

جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة

" التحديات السياسية والمتغيرات الدولية في الشرق الأوسط وأثرها على دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الحماية الدولية للاجئين " "اللاجئون السوريون في الأردن 2011-2015" دراسة حالة

Political challenges and International changes In the Middle East and its Impact on the role of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) in the international Protection of Refugees: (Syrian Refugees in Jordan, 2011-2015: Case Study)

اعداد
الباحث: مجدي أحمد معلا

المشرف
الدكتور: هاني أخو ارشيده

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

الأردن / المفرق
1436هـ - 2015 م

تفويض

أنا الطالب مجدي أحمد عبدالله معلا ، أفوّض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: 30/07/2015

قـرار الالتزام

أنا الطالب: مجدي أحمد عبدالله معـلا

الرقم الجامعي: 1320600012

التخصص: العلوم السياسية

الكلية: معهد بيت الحكمة/جامعة آل البيت

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

" التحديات السياسية والمتغيرات الدولية في الشرق الأوسط وأثرها على دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الحماية الدولية للاجئين " "اللاجئون السوريون في الأردن 2011-2015" دراسة حالة

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية. وعليه، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: **التاريخ: 30 / 07 / 2015م**

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

" التحديات السياسية والمتغيرات الدولية في الشرق الأوسط وأثرها على دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الحماية الدولية للاجئين ""اللاجئون السوريون في الأردن 2011- 2015 " دراسة حالة

وأجيزت بتاريخ : 30 / 07 / 2015 م

إعداد الباحث:
مجدي أحمد معلا

المشرف
د.هاني أخو ارشيده

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور: هاني أخو ارشيدة (رئيساً ومشرفاً)	
الدكتور: صايل السرحان(عضواً)	
الدكتور: عاهد المشاقبة (عضواً)	
الدكتور: بدر الماضي(عضواً / خارجياً)	

الإهداء

الى الذي بذل وأعطى ، وضحّى فأوفى ،،،،
والدي الحبيب ،،لولاك بعد الله ما استطعت ان أشق طريقي في الحياة ،

والى التي ملأ قلبها ودّي ،،
الى من يناديها فؤادي قبل لساني ، الى ينبوع الحب والتضحية والحب والحنان
أمي ثم أمي ثم أمي ،، حماك الله ورعاك

الى أخواني أعزائي(سجدي،عبدالله وصالح ، حفظكم الله لي،،
والى أختي الوحيدة والأميرة،،

والى الغالية ، الصابره و الى من ساندنتني في حياتي ،
الى نبض قلبي ، وشريكة عمري وقرة عيني ،،
الى زوجتي الغاليه (أم الأصيل) ،،،،

الى فلذات كبدي ، وثمرة فؤادي ، أحبتي ، أطفالي ،،،
أصيل ، أحمد ، أسماء
أهديكم ثمرة جهدي المتواضع،،

الباحث

الشكر والتقدير

لله الحمد والفضل والمنّة على كثير من نعمه، وعظيم رحمته، والصلاة والسلام على معلم البشرية الأول محمد بن عبد الله وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار ...

أتقدم بأسمى وأجمل وأنقى آيات الشكر والامتنان إلى الدكتور هاني أخو ارشيدة المشرف على رسالتي، لما قدمه لي، ومنحه إياي، ولما أبداه من نصح وإرشاد ومتابعة، جعلتني أتجاوز الكثير من الصعاب وأنار لي دربي وكان خير المعين بقلب مخلص وروح طيبة، فجزاه الله في الدنيا سروراً وفي الفردوس يمنحه خلوداً ... كما وأتقدم بالشكر جزيل والامتنان الكبير إلى الأساتذة الكرام في معهد بيت الحكمة، أخص منهم الدكتور والأخ الكبير صايل السرحان والدكتور الذي لا تُنسى طيب أخلاقة د.علي الشرعة والدكتورعاهد المشاقبه والدكتورمحمد المقداد كما وأتقدم بشكري إلى أعضاء لجنة المناقشة، مقدراً لهم وقوفهم معي وتحملهم عناء الحضور وتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة، ولما كتبته أقلامهم الصادقة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الموصول إلى كل زملائي وأحبتي في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / مكتب الاردن الذين ساعدوني ودعموني، وأخص بالذكر السيد أندرو هاربر،السيد بشير خان،السيد نصير النابلسي والسيد ناصر محمد والسيد فارس الطالب ،محمد أبو طبنجة، الانسة كاثرين دان والسيدة فداء محمد والسيدة الزا مارزاغنوفا والانسة مرام مرقة، وكل الزملاء والزميلات الأعزاء والفاضل، اعذروني وددت لو ذكرتكم فرداً فرداً ... وشكري وتقديري أيضاً إلى أصدقائي وأخص بالذكر منهم د. فريد الخزاعلة والذي كان له فضل بعد الله في قبولي في البرنامج والآنسة آلاء عميرات لمساعدتها لي في الترجمة ،،،،

والله ولي التوفيق،،،،،،

الباحث

قائمة المحتويات

الملخص

" التحديات السياسية والمتغيرات الدولية في الشرق الأوسط وأثرها على دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الحماية الدولية للاجئين " "اللاجئون السوريون في الأردن 2011- 2015" دراسة حالة

إعداد

الباحث: مجدي معلا

المشرف

الدكتور: هاني أخو ارشيدة

تسعى هذه الدراسة إلى بيان أثر التحديات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وتشهدها الأزمة السورية بشكل خاص ومدى إنعكاس هذه التحديات والمتغيرات الدولية على عمل ودور المفوضية السامية في حماية اللاجئين، من خلال التركيز على نقاط الالتقاء والتقاطع في المصالح التقارب والتباعد، وبيان طبيعة التفاعلات الدولية والمحلية المؤثرة على هذا الدور الذي تضطلع به المفوضية السامية، هذا بالإضافة إلى سعي الدراسة إلى بيان ما إذا كانت هناك إمكانية لتفادي الآثار السلبية التي ساهمت بشكل كبير في الحد من عمل المفوضية، وبيان مدى تداعيات هذه التحديات والمتغيرات على الأزمة السورية وانعكاساتها على المملكة الأردنية الهاشمية، والتي تضطلع بدور كبير جدا مقارنة بالإمكانيات والموارد التي تشهد شحا كبيرا وتناقصا مستمرا، متحملة بذلك أعباء تنوء بحملها الدول الكبيرة وذلك مما يشهد لهذه المملكة صاحبة الإرث العربي القومي الإسلامي .

كما وترصد هذه الدراسه بواعث التحديات السياسية والمتغيرات الدولية في الشرق الأوسط على دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الحماية الدولية للاجئين بهذه

المرحلة التاريخية الحساسة من التحولات الدولية، وتغير المفاهيم لتعلقها بالجانب الإنساني حيث تمثل حقوق اللاجئين مجالاً من أبرز المجالات التي اهتمت بها الشرعية الدولية في معرض وضعها لضمانات حقوق الإنسان والتي تعد قضية اللاجئين من أبرز هذه القضايا التي يجب ان تحاط الرعاية والعناية بسب تزايد ظاهرة انتهاك حقوق الأفراد والجماعات واتساع دائرة بؤرة الصراع والحروب خصوصا في منطقه ملتهبه كالشرق الاوسط.

وقد انطلقت الدراسة إلى إثبات الفرضية مفادها: أن هنالك علاقة ارتباطية بين التحديات السياسية والمتغيرات الدولية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وفي الحالة السورية بشكل خاص وبين تراجع دور المفوضية وقصوره في تحقيق الحماية الدولية للاجئين، ثم إن التحديات السياسية والمتغيرات الدولية في منطقة الشرق الأوسط تؤثر وبشكل فعال على دور المفوضية الدولية في تحقيق الحماية الدولية للاجئين.

وللإجابة على أسئلة الدراسة وتحليل فرضياتها فقد رأى الباحث أنه من الأنسب استخدام منهج النظام الدولي لمعالجة موضوع الدراسة لأنه يحلل العلاقات الدولية، بالإضافة انه سيتم الاستعانة بالمنهج القانوني، والمنهج التحليلي والاستنباطي.

الفصل الأول
الإطار النظري

نشأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون للاجئين في أعقاب الحرب العالمية الثانية بهدف مساعدة الأوروبيين النازحين نتيجة لذلك الصراع، فقد تم تأسيس مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 14 ديسمبر/كانون الأول 1950 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لولاية مدتها ثلاث سنوات لاستكمال عمله ومن ثم حله.

وفي في 28 يوليو/ تموز من العام التالي، تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بوضع اللاجئين –وهي الأساس القانوني لمساعدة اللاجئين والنظام الأساسي الذي يوجه عمل المفوضية.

يُعتبر منح حق اللجوء للأشخاص الفارين من الاضطهاد في بلدان أجنبية من أقدم السمات المميزة للحضارة. فقد تمّ العثور على نصوص تدل على اللجوء مكتوبة منذ 500،3 سنة، وذلك أثناء حقبة ازدهار أولى الإمبراطوريات الكبرى في الشرق الأوسط مثل الحثيين والبابليين والآشوريين والمصريين القدماء. وبعد أكثر من ثلاثة آلاف سنة، باتت حماية اللاجئين تشكل الولاية الأساسية للمفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين، والتي أنشأت بهدف رعاية اللاجئين، تحديداً أولئك الذين كانوا ينتظرون العودة إلى ديارهم في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ومنذ ذلك الحين، قدمت المفوضية الحماية والمساعدة لعشرات الملايين من اللاجئين، ووجدت الحلول الدائمة للعديد منهم. (http://www.unhcr-arabic.org)

ان أزمة اللاجئين السوريين تعد من أخطر الأزمات الإنسانية التي تواجه المجتمع الدولي خلال المرحلة الراهنة، وتمثل كارثة إنسانية متعددة الأبعاد، حيث أجبرت الحرب السورية الدائرة منذ أكثر من أربع سنوات السوريين على مغادرة بلادهم بعدما باتوا يواجهون خيارين لا ثالث لهما، إما

البقاء ومواجهة خطر الموت، وإما الهروب إلى الدول المجاورة ومواجهة مستقبل غامض يحتاجون فيه إلى تأمين أبسط احتياجاتهم الإنسانية اليومية من مأكل ومأوى.

ولا تتوقف الآثار السلبية للأزمة على أبعادها الإنسانية فقط، بل تمتد تداعياتها شديدة الخطورة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية إلى داخل الدول التي تستقبل آلاف اللاجئين السوريين، لا سيما دول الجوار الإقليمي، وبالتحديد الأردن ولبنان وتركيا والعراق. حيث باتت الأزمة السورية تُلقي بظلال قاتمة على كلا الطرفين، اللاجئون والدول المستقبلة لهم، حيث تقدر أرقام اللاجئين الفارين من سوريا حتى الآن بحوالي ستة ملايين، لاجئ يعانون ظروفاً إنسانية غاية في الصعوبة، وتعاني في الوقت نفسه الدول المستقبلة لهم ضغوطاً هائلة لاستيعاب هذه الأعداد الضخمة، ما يمثل ضغطاً على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها تلك الدول للاجئين، وقد تتجاوز التأثيرات السلبية للجوء الجماعي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لتشمل الأوضاع السياسية والأمنية، وهو ما قد يؤثر على الاستقرار السياسي والأمني لتلك الدول في الوقت الراهن.(أحمد: 2014 :2)

ومرت قرابة أربعة أعوام على الصراع، استمرت فيها الأزمة الإنسانية في سوريا بالتداعي و أصبحت أكثر تعقيدًا، وأدى عدم إحراز التقدم في التوصل لحل سياسي سمح للأزمة بالتوسع و أدى إلى أزمة إنسانية حادة، كما خلق احتمال عدم استقرار الدول الأخرى في المنطقة.

أولاً: أهمية الدراسة :

تنطلق الدراسة من جانبين، أحدهما علمي نظري والثاني عملي تطبيقي، ويمكن لنا أن نبرز هين الجانبين كما يلي :

1- الأهمية العلمية (النظرية):

من أبرز المجالات التي اهتمت بها الشرعية الدولية قضية اللاجئين بسب تزايد ظاهرة انتهاك حقوق الأفراد والجماعات واتساع دائرة بؤرة الصراع والحروب وخصوصاً في القضية السورية والتي نتج عنها تشرد الملايين من المواطنين السورين الى البلدان المجاورة بهدف الحصول على لجوء آمن.

2- الأهمية العملية (التطبيقية):

ستوفر هذه الدراسة فرصة للمهتمين والمتابعين وخصوصاً المفوضية السامية التأثيرات المتتابعة والمتلاحقة على الصعيد الداخلي والخارجي للأزمة السورية ومدى تأثر عملها بالتحديات والمتغيرات بحيث تتنبه للأعباء المترتبة عليها من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، بحيث ستضع هذه الدراسة مدى التأثيرات لهذه التحديات والمتغيرات على عمل المفوضية وكيف يمكن أن تمارس المفوضية عملها على الرغم من هذه التحديات والمعوقات والصعوبات التي تواجها عن طريق فرض الحلول والفرضيات التي تنعكس بشكل إيجابي على عملها الإنساني.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة لتحقق مجموعة من الأهداف من أبرزها:

1. الوقوف على دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في رعاية اللاجئين السورين وتقديم يد العون والرعاية والحماية الكافية له على جميع الصعد، وفي جميع الوسائل المتاحة .

2. بيان أثر التحديات السياسية والمتغيرات الدولية في الشرق الأوسط على دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تقديم الخدمة والحماية القانونية اللازمة للاجئين.

3. بيان أثر انعكاس المتغيرات والتحديات الدولية على الازمة السورية، ومحاولة الوقوف على مواقف الدول الفاعلة في الأزمة وتحليلها تحليلاً مرتبطاً بعمل المفوضية.

4. بيان أثر التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية على المملكة الأردنية الهاشمية على اعتبار أنها من أكبر الدول استضافة لأعداد اللاجئين جراء الأزمة السورية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة :

الأصل المتفق عليه أن الدولة هي التي تكون المسؤولة عن ضمان حقوق الإنسان الأساسية والأمن الجسدي لمواطنيها، إلا أنه عندما يتحول المواطنون إلى لاجئين فإن هذه الضمانة الأساسية تتلاشى، وبدون وجود نوع من الوضع القانوني في بلد لجوئهم فإنهم سيكونون معرضين بشكل استثنائي للاستغلال ولأشكال أخرى من إساءة المعاملة، بالإضافة إلى السجن والاحتجاز. وتتحمل الحكومات المسؤولية الأولى لحماية اللاجئين على أراضيها، وهى غالبا ما تقوم بذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية، ومع ذلك فإنه في العديد من البلدان يعمل موظفو المفوضية إلى جانب المنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين في مجموعة متنوعة من المواقع تتراوح من عواصم الدول، إلى المخيمات النائية، والمناطق الحدودية. وهم يحاولون تعزيز أو توفير الحماية القانونية والبدنية، والحد من أخطار العنف التي يتعرض لها كثير من اللاجئين، حتى في بلدان اللجوء، إلا أن الإشكالية في أثر التحديات السارية والمتغيرات الدولية على قدرة المفوضية السامية في تأمين القدر الكافي من الحماية والرعاية للاجئين وخصوصا في الحالة السورية والتي امتد النزاع فيها مدة كبيرة نوعا ما ، واتخذت أنماطً وأشكالاً متنوعة ودخلت الكثير من المستجدات على الثورة السورية مما أثر تأثيراً بالغاً على اللاجئين والأحداث المتوالية والمتعاقبة التي مروراً بها.

رابعاً: أسئلة الدراسة :

إن مشكلة اللجوء والنزوح القسري أصبحت من أكثر القضايا إلحاحا التي واجهت المجتمع الدولي طوال تاريخه، كون هذه الفئات من بين أكثر مجموعات الناس تعرضاً للمعاناة، سواء كان ذلك نتيجة لصراع أو اضطهاد، أو غير ذلك من أنواع انتهاكات حقوق الإنسان، ويمكن أن نجمل أسئلة الدراسة التي جاءت لتجيب عنها بما يلي:

1. ما أثر التحديات السياسية التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط وانعكست على الأزمة السورية، مما أدى إلى تأثير مباشر على دور المفوضية السامية في حماية اللاجئين؟
2. ما هو دور المتغيرات الدولية على دور المفوضية السامية لحماية اللاجئين؟
3. هل اتخذت المفوضية عدداً من الخطوات لتفعيل الحماية القانونية بغية التأكد من أنها تستطيع المضي في تعزيز قدرتها على توفير الحماية في ظل التطورات المتغيرة؟
4. ما هو درو الفاعلية الدولية في تأمين الحد الأدنى من الوظيفية الرئيسية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ؟
5. ما أثر تداعيات الأزمة السورية على المملكة الاردنية الهاشمية اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً؟

خامساً: فرضيات الدراسة

بناءاً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها:

هناك أثر كبير للتحديات السياسية والمتغيرات الدولية على عمل المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين أثّر بشكل سلبي على عملها.

ومن الفرضيات الفرعية :

1. تقصير الدول المانحة في تقديم الدعم المادي الحقيقي والكافي للمنظمة وللدول المستضيفة للاجئين.
2. التأثير الكبير والمباشر اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً للاجئين السورين على الأردن.

سادساً: حدود الدراسة

تبحث هذه الدراسة في تأثير التحديات السياسية والمتغيرات الدولية في الشرق الأوسط على دور المفوضية السامية في الحماية الدولية للاجئين ، وستكون حدود الدراسة كما يلي:

الحدود الزمانية: حالة اللاجئون السوريون في الأردن خلال الفترة الواقعة بين (2011–2015).

الحدود المكانية: اللاجئون السوريون في المملكة الأردنية الهاشمية.

سابعاً: المفاهيم

اللاجئون: هم الأشخاص الذين يجبروا على ترك بيوتهم خوفاً من الاضطهاد، سواءً بشكل فردي أو ضمن نزوح جماعي لأسباب سياسية أم دينية أم عسكرية أم لمشاكل أخرى. يختلف تعريف اللاجئ اعتماداً على الوقت والمكان، ولكن الاهتمام الدولي بمعاناة اللاجئين أدى إلى إجماع عام كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 بخصوص وضع اللاجئين (اتفاقية اللاجئين)، تعرِّف المادة الأولى من الاتفاقية بوضوح من هو اللاجىء. انه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد اقامته المعتاده بسبب خوف له ما يبرره من لتعرض للاضطهاد بسب العنصر أو الدين او القومية او الانتماء الى طائفة اجتماعية معينه أو الى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف او لا يريد ان يستظل/تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة اليه خشية التعرض للاضطهاد. (www.unhcr-arabic.org)

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UN High Commissioner for Refugees (UNHCR)): هي إحدى أجهزة الأمم المتحدة الفرعية تأسست بموجب قرار الجمعية العامة رقم 319(4) للعام 1949 وتتخذ من جنيف مقرا لها. وتعتبر المفوضية الجسم الدولي الأساسي المفوّض بتوفير الحماية للاجئين في كافة أرجاء العالم، حيث حصلت المفوضية على جائزة نوبل للسلام عامي 1954 و1981.

الحماية الدولية :

اختلف فقهاء القانون الدولي في تعريف الحماية الدولية فمنهم من أعطاها معناً واسعاً، ومنهم من ضيق منها، حيث عرفتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 1999، تبنى ممثلو المنظمات الإنسانية التعريف الأتي: (مفهوم الحماية الدولية يشمل اصطلاح الحماية في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة جميع الأنشطة التي تهدف لضمان الاحترام الكامل لهذه الحقوق وفقا لنص وروح القوانين ذات الصلة. (حسام هنداوي : 20:1996)

وعرفت أيضا بأنها: (تكمن في الأساس في اتخاذ العديد من الإجراءات العامة التي تمارسها الأجهزة المتخصصة في الأمم المتحدة، أو ما تمارسه أجهزة الحماية الدولية الخاصة المسؤولة عن مراقبة تنفيذ الدول التزاماتها باحترام حقوق الإنسان، والتي أنشأت بموجب اتفاقيات الوكالات الدولية المتخصصة والاتفاقيات التي تلت ميثاق الأمم المتحدة)، ومعيار التمييز الإجراءات العامة التي تمارسها الأجهزة المتخصصة والحماية الخاصة، هو أن يكون العمل بموجب ميثاق الأمم المتحدة أو بموجب اتفاقيات أو معاهدات خاصة تبرمها الوكالات الدولية، فمتى كانت الحماية بموجب الميثاق كانت حماية عامة وإذا كانت بموجب اتفاقيات أبرمتها الوكالات الدولية – ولو استنادا إلى الميثاق – كانت حماية خاصة. (حسين عمر : 2004: 47)

مفهوم الحماية حسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين :

" تقوم الحكومة بانفاذ قوانيين البلد وتعمل على حماية مواطنيها وفقاً لهذه الأحكام وعندما تكون الحكومات عاجزة أو غير مستعدة للقيام بذلك، وفي أحيان كثيرة أثناء صراع أو حرب أهلية، يفر أشخاص كثيرون من أوطانهم،وفي أغلب الأحيان، الى بلد آخر، حيث يتم تصنيفهم كلاجئين. ونظراً لأنهم لم يعودوا يتمتعون بحماية حكوماتهم، فان المجتمع الدولي يضطلع بهذا الدور".

(www.unhcr-arabic.org)

التحديات: يعتبر مصطلح التحديات من المصطلحات التي يصعب تحديد المقصود منها للتشعبات الكثيرة المرتبطة بالمصطلح كونه من المصطلحات الشمولية والتي ترتبط عادةً بأمور متعددة، وبالتالي لا يوجد تعريف واحد متفق عليه يصلح أن يكون شاملاً وجامعاً لمفهوم التحديات، حيث أن هناك العديد من التعريفات المقدمة لهذا المفهوم، ويرجع ذلك إلى اختلاف تناول ونظرة كل باحث للمفهوم، ومن أهم هذه التعريفات:

تعرف التحديات بأنها " التحديات هي تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية " (أنيس فتحي:15: 2005).

المتغيرات الدولية :

إعادة هيكلة بعض الأحلاف والتكتلات الدولية والإقليمية وتوسيع دوائر التكامل الإقليمي والاعتماد المتبادل على توظيف المؤشرين السابقين لتحديد الأولويات وإبراز الطابع القائم على الانتقائية والتهميش والإقصاء كصفة لازمت السياسات التي اتسمت بها ملامح النظام العالمي الجديد.(خليل حجاج وآخرون : 2013:380).

المتغيرات الدولية في الاصطلاح

بداية يمكن أن نصف المتغيرات الدولية بأنها: مجموعة من الأحداث والتطورات العالمية التي تؤثر في بنية العلاقات الدولية والتي تؤدي إلى نوعين من النتائج: الأول: مخطط له من قبل الأطراف الصانعين للحدث والمساهمين فيه، والثاني: يأتي بشكل تداعيات وآثار وانعكاسات تفرزها التفاعلات بصورة مباشرة وغير مباشرة، سواء داخل الحدث نفسه أوفي البيئة المحيطة. وقد تكون هذه التفاعلات قبل الحدث وأثناء وقوعه وبعد انتهائه، مما يفضي إلى إعادة هيكلة لبعض التكتلات والمؤسسات والأحلاف، وإقامة مؤسسات جديدة على أنقاض تلك التي كانت قائمة، والتغير هنا لا يشمل بنية المؤسسات الأدوار التي تقوم بها والأهداف الجديدة فقط، بل يشمل أيضا التي مع البيئة الجديدة.(سرحان وحجاج ومقداد: أثر المتغيرات الدولية: 2013) .

وبالتالي فإن المقصود بالمتغيرات الدولية هي التحولات التي تحدث في الساحة الدولية السياسية في فترة زمنية معينة تجاه قضيه معينة .

الشرق الأوسط:

هي منطقة اقليمية أوسع من الشرق الأدنى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط شرق الكرة الأرضية بغربها، وتتألف من مجموعة أقاليم متنوعة تقع في غرب آسيا والتي تتوسط العالم، وتحيط بها بحار عديدة. وهذه المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم بثرواتها الطبيعية، وهي تتوسط الشرقين الأدنى والأقصى (الجمل ،1996، 14).

وغالبية دول الشرق الأوسط تقع في قارة آسيا، وهي كالتالي: الجمهورية العربية السورية- والجمهورية اللبنانية والجمهورية العراقية ، والمملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين والجمهورية الإيرانية والجمهورية التركية والجمهورية اليمني ، ودول مجلس التعاون الخليجي :المملكة العربية السعودية

– الإمارات العربية المتحدة – مملكة البحرين – سلطنة عمان –دولة قطر ودولةالكويت – وأخيراً في القارة الافريقية، الجمهورية العربية المصرية .

ثامناً: الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات التي تعتبر قريبة ومشابهة للموضوع من حيث الطرح والمضمون نوعا ما، وإن كانت لا تتفق في الكثير من أجزائها مع موضوعنا ومن هذه الدرسات ما يلي:

1– دراسة قام بها الطالب خليل مصطفى البزايعة بعنوان تأثير اللاجئين العراقيين على الاردن ، من سنة 2003–2011. قدمت في جامعة الشرق الأوسط ، وتحدث فيها الباحث عن مدى تأثر الأردن باللاجئيين العراقين من الناحية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ، وليس لهذه الدراسة علاقة بموضوعنا إلا فيما يتعلق بأن اللاجئيين السوريين أضافو إلى الاردن عبء آخر مع العبء العراقي القديم .

2– دراسة قامت بها الباحثة سحر عبد الله خليل الختاتنة بعنوان تأثير اللاجئين السوريين على الأمن الإجتماعي في مدينة الرمثا، ومقدمة إلى جامعة اليرموك، سنة 2014، تحدثت فيها الباحثة عن مدى تأثير اللاجئين السوريين على الحياة الإجتماعية والإقتصادية والبئية والصحية للمواطنين الأردنين في مدينة الرمثا. وسيستفيد الباحث من هذه الدراسة في الفصل الأخير من دراسته حيث سيكون الحديث فيه هذا الفصل مخصصاً عن تداعيات اللجوء السوري على المملكة الأردنية بشكل عام وخصوصاً من الناحية الإقتصادية والأمنية والسياسية.

3– دراسة قام بها الباحث خالد واصف الوزني، بعنوان الآثار الاقتصادية والإجتماعية للاجئين السوريين على الإقتصاد الأردني،2012م،وكانت مقدمة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، حيث قام بإلقاء الضوء على الاثار الاقتصادية والاجتماعية لتدفق اللاجئين على الاردن وركزت الدراسة على التكاليف الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الوطني الاردني، اذ

سيستفيد الباحث أيضاً من هذه الدراسة في الفصل الأخير من دراسته حيث سيكون الحديث فيه هذا الفصل مخصصاً عن تداعيات اللجوء السوري على المملكة الأردنية بشكل عام.

4- الكتب العديدة التي تحدثت عن القانون الدولي ومن أبزها في هذا المجال:

- حسن الهداوي القانون الدولي الخاص، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان سنة النشر، 1997م .

- د. سعيد محمد احمد باناجة ، الوجيز في قانون المنظمات الدولي والاقليمية، 1985م .

- د عبد الكريم علوان ، الوسيط في القانون الدولي العام ، المنظمات الدولية ، دار الثقافة ن عمان ، 2007م.

وما يميز دراستنا عن هذه الدراسات المناقشة التحليللة لأثر التحديات والمتغيرات الدولية والسياسية على عمل المفوضية في الشرق الاوسط تجاه اللاجئين، وخصوصاً اللاجئون السوريون، إضافة لمناقشتها لتداعيات واقع اللجوء على الاردن.

تاسعاً: مناهج الدراسة

سيقوم الباحث باستخدام أكثر من منهج في دراسته هذه، من هذه المناهج ما يلي:

1- **المنهج القانوني:** وهو يستهدف واقع دولي مثالي أيضا ولكن من خلال مجموعة من القواعد القانونية التي تهدف إلى واقع عالمي فاضل وهذا المنهج هو منهج دراسة كل من القانون الدولي و المنظمات الدولية ، والمبادئ العامة للنظم القانونية للأمم المتحضرة وميثاق الأمم المتحدة ويتضمن مجموعة من قواعد قانونية تستهدف تحقيق واقع دولي مثالي.

2-**منهج النظام الدولي:**

هو شبكة من التفاعلات بين وحدتين أو أكثر من وحدات النظام الدولي بانتظام وترابط وشموليه متجانسة وقدر من الاستقلالية وبمستوى من العمليات تختلف في شدتها وحدتها.

كيفية توظيف المنهج:

يمكن توظيف منهج النظام الدولي كونه يحقق الترابط ويراعي المصالح المشتركة ويتصف بالشمولية بحيث سنبين مدى تأثير المواقف الدولية المتصارعة والمتضاربة تجاه الأزمة السورية وأثر تلك التضاربات في المواقف الدولية على عمل المفوضية السامية أيضا تجاه حماية اللاجئين السوريين.

3- **المنهج الوصفي والتحليلي:** في هذه الدراسة بحيث يصف الثورة السورية وحالة اللجوء التي ترتبت على النزاع المسلح، وسيقوم الباحث بتحليل أثر المستجدات السياسية والمتغيرات الدولية في الشرق الأوسط وأثرها على دور المفوضية السامية.

متغيرات الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة المتغيران الرئيسيان التاليان:

1- المتغير المستقل: التحديات السياسية والمتغيرات الدولية في منطقة الشرق الأوسط على اللاجئين السوريين.

2- المتغير التابع: دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تحقيق الحماية الدولية 2011 - 2015 .

الفصل الثاني

التطور التاريخي لقضية اللاجئين ولعمل المفوضية السامية

سيناقش الباحث في هذا الفصل الحديث عن التطور التاريخي للجوء على اعتبار أنه قضية إنسانية غاية بالأهمية، حيث ان مسألة اللجوء ليست من المسائل الحديثة، بل هي قديمة قدم الحياة الإنسانية، ولذلك مر اللجوء عبر تاريخه الطويل بمحطات عديدة كل منها حسب الأسباب التي تستدعي اللجوء من دولة إلى أخرى، ولكن أهم أسباب اللجوء هي الحروب التي تؤدي إلى تشرد الشعوب، ونتيجة لذلك تظهر بعض المنظمات التي تقوم على رعاية اللاجئين كظهور المفضية السامية لشؤون اللاجئين، وستم مناقشة ذلك وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول: التطور التاريخي لقضية اللاجئين

المطلب الأول: قضية اللجوء في التاريخ البشري

المطلب الثاني: المفوضية النشأة والتأسيس والأهداف

المبحث الثاني: عمل المفوضية في ضوء نصوص القانون الدولي والاتفاقيات الدولية

المطلب الأول: عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

المطلب الثاني : اللجوء في القانون الدولي

المبحث الأول

التطور التاريخي لقضية اللاجئين ولعمل المفوضية السامية

يحتل موضوع اللجوء أهمية كبيرة ومتزايدة، نظراً لتزايد أعداد اللاجئين فى العالم والأسباب التي تدفع إلى اللجوء عديدة منها الحروب الأهلية والصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض البلدان، وأنتهاك حقوق الإنسان في العديد من دول العالم سواء كانت موجهة إلى جماعات عرقية أو أثنية أو دينية أوسياسية أو كانت موجهة إلى كل المعارضين لنظام حكم معين أو اتجاه سياسي أو بسبب الخلافات العقائدية، مايضطر العديد من الأفراد إلى الفرار واللجوء إلى دول أخرى طلباً للحماية أو اتقاء للاضطهاد أو التعسف كما أن العنف السياسي يلعب دوراً بارزًا في تصعيد حدة اللجوء، ثم إن مسألة اللجوء ليست من المسائل الحديثة، بل هي قديمة قدم الحياة الإنسانية، ولذلك مر اللجوء عبر تاريخه الطويل بمحطات عديدة كل منها حسب الأسباب التي تستدعي اللجوء من دولة إلى أخرى، ولكن أهم أسباب اللجوء هي الحروب التي تؤدي إلى تشرد الشعوب، ونتيجة لذلك تظهر بعض المنظمات التي تقوم على رعاية اللاجئين كظهور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وهذا ما سأقوم ببيانه من خلال هذا المبحث كما يأتي:

المطلب الأول: قضية اللجوء في التاريخ البشري

إن مسألة اللجوء قديمة قدم الحياة الإنسانية، ويذكر أن الملجأ أول ما ظهر عند الإنسان القديم لمواجهة الطبيعة القاسية وهجمات الحيوانات المفترسة (العلوان: 1997: 71)، وهناك أسباب متعددة للجوء، فقد يكون بسبب الكوارث الطبيعية (الزلازل والفيضانات)، أو بسبب التغيرات المناخية (الجفاف، التصحر، الحرائق)، أو بسبب الكوارث الإنسانية (الفقر، جوع، صراعات مسلحة)، ولطالما كان اللجوء ملازما للاضطهاد الذي مارسه الإنسان ضد أخيه الإنسان منذ العصور الأولى، وعلى مر العصور ازداد اللجوء وخاصة مع تطور الإحداث والحروب والصراعات

الدولية التي تنشأ أسباباً وظروفا تضطر الإفراد إلى ترك بلدانهم واللجوء إلى بلدان أخرى بحثا عن الحماية، فاللجوء ليس بالأمر الجديد، وإنما الجديد هي القوانين والمنظمات والحقوق التي أنشأت عندما كانت الأوضاع تتأرجح بين السلم والحرب في بداية القرن العشرين وخاصة في أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها.

وحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "انه عبر فترات التاريخ، وفي كل زاوية من زوايا العالم، أرغم الناس على الهروب من البلدان التي ولدوا فيها، وذلك بحثا عن الأمان من الاضطهاد و العنف السياسي و النزاع المسلح، ولكن الدول لم تعترف بأن حماية اللاجئين يتطلب عملا عالميا منسقا سوى في بداية القرن العشرين". (الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: 5:1995)، ومع ازدياد أعداد اللاجئين في الحرب العالمية الأولى أبدى النظام الدولي اهتمامه بمشاكل اللاجئين، واحدث تطورا في نظام الملجأ، بحيث شمل نطاقه حجم المستفيدين منه ونوعياتهم فضلا عن طبيعة المشاكل التي تثور بشأنهم، ذلك بأنه نتيجة لتلك الحرب نزح مئات الآلاف من بلادهم في أوروبا نتيجة للاضطهاد الديني والسياسي والعنصري، واتسمت حالات اللجوء في الغالب بطابع التدفق الجماعي للاجئين،أي خروج هؤلاء اللاجئين في جماعات كبيرة العدد تقدر بعشرات ومئات الآلاف، الأمر الذي خلق عددا من المشاكل لدولة الملجأ، كما شكل عبئاً لا تستطيع في الغالب إن تتحمله وحدها (أمر الله برهان : 1980: 10).

وتعتبر معضلة اللجوء إحدى التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي منذ بداية الحرب الباردة، التي عملت على زيادة ظاهرة العنف والاقتتال والإرهاب والتخريب عوضا عن إطفاء نيران الحرب، ومن العواقب الوخيمة لهذا الوضع حدوث تدفقات بشرية من بلد إلى أخر وداخل البلد نفسه. (الوالي: 11: 2002).

وعلى ما يبدو فإن مشكلة اللاجئين تتركز في معظمها بالمنطقة العربية، ففي ندوة عن (الكلفة البشرية للنزاعات) التي نظمها منتدى الفكر العربي جاء فيه أن أقطار وسط وجنوب غربي آسيا والشرق الأوسط شهدت أوسع موجات من هجرات الشعوب، ففي عام 1997 كان هناك 3.4 مليون لاجئ من مجموع لاجئي العالم البالغ 17 مليون يعيشون في هذه المناطق، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار فئات أخرى تحركت داخلياً، فإن هذا الرقم يمكن إن يصل إلى 4 ملايين شخص، وهذه الأرقام لا تشمل 3.2 مليون لاجئ فلسطيني تحت مظلة الأونروا.

(منتدى الفكر العربي: 2000: 165)

وفي الاجتماع القطاعي العاشر بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ورد فيه أن أعداد اللاجئين في المنطقة العربية يقدر بنصف أعداد اللاجئين في العالم تقريبا، تبعا للأرقام المسجلة لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقدرت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أعداد اللاجئين في البلدان العربية نحو 7.5 مليون من إجمالي عددهم في العالم البالغ 16 مليون خلال عام 2008. (جامعة الدول العربية: 2012: 1).

وتبعاً للأحداث الأخيرة على المنطقة في العراق مثلاً، فإنه نظراً لآثار وتفاقمات حرب الخليج والحصار الاقتصادي، ومن بعد ذلك عام 2003 الاحتلال الأمريكي، وما نتج عنه من تدهور الوضع السياسي والأمني واستمرار للعنف الطائفي، يقدر أعداد اللاجئين العراقيين مليوني شخص تقريبا يتواجد غالبيتهم في سوريا والأردن بالإضافة إلى لبنان ومصر، وان معظم اللاجئين العراقيين يتمتعون في الدول المستقبلة لهم، بحرية التنقل والرعاية الصحية اللازمة، ويحصل أبنائهم على مجانية التعليم، ويتمركزن بالمدن، ولا زالت البلاد تشهد المزيد من موجات من اللجوء والنزوح نتيجة عدم استقرار الأوضاع الأمنية في العراق. (الجامعة العربية:3: 2012).

ولا بد من أن أعداد اللاجئين تضاعفت تبعاً للمستجدات القائمة في المنطقة العربية، ففي أواخر عام 2010 ومطلع 2011 اندلعت موجات عارمة من الثورات والاحتجاجات في مختلف أنحاء الوطن العربي والتي ما تزال أثارها قائمة إلى الآن، وبعض نتائج ثورات الربيع العربي خلفت عدداً كبيراً من اللاجئين، وحسب الاجتماع القطاعي العاشر بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية فإن أعداد اللاجئين من ليبيا إلى الدول المجاورة يقدر بحوالي 750 ألف لاجئ، وتدل المؤشرات أيضا على لجوء أعداد من اليمنيين إلى حدود الدول المجاورة والذين بلغوا حسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المعونة الإنسانية 100 ألف لاجئ، (جامعة الدول العربية: 2012: 5).

وتشير الإحصائيات الدولية إلى تزايد كبير في أعداد اللاجئين عموما وتفاقم حدة المشكلة في السنوات الأخيرة، ففي تقرير للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أفاد انه سجل أحدى أعلى مستويات النزوح القسري التي شهدتها المنظمة من قبل، نظراً للإعداد الكبيرة والاستثنائية من اللاجئين، وأفاد التقرير أيضاً أن هناك ما يقارب 5.9 مليون فرد أجبروا على ترك منازلهم والفرار منها في ستة الأشهر الأولى في عام 2013، مقارنة بـ 7.6 مليون فرد أجبروا على ترك منازلهم في عام 2012، وسجلت سوريا أكبر أعداد للجوء الجديد. وقد ارتفعت أعداد اللاجئين لمعدل قياسي من 18 عاما، وأهم أسبابه الصراعات التي تشهدها سوريا ومالي والمناطق الأخرى في إفريقيا، ولقد ارتفع عدد النازحين داخل بلدانهم إلى 4.25 مليون شخص، مقارنة بـ6.1 مليون شخص اجبروا على الفرار خارج البلاد. (UNHCR mid-year Trends: 2013:10)

المطلب الثاني: المفوضية النشأة والتأسيس والأهداف

سيتحدث الباحث في هذا المطلب عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من حيث تأسيسها ونشأتها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والخدمات الإنسانية التي تقدمها للاجئين وذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: المفوضية النشأة والتأسيس

تم إنشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 14 ديسمبر/ كانون الأول من عام 1950 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتقضي ولاية المفوضية بقيادة وتنسيق العمل الدولي الرامي إلى حماية اللاجئين وحلّ مشاكلهم في كافة أنحاء العالم. وتكمن غاية المفوضية الأساسية في حماية حقوق ورفاه اللاجئين، كما تسعى المفوضية لضمان قدرة كل شخص على ممارسة حقه في التماس اللجوء والعثور على ملاذ آمن في دولة أخرى، مع إمكانية اختيار العودة الطوعية إلى الوطن والاندماج محلياً وإعادة التوطين في بلد ثالث، كما أن للمفوضية ولاية من أجل مساعدة الأشخاص عديمي الجنسية. (**http://www.unhcr-arabic.org/**)

وعلى مدى أكثر من خمسة عقود، قامت المفوضية بتوفير المساعدة لعشرات الملايين من الأشخاص على بدء حياتهم من جديد. واليوم، يستمر موظفو المفوضية البالغ عددهم نحو 190،7 شخصاً والموزعين على أكثر من 120 بلداً، في تقديم المساعدة لما يقارب الـ34 مليون شخص.

ونشأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون للاجئين في أعقاب الحرب العالمية الثانية بهدف مساعدة الأوروبيين النازحين نتيجة لذلك الصراع. وبروح من التفاؤل، فقد تم تأسيس مكتب مفوّض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 14 ديسمبر/كانون الأول 1950 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لولاية مدتها ثلاث سنوات لاستكمال عمله ومن ثم حله. وفي في 28

يوليو/تموز من العام التالي، تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بوضع اللاجئين – وهي الأساس القانوني لمساعدة اللاجئين والنظام الأساسي الذي يوجه عمل المفوضية.

وبحلول عام 1956 واجهت المفوضية أولى حالات الطوارئ الرئيسية، والمتمثلة بتدفق اللاجئين عندما سحقت القوات السوفييتية الثورة المجرية. وفي ستينيات القرن الماضي، أنتج إنهاء الاستعمار في إفريقيا أولى الأزمات العديدة للاجئين في القارة والتي تحتاج لتدخل المفوضية. وعلى مدى العقدين التاليين، كان على المفوضية تقديم المساعدة في أزمات نزوح في آسيا وأمريكا اللاتينية، ومع نهاية القرن نشأت مشاكل جديدة للاجئين في إفريقيا وظهرت موجات جديدة من اللاجئين في أوروبا نتيجة لسلسلة من الحروب في منطقة البلقان.

حصلت المفوضية على جائزة نوبل للسلام لعملها الرائد في مساعدة اللاجئين في عام 1981 لما عرف بتقديم المساعدة للاجئين في جميع أنحاء العالم، مع الإشارة إلى العقبات السياسية التي تواجه المنظمة وقد ارتفع عدد موظفي المفوضية من 34 فقط في بداية تأسيسها إلى 190،7 موظف محلي ودولي، بمن فيهم 702 موظف يعملون في مقر المفوضية بجنيف وتعمل المفوضية في 123 بلداً في 124 موقع عمل كالمكاتب الإقليمية والفرعية إضافة إلى 272 مكتب ميداني يقعون في كثير من الأحيان في مناطق نائية.(http://www.unhcr-arabic.org/)

الفرع الثاني: أهداف المفوضية

من خلال الإطلاع على موقع المف وضية وواقع عملها يستنتج مجموعة من الأهداف التي تسعى المفوضية لتحقيقها :

1- تقضي ولاية المفوضية بقيادة وتنسيق العمل الدولي الرامي إلى حماية اللاجئين وحلّ مشاكلهم في كافة أنحاء العالم. وتكمن غاية المفوضية الأساسية في حماية حقوق ورفاه اللاجئين.

2- تسعى المفوضية لضمان قدرة كل شخص على ممارسة حقه في التماس اللجوء والعثور على ملاذ آمن في دولة أخرى، مع إمكانية اختيار العودة الطوعية إلى الوطن والاندماج محلياً وإعادة التوطين في بلد ثالث. كما أن للمفوضية ولاية من أجل مساعدة الأشخاص عديمي الجنسية من الحروب والاضطهاد .

3- إيجاد حلول دائمة وملائمة لمحنتهم، وذلك إما عن طريق العودة الطوعية إلى ديارهم واندماجهم في بلدان اللجوء وإعادة توطينهم في بلدان ثالثة.

4- تعزيز وتوفير الحماية القانونية والجسدية والحدّ من خطر العنف – بما في ذلك الاعتداء الجنسي – الذي يتعرض له العديد من اللاجئين حتى في بلدان اللجوء. كما يعمل موظفو المفوضية على توفير حد أدنى من المأوى والغذاء والماء والرعاية الطبية في أعقاب أي نزوح جماعي، مع أخذ الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والمسنين والمعوقين بعين الاعتبار.

5- تقدّم المفوضية مع شركائها مساعدة حيوية تتخذ أشكالاً عديدة. فتقدم أولاً المساعدات الطارئة المنقذة للحياة من خلال تأمين المياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية، فضلاً عن مواد الإيواء وغيرها من مواد الإغاثة، مثل البطانيات والفرش وأوعية المياه والمستلزمات المنزلية وأحياناً المواد الغذائية. ومن المساعدات الحيوية الأخرى التي نقدمها ونساعد على توفيرها، تسجيل اللاجئين وتقديم المساعدة والمشورة بشأن طلبات اللجوء والتعليم والإرشاد. وتمتد المساعدات التي تقدمها المفوضية

للأشخاص العائدين إلى ديارهم – إذ نقوم بترتيب النقل الجوي والبحري والبري كما نزود العائدين ببعض الدعم على شكل حزم مساعدة. وتشارك المفوضية في برامج الإدماج المحلي وإعادة الإدماج، بما في ذلك المشاريع المدرة للدخل وترميم البنية التحتية وغيرها من المساعدات.(http://www.unhcr-arabic.org)

المطلب الثالث: آليات الحماية الدولية للاجئين

من البديهي إن مشكلة اللجوء والنزوح ألقسري أصبحت من أكثر القضايا إلحاحاً التي واجهت المجتمع الدولي طوال تاريخه، كون هذه الفئات من بين أكثر مجموعات الناس تعرضا للمعاناة، سواء كان ذلك نتيجة لصراع،أو اضطهاد، أو غير ذلك من أنواع انتهاكات حقوق الإنسان ، وبما أننا دخلنا الألفية الثالثة ، فان العالم بحاجة لمراجعة الآليات المعمول بها حالياً والخاصة بالحماية الدولية لمشكلة اللجوء والنزوح ألقسري، كون التعامل مع تلك المشكلة في الماضي كان يتركز في الأساس في أماكن معينة وذات طبيعة مخصصة لحالات محددة، الأمر الذي يقتضي المراجعة الملحة بعد تزايد حالات اللجوء في السنوات الأخيرة . (الطروانة : 2014: 3)

ولم يتم النظر إلى قضية اللاجئين باعتبارها قضية دولية يتعين معالجتها على المستوي الدولي، ألا في الفترة التى اعقبت الحرب العالمية الأولي وتحديدا عندما ظهرت الى الوجود عصبة الامم، ومنذ ذلك الوقت كان التصدي لمشكلة اللجوء يسير ببطء وبصورة متقطعة واستمر الوضع حتي ادرك المجتمع الدولي ضرورة انشاء شبكة من المؤسسات والنظم القانونية التى تهدف الى توفير الحماية الدولية لمشاكل اللاجئين والتعامل معها بطريقة شاملة ،وحدثت نقطة التحول عام 1951 مع انشاء مكتب المفوّض السامي لشؤون اللاجئين(المفوضية) وتبني اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين قد وفرا معاً ولأول مرة اطاراً قانونياً يهدف الى حماية اللاجئين وفقا لمعايير دولية.

ونجد أن المسؤولية الاولى عن حماية اللاجئين ومساعدتهم تقع على عاتق الدول خاصة بلدان اللجوء التي يفر اليها اللاجئون ، ويتأتي دور المفوضية في حث الدول وتشجيعها على الالتزام بأحكام اتفاقية عام 1951 وتمكين الدول من تقديم حماية كافية للاجئين في اراضيها وفقاً لما هو وارد في تلك الاتفاقية.

وللمفوضية ولاية تقديم الحماية الدولية والحلول للاجئين عن طريق العودة الطوعية للوطن الذي يتبع له اللاجيء، أو الاندماج المحلي في بلدان اللجوء ،أو اعادة التوطين في بلد اللجوء.

الا أن هناك ظروف ومتغيرات مستجدة تستدعي المراجعة الشاملة لسبل حماية اللاجئين، بشكل يجعلها اكثر فعالية، ولعل الاحصائيات خير دليل على ذلك، فقد كانت المفوضية في أعقاب الحرب العالمية الاولي تتعامل مع نحو 400الف لاجيء وبنهاية العام 2007 ارتفع الرقم الى 33.9 مليون تقريبا، وكانت المفوضية تعمل في ذلك الوقت في أوروبا فقط، وبحلول عام 2007 م أصبح لها مكاتب في 125 بلدا تنتشر عبر العالم، وكانت ميزانيتها عام 1955 بحدود 300 الف دولار وبحلول هذا العام تجاوزت ميزانيتها (3 مليار دولار). كل هذه التحديات تقتضي ،استعراض المعايير الدولية الخاصة بحماية اللاجئين، مع التركيز على بعض الفئات كالنساء والاطفال وهذا ما سنتطرق اليه من خلال المحاور التالية:-

أولا:- المعايير الدولية الخاصة بحماية اللاجئين :-

نظرا لاضطرار الكثير من الاشخاص الى التخلي عن ديارهم، والتماس الأمان في أماكن اخرى هرباً من الاضطهاد والصراع المسلح والعنف السياسي، بدأ المجتمع الدولي يتعامل مع هذه القضايا، فصدرت الاتفاقية الدولية لعام 1951، وتم انشاء مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، وأصبحت الاتفاقية تركز على الجانب الانساني لمشكلة اللاجئين، على النحو الوارد في المادة الثانية من النظام الأساسي المفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين التى ورد فيها(.. ليس

لعمل المفوضية السامية أية سمة سياسية بل هو عمل انساني واجتماعي، القاعدة فيه ان يعالج شؤون جماعات وفئات اللاجئين..)

وهذه التفرقة مابين السياسي والانساني، مكنت المفوضية من العمل في عصر الحرب الباردة وفي الفترات اللاحقة من الصراعات المسلحة على السواء. (الطروانة : 2014: 3)

ومن هنا تحددت الوظائف الاساسية لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين باعتبارها ذات شقين (سياسي وانساني) على النحو التالي:-

1) زاد الاهتمام بقضايا اللجوء وذلك بسبب ازدياد أعداد اللاجئين في شتى أنحاء العالم.

2) أخذت سبل الحماية في الفترة الاخيرة تأخذ اشكالاً جديدة، فبالاضافة الى اعادة التوطين، أخذت توفر المساعدة المادية مثل الاغذية والمأوي، وكذلك توفير الرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية، بالاضافة الى تطوير بعض البرامج الخاصة بمساعدة بعض الفئات مثل النساء والاطفال وكبار السن.

3) زيادة نطاق المستفيدين من الحماية، بحيث أصبحت تشمل بالاضافة الى اللاجئين فئات أخرى مثل النازحون داخل حدود بلادهم ،والعائدون(اللاجئون او الاشخاص النازحون داخليا الذين عادوا) وملتمسوا اللجو(الذين لم يتقرر بعد وضعهم الرسمي) والاشخاص عديمي الجنسية، والسكان المتأثرين بالحرب وغيرهم.

4) كما تزايد بصورة كبيرة عدد القوى الفاعلة والمنخرطة بالبرامج الهادفة الى حماية اللاجئين وغيرهم من الاشخاص النازحين ومساعدتهم، بحيث أصبحت المفوضية تعمل مع وكالات الأمم المتحدة الاخرى، واللجنة الدولية للصليب الاحمر، وقوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة، والمنظمات الاقليمية، ومنظمات حقوق الانسان، ومنظمات المجتمع المدني، والجمعيات الوطنية للهلال الاحمر والصليب الاحمر.

5) كانت الحماية الدولية لمشاكل اللجوء في الماضي تتم بطريقة رد الفعل، اما حالياً فقد اخذت سبل الحماية منحى آخر قائم على الأخذ بالنهج الشامل لمواجهة مشكلة اللجوء والنزوح القسري، وفق برامج بعضها معدّ سلفاً، والبعض الاخر تفرضة الظروف المستجدة عند حدوث حالة من حالات اللجوء التى تندرج ضمن ولاية المفوضية.

الا أنه وعلى الرغم من ان للدول مصالح مشروعة في التحكم في الوصول الى أراضيها، فان عليها بنفس الوقت التزامات دولية تتمثل بتوفير الحماية للاشخاص الذين يفرون من الاضطهاد في بلدانهم. مع ادراكنا ان هناك تحديات كبيرة تواجه مشكلة اللاجئين لعل من أبرزها، التحديات التي تفرضها تزايد النزاعات المسلحة، والطبيعة المتغيرة للنزاعات الدولية والمحلية (الداخلية)، والتحركات المتزايدة للسكان، والتحديات التى تواجه العمل الانساني، وتقاعس المجتمع الدولي عن دعم المفوضية والبلدان المستضيفة للاجئين ماديا، كل هذه التحديات تقتضي مراجعة سبل الحماية بالتعاون بين كافة الدول، ودعم برامج المفوضية بما يكفل لها من القيام باعمالها، وفق برامج طويلة الاجل،ومعالجة اسباب اللجوء، وأن تتحمل الدول التى تحتل بلداناً أخرى مسؤولياتها بهذا الخصوص، وأن يتم التعامل مع مشكلة اللجوء كقضية انسانية بالدرجة الاولى بعيداً عن أية اعتبارت اخرى.

ثانياً: حماية اللاجئين وفقا لاحكام القانون الدولي الانساني

من المعلوم ان القانون الدولي الانساني هو فرع من فروع القانون الدولي العام، وهو حيث النشأة نسبياً، حيث كان يسمي حتي نهاية الحرب العالمية الاولى (قانون الحرب)وبعد اقرار المجتمع الدولي بعدم مشروعية الحرب، أصبح يسمى(قانون النزاعات المسلحة) وفي عام 1977 وأثناء انعقاد المؤتمر الدبلوماسي، أطلقت مفردة(الدولى الانساني) على القواعد القانونية التى تحدد حقوق وواجبات الاطراف المتحاربة، أي القواعد التي تسعي الى حماية ضحايا النزاعات المسلحة(قانون جنييف) وتنظم استخدام القوة ووسائل وأساليب القتال(قانون لاهاي).

ونجد أن القانون الدولي الانساني يوفر سبل الحماية الخاصة باللاجئين، كونهم يتمتعون بالحماية اذا كانوا تحت سلطة احد أطراف النزاع، ففي حالة نشوب نزاع مسلح دولي، يتمتع موطنوا بعد فرارهم من الأعمال العدائية واستقرارهم في بلد العدو بالحماية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة،على أساس انهم أجانب يقيمون في أراضي طرف في النزاع، وتطلب الاتفاقية الرابعة الى البلد المضيف معاملة اللاجئين معاملة تفضيلية، والامتناع عن معاملتهم كأجانب أعداء على أساس جنسيتهم،كونهم لايتمتعون بحماية اية حكومة، وقد عزز البروتوكول الاول هذه القاعدة، التي تطرقت الى حماية عديمي الجنسية. ويتمتع اللاجئون من بين مواطني أي دولة محايدة في حالة اقامتهم في اراضي دولة محاربة بالحماية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة،في حالة عدم وجود علاقات دبلوماسية بين دولتهم والدول المحاربة.

وفي حال احتلال أراضي دولة ما، فان اللاجيء الذي يقع تحت سلطة الدولة التى هو أحد مواطنيها يتمتع بحماية خاصة، اذ أن الاتفاقية الرابعة تحظر على دولة الاحتلال القبض على هذا اللاجيء، بل تحظر عليها محاكمته او ادانته او ابعاده عن الاراضي المحتله. واذا كانت المفوضية التابعة للامم المتحدة تقوم باجراءات الحماية والمساعدة وفقاً للمعايير الدولية، فان اللجنة الدولية

للصليب الاحمر تقوم بنفس الدور وفقا لقواعد القانون الدولى الانساني ، ويقع على عاتقها مسؤولية مباشرة عن مصير اللاجئين الذين هم الضحايا المدنيين للنزاعات المسلحة او للاضطرابات ،بحيث تتدخل اللجنة الدولية فيما يخص اللاجئين الذين يشملهم القانون الدولي الانساني، لكي يطبق المتحاربون القواعد ذات الصلة باتفاقية جنييف الرابعة، وتحاول في مجال عملها الميداني أن تزور هؤلاء اللاجئين وتوفر لهم سبل الحماية والمساعدة الضرورية.

وغالباً ما لا يتمتع اللاجئون بالحماية بموجب القانون الدولي الانساني،اذا كان البلد المضيف ليس طرفاً في نزاع مسلح، أو ليس عرضه لاي نزاع داخلي، عندها يتمتع اللاجئون بالحماية بموجب قانون اللاجئين، وكقاعدة عامة لاتتدخل اللجنة في هذه الحالة الا بصفة فرعية، ان كانت هي المنظمة الوحيده في الميدان، أما اذا حلت محلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالعمل،فانهما تؤديان عملهما معاً ويسمح تشاورهما وتنسيق جهودهما على نحو وثيق باغاثة الضحايا على أفضل وجه، وتتمثل مسألة اعادة اللاجئين الى أوطانهم من المشاغل الرئيسية للجنة الدولية، وحتي اذا لم تشارك كقاعدة عامة في عمليات اعادة اللاجئين الى اوطانهم، فانها تطلب من الدول والمنظمات المعنية ان تحدد بالضبط موعد وشروط عودة اللاجئين الى أوطانهم.

أما فيما يتعلق بالاشخاص المهجرون داخل بلدانهم، فاذا أرغم المدنيين على ترك موطنهم بسبب الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الانساني، فانهم يتمتعون بالحماية بموجب هذا القانون، ويجوز ان تتعلق هذه الحماية بالقانون المطبق في النزاعات المسلحة الداخلية، لان هذين النوعين من النزاعات قد يؤديان الى تشريد السكان داخل بلدهم، وبالنسبة الى عمليات التهجير الناجمة عن أي نزاع مسلح دولي، فأن الاشخاص المهجرين بصفتهم مدنيين فهم موضع حماية من أثار الاعمال العدائية، واذا فرّ السكان المدنيون من موطنهم بسبب نزاع داخلي، فانهم يصبحون موضع حماية مشابهة للحماية المنصوص عليها في حالة نشوب نزاع مسلح دولي.

كما يحظر البروتوكول الثاني (المادة 17) الترحيل القسري للمدنيين، اذ لايجوز الامر بترحليهم الا بصفة استثنائية، اذا تطلب ذلك دواعي امنية أو لأسباب عسكرية ملحّة، وفي هذه الحالة يجب اتخاذ الاجراءات الممكنة لاستقبال السكان المدنيين في ظروف مرضية من حيث المأوى والاوضاع الصحية والعلاجية والسلامة والتغذية، وهذا مانصت عليه الماده السابعة من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية التى اعتبرت الترحيل القسري للسكان من قبيل الجرائم ضد الانسانية.

ومن الملاحظ ان القانون الدولي الانساني يعتمد نهجاً شاملاً يستهدف الحفاظ على حياة السكان المدنيين كافة، واذا لم تذكر فيه مسألة ترحيل السكان المدنيين بشكل موسع، فان ذلك لايعني اطلاقاً انه لا ينص على الحماية القانونية، كون القواعد التى بني عليها القانون الدولي الانساني تقوم على حماية فئات عديدة من أهمها السكان المدنيين ومن ضمن حقوق هذه الفئة حظر ترحليها قسرياً.

وبالتالي فان اللاجئين والاشخاص المهجرين بصفتهم ضحايا للنزاعات المسلحة او الاضطربات الداخلية فانهم يدخلون ضمن اختصاص اللجنة الدولية للصليب الاحمر، ويستفيدون من أعمال الحماية والمساعدة التي توفر للسكان المدنيين عامة، والتى من المفيد تلخيصها بما يلي:-

1) حماية السكان المدنيين واحترام القانون الدولي الانساني والمبادي الانسانية.

2) زيارة الاشخاص المحرومين من الحرية.

3) تقديم المساعدة الطبية العاجلة واعادة التاهيل.

4) تقديم المساعدة في مجال الصحة .

5) توفير المواد الغذائية العاجلة.

6) مباشرة الانشطة الرامية الى اعادة الاتصالات بين افراد العائلات المشتتة بسبب الحرب او الاضطربات.

من كل ما تقدم:-

نجد ان الحماية الدولية للاجئين ،ضرورية خصوصا في هذه الفترة التى ازدادت فيها حالة اللجوء، وبحاجة الى موقف من المجتمع الدولي، يتمثل في ايجاد حلول لاشكالية اللاجئين والاشخاص المهجرين، ومواجهة التحديات الخاصة باللجوء التى فرضتها الاحداث التى عصفت بالعالم وخصوصا في اواخر القرن الماضي، وان يتم دعم المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، ودعم الدول المستضيفة للاجئين.

وبذلك نكون قد استعرضنا سبل الحماية الدولية الخاصة باللاجئين في اطار الامم المتحدة وفي ضوء أحكام اتفاقية عام 1951 والبروتوكول الملحق بها، كما تطرقنا الى سبل الحماية بموجب أحكام القانون الدولي الانساني.

المبحث الثاني

عمل المفوضية في ضوء نصوص القانون الدولي والاتفاقيات الدولية

منذ الحرب العالمية الثانية أصبحت الحاجة ملحة لإبرام اتفاقية دولية شاملة لمعالجة المشاكل الناجمة عن تفاقم عدد اللاجئين في العالم. ولهذا الغرض اعتمدت الأمم المتحدة بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، في 28/تموز/ يوليو 1951 الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.

والهدف من الاتفاقية هو إعادة النظر في الاتفاقيات الدولية السابقة بشأن اللاجئين، ودمج هذه الاتفاقيات وتوسيع نطاق انطباقها والحماية التي توافرها من خلال اتفاقية جديدة "الفقرة الثالثة" من ديباجة الاتفاقية. وبعد أن كانت الاتفاقية لا تشمل سوى الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة لإحداث وقعت قبل أول كانون الثاني/ يناير أصبحت تشمل حالات اللجوء الجديدة التالية لاعتماد الاتفاقية وذلك وفقاً للبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1967/1/31م.

ونتيجة لنزوح الآلاف من الأشخاص في العقود الثلاثة الأخيرة نفذت المفوضية السامية للاجئين البرامج الإنسانية بالتعاون مع الأمم المتحدة، في حالات متعددة لا ينطبق عليها الوصف الوارد في المادة الأولى من اتفاقية عام 1951 والنظام الأساسي للمفوضية السامية للاجئين. وسيناقش الباحث التطور القانوني لعمل المنظمة في مطلبين ، وذلك كما يلي:

المطلب الأول:عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

كنا قد أشرنا إلى إن مسالة وجود لاجئين ليست مسألة جديدة، بل تعود قدما إلى بدايات تاريخ الشعوب، لكن الجديد فيها هو حقوق اللاجئين التي تعود إلى الحرب العالمية الأولى، حيث أفرزت الحرب تحولات في مشاعر البشر، تجاه المآسي والمعاناة نتيجة ويلاتها وقد أظهرت التحولات المهمة منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين،في البلدان الصناعية، حقوقا ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية لمصلحة اللاجئين وهذه الحقوق تتماشى مع التوجه العام المعاصر لحقوق الإنسان بشكل عام، والتوجه نحو الحماية المتزايدة للفرد في مواجهة سلطة الدولة.

وتستند حقوق اللاجئين إلى تشريعات داخلية ودولية، وليس المقام هنا أن نحلل كل التشريعات الداخلية للدولة والمتعلقة باللاجئين، لكن لا بد من الإشارة إلى أن مسألة اللاجئين نظمت بتشريعات خاصة في الكثير من الدولة.

أما على صعيد القانون الدولي، فإننا نجد قسما من الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين التي أبرمت بين العديد من الدول. كما أن التوجه نحو عالمية هذه الحقوق بدأ يأخذ مجراه بشكل متزايد وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أثرنا هنا عدم التطرق إلى تفاصيل هذه الاتفاقيات التي أبرمت ما بين عام 1920 و 1943، لأنها متعلقة بطائفة معينة من اللاجئين، ولأن خلاصة

ما تضمنته هذه الاتفاقية تتضمنها اتفاقية جنيف لعام 1951م، والبروتوكول الملحق لعام1967 .(المضمض ، خديجه : 117:1989)

فاتفاقية جنيف تعطي تعريفا عالمياً للاجئ، وتعين الحقوق الأساسية له بطريقة تفصيلية أكثر مما تضمنته الاتفاقيات السابقة. فالدول المتعاقدة تتخذ وضعاً قانونياً موحداً للأفراد والمجموعات الذين يتمتعون بحماية الأمم المتحدة.

تعين الاتفاقية الإطار العام للوكالة الدولية المعنية بحماية اللاجئين، وتطلب من الدول المتعاقدة تسهيل مهمتها. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بروتوكولاً خاصاً بوضع اللاجئين في 1967/1/31 وبدأ نفاذه في 4 تشرين الأول/1967.

ومع تزايد أعداد اللاجئين والمشردين في مختلف أنحاء العالم، بدت الحاجة إلى توسيع نطاق المشمولين بالحماية المقررة للاجئين لتشمل الأشخاص الفارين الذين هم بحاجة للحماية، بصرف النظر عن السبب الفني للهروب، ولا تنطبق عليهم اتفاقية عام 1951، وبروتوكول عام 1967م.

وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة مراراً إلى بسط ولاية المفوضية كي تشمل هذه الفئات من الأشخاص، وتستخدم الجمعية العامة للأمم المتحدة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين الآن أكثر فأكثر مصطلح النازحين والأشخاص المشردين إلى جانب مصطلح (اللاجئين)

المطلب الثاني:اللجوء في القانون الدولي

القانون الدولي العام، يعتبر عبارة "حق اللجوء –Droitd'asile" من أكثر العبارات غموضا ولها معان مختلفة. (اللجوء ومستقبل الأمن في الشرق الأوسط :2001: 50)

ففي حين يرى أبرز واضعو أسس القانون الدولي العام، جروتيس "Grotius"، وشوارز "Suarez"، وولف "Wolf"،... في اللجوء الحق الطبيعي للفرد وواجب يقع على الدولة، يرى آخرون أن حق اللجوء قد يستعمل بالمعنى الذاتي "Subjectif" للدلالة على حق الدولة بمنح اللجوء ورفضه وإما للدلالة على حق الأفراد بطلب اللجوء "l'individu de se voir accorder l'asiledroit de"، وبالمعنى الموضوعي "Objectif" للدلالة على مجموعة القواعد القانونية الدولية المتعلقة باللجوء "Law of asylum" وتلك التي تتبعها الدولة في تعاطيها مع اللاجئين. (UN document A/AC 96/SR 430، 1988).

وقد ارتبط تقليدياً، حق اللجوء بالدولة، على اعتبار أن ذلك ناتج عن ممارستها الطبيعية لسيادتها، وانطلاقاً من هاذ الأمر صار ينظر إلى حق اللجوء بأنه الحق الذي تمارسه الدولة لمنح اللجوء "Right of a state to grant asylum".

وبمعنى آخر فإنه يعود للدولة وحدها التمتع بالحق الحصري لتصنيف من هو لاجئ واختيار المعايير التي تتلائم مع مصالحها لمنح اللجوء ورفضه، دون أن تكون ملزمة بالتقيد بالمعايير القانونية فقط، إنما قد تتخطى ذلك لتأخذ بعين الاعتبار كل الظروف الإنسانية والسياسية والاقتصادية الأمر الذي قد ينعكس سلبا على طالبي اللجوء، ويترك حقهم رهنا بإرادة هذه الدول ومصالحها.

ولعل هذه النظرة إلى حق اللجوء قد نجمت عن احتلال نظرية السيادة لمكان مرموق في القانون الدولي، حيث تكون الدولة بمقتضاها قادرة على التعبير عن سلطتها على الأشخاص الموجودين على إقليمها وطالبي الدخول إليها، الأمر الذي دفع البعض إلى القول بان نظرية السيادة هي الأساس القانوني والوحيد لحق اللجوء.

وانطلاقاً من ذلك، ميّز الفقه بين نظريتين أساسيتين، الأول كلاسيكية وتجد مصادرها في بداية القرن الثامن عشر يعود بمقتضاها حق اللجوء للدولة وتكون هي صاحبة الصلاحية في إعطائه ورفضه، والثانية تجعل من الأفراد المرتكز الأساسي لهذا الحق.

أما التعارض بين هاتين النظريتين، اقترح البعض إيجاد وسائل دولية تجعل من الأفراد موضوع حق اللجوء وذلك دون التضحية بالمصالح الحيوية للدول.

إلا أن كثيراً من الدول قد عارضت هذا الاقتراح تمسكاً منها بعنصر السيادة، وتأييداً للرأي القائل بأن عملية "منح اللجوء" لا تمثل سوى انجازاً لواجب إنساني دولي ليس أكثر، وعندما تقوم دولة ما بمنح اللجوء فإنها تتصرف بالنيابة "Mandataire" عن المجتمع الدولي الذي يفترض به مساعدتها في تحمل هذا العبء إذا ما واجهتها بعض المصاعب.

مما لاشك فيه أن هذا الرأي قد يجد له أساساً في المبادئ التي كرسها ميثاق الأمم المتحدة ولا سيما منها مبدأ التعاون بين الدول، إلا أن تطور القانون الدولي العام والقيود التي وضعها على نظرية السيادة قد ساهم في تغيير نظرة المجتمع الدولي نحو حق اللجوء، وفي تكريس حق الفرد باللجوء تدريجياً، ومن الأمور التي ساعدت في تكريس حق الفرد باللجوء، اكتساب هذا الأخير مركزاً في القانون الدولي العام خصوصاً بعد صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإدراج مادة تتعلق باللجوء في متنه وصدور اتفاقية 1951، وبعض المعاهدات الإقليمية المتعلقة باللاجئين فضلاً عن ازدياد وعي المجتمع الدولي بمدى ترابط قضايا حقوق الإنسان مع قضية اللجوء.

فهل كرست هذه الآليات حق الفرد بطلب اللجوء والحصول عليه، أم أبقت عليه بيد الدولة نظراً لما تتمتع به من سيادة في هذا المجال؟

فيما يلي ستتطرق البنود التالية إلى مدلول اللجوء في القانوني الدولي العام، والى حق اللجوء في المواثيق الدولة والإقليمية في محاولة للإجابة عن التساؤل المثار أعلاه.

أولاً: مضمون حق اللجوء في المواثيق الدولية والإقليمية

يتضمن حق اللجوء في القانون الدولي العام بنظر اتلي غرال – مادسن عنصرين:

- حق الدولة بمنح اللجوء
- حق الفرد بطلب اللجوء

في حين يضيف البعض الأخر على هاذين العنصرين، عنصرا ثالثا هو :

- حق الفرد بأن يمنح اللجوء

وفيما يلي مضمون هذه العناصر:

1- حق الدولة بمنح اللجوء:

من المؤكد أن حق اللجوء في القانون الدولي العام يعود تقليدياً للدولة ،حيث ينبع حقها بمنحها اللجوء من حقها بممارسة الرقابة على أراضيها وعلى الأشخاص الموجودين ضمن حدودها.

الأمر الذي مفاده أن للدولة الحق بان تمنح وترفض طلب اللجوء، حيث لا يوجد لغاية اليوم أية وسيلة قانونية وعرف دولي يخول الفرد بالحصول على اللجوء.

على الصعيد الدولي لا تخول اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 الفرد بان يمنح اللجوء، وعلى الصعيد الإقليمي احترمت كل اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية والإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان مبدأ سيادة الدولة حيث نصت الفقرة 2 من المادة 2 من الاتفاقية الأولى على أن "تتعهد الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية بالقيام بكل ما في استطاعتها في إطار التشريعات الخاصة بها لإيواء اللاجئين...".

كما نصت المادة 27 من الإعلان الثاني على حق الفرد بطلب اللجوء والحصول عليه بما يتفق مع القانون الداخلي لكل دولة ومع الاتفاقات الدولية.

"Every person has the right، in case of pursuit not resulting from ordinary crimes to seek and receive asylum in foreign territory، in accordance with the laws of each country and with international agreement".

يلاحظ مما تقدم، أن حق الفرد بالحصول على اللجوء قد تم ربطه بالتشريعات الخاصة لكل دولة.

أما لناحية القارة الأسيوية فقد نص البند 3 من المبادئ المتعلقة بمعاملة اللاجئين التي اعتمدتها اللجنة القضائية الاستشارية الإفريقية الآسيوية Asian African Legal Consultative Committee-AALCC في دورتها الثامنة ببانكوك 1966 على انه "للدول الحق المطلق في منح ورفض اللجوء لأي لاجئ على أراضيها...".

كما أكد على هذا الحق مجلس الوزراء المنبثق عن مجلس أوروبا حيث اصدر عام 1977 إعلانا حول الملجأ الإقليمي الذي أكد أيضا على حق الدولة بمنح اللجوء.

يستفاد مما تقدم أن معظم الاتفاقات والإعلانات الإقليمية أكدت على حق الدولة في منح ورفض لجوء الأفراد الموجودين على إقليمها استنادا لنظرية السيادة.

إلا أن قبول الدولة الالتزام بمعاهدة ما وتصديقها عليها – كمعاهدة 1951 – يعني أنها قد أخضعت عملية ممارسة حقوقها السيادية إلى الالتزامات القانونية التي فرضت عليها بموجب هذه المعاهدة.

2. حق الفرد بطلب اللجوء:

يتمثل الوجه الثاني للجوء بحق الفرد بطلب اللجوء خارج دولته، الأمر الذي يستتبع ممارسته لحقه بمعادة بلده بحرية، حيث كرس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق الفرد

بالمغادرة– المتفق على انه يشكل عُرفاً دولياً في المادة 13 منه، والذي أصبح ملزماً مع صدور العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، منذ تبني ميثاق الأمم المتحدة طور القانون الدولي مجموعة من القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان وبحقوق الشعوب، كما قررت الأسرة الدولية اعتبارا من الستينيات تعزيز وضع بعض المبادئ التي تعتبر ذات أهمية أمام سائر مبادئ القانون الدولي العام، واتفقت بأن احترام حقوق الإنسان الأساسية كحظر الرق والحق بالحياة، والحرية يجب أن تتفوق على المصلحة الوطنية.

وأكد مشروع الشرعة العربية لحقوق الإنسان والشعوب الذي لم يدخل حيز التنفيذ في المادة 8 منه على حق المواطن العربي والذي من أصل عربي بمغادرة وطنه والعودة إليه.

Everyone who is a citizen of an Arab country or of Arab origin has the right to leave his country and return to it.

كما تنص المادة 22 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 1964 على انه "لا يجوز نفي المواطن من بلده ومنعه من العودة إليه".

وعلى الصعيد الأوروبي تنص المادة 2 من البروتوكول الرابع الملحق بالمعاهدة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية "Convention for the protection of human rights and Fundamental freedoms/European convention on human Rights-ECHR على انه للفرد ملء الحرية بمغادرة أي بلد "everyone shall be free to leave any country including his own بما فيها دولته كما أكدت على هذا الحق المعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان "American Convention on Human Rights-ACHR"، حيث جاء نص المادة 22 مماثلاً لما ورد في المادة 2 من البروتوكول الرابع المذكور أعلاه.

مما لا شك فيه أن حق الفرد بطلب اللجوء قد كرس في معظم المواثيق الدولية والإقليمية، حيث يحق للفرد الذي يتوافر لديه خوف من الاضطهاد مغادرة أي بلد، بما فيها دولته، بهدف طلب اللجوء، إنما هل هذا يعني أن ممارسته لهذا الحق يخوله الحصول على اللجوء؟

إن حق الفرد باللجوء لا يعد ملزما تجاه بلد اللجوء، في القانون الدولي العام، ويتفق معظم المؤلفين على أن المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تخول الفرد طلب اللجوء وليس الحق بالحصول عليه، أي انه للفرد أن يمارس هذا الحق، إنما دون أن تقابله أية ضمانة بان حقه سيلقى القبول لدى دولة اللجوء.

وقد انتقد الكثيرون المادة 14 المشار إليها كونها اكتفت بإعطاء الفرد الحق بطلب اللجوء، دون أن تحدد الجهة التي سيكون من واجباتها جعل هذا الحق فعالاً، وأكثر من ذلك اعتبر البعض انه لا ضرورة لذكر هذا الحق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إذا كانت النية من ورائه تكريس حق الدولة بمنح اللجوء الموجود أصلاً.

أكدت الدول مراراً في المحافل الدولية على انتماء هذا الحق إليها، ورفضت أحيانا إدراج أي بند يتعلق باللجوء في بعض الاتفاقيات الدولية، كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي جاء خاليا من أية إشارة لحق اللجوء، وذلك بالرغم من أن المندوب اليوغسلافي (سابقاً) كان قد اقترح في الجلسة السابعة للجنة حقوق الإنسان المنبثقة عن الأمم المتحدة إدراج حق اللجوء فيه، إلا أن اقتراحه لم يلق النجاح باعتبار أن المندوبين الباقين أكدوا على أن حق اللجوء ليس حقا من حقوق الأفراد الجوهرية.

كما أن المحاولات التي قام بها البعض لاحقاً لإدخال نص يلزم الدولة بمنح اللجوء إلى احد الأفراد باءت بالفشل أيضا، ولا سيما في مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد عام 1977 حول اللجوء "United Nations Conference on Territorial"، إذ أيدت غالبية الدول الممثلة في

المؤتمر اعتماد النظرة التقليدية للجوء وعدم إلزام الدول بمنح اللجوء، وكذلك الأمر في مؤتمر فينا لحقوق الإنسان الذي انعقد عام 1993، حيث لم يعمد المشاركون فيه (171 دولة) إلى التوسع في مفهوم اللجوء، بل كررت المادة 23 من إعلان فيينا ما هو وارد في المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.UN document A/AC 96/SR 430 ،1988)

ويمكن بالتالي القول انه ليس للفرد الحق بالحصول على اللجوء إزاء الدولة التي لجأ إليها، سواء على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الإقليمي، إذ أكد مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعوب في العالم العربي "Draft Charter on Human and people's Rights in the Arab World" أيضاً على حق كل مواطن عربي أومن أصل عربي بمغادرة أي بلد والعود إليه وبالدخول إلى أي بلد عربي آخر دون أن يكرس حق المواطن المذكور بالحصول على اللجوء.

ويستفاد مما تقدم انه الدول أي واجب قانوني بقبول طالبي اللجوء، حيث يتعلق منح هذا الحق بسيادتها.

ويمكن تفسير هذه المسألة بالقول أن الدول كانت تعتبر تقليدياً هي الوحيدة التي تملك حقوقاً وواجبات بمقتضى القانون الدولي، إلا أن هذا الأمر لم يعد صحيحاً مع تصاعد القواعد الدولية التي ترعى حقوق الإنسان والتي ساهمت في أن يكون للفرد موقع قانوني يخوله التمتع بحقوق قانونية.

وعلى الرغم من تقدم القانون الدولي فيما خص حماية الأفراد، فان دور الدول في منح هذه الحقوق غالبا ما يطغى على مسألة ضمان هذه الحقوق والترويج لها.

إلا أن تمسك الدولة بسيادتها لا ينبغي أن يقف عائقا أمام احترام التزاماتها القانونية الدولية، المنبثقة بصورة أولية عن ميثاق الأمم المتحدة، ومواثيق حقوق الإنسان التي تحمل في

طياتها بعض الحقوق التي أصبحت تشكل قواعد آمره، وعن المعاهدات الدولية التي تعتبر طرفاً فيها.

وبالعودة إلى حق اللجوء، مما لا شك فيه إن هذا الحق يعود للفرد تقليدياً وللجماعة حق ممارسته والتمتع به بهدف الحصول على الحماية، إنما يبقى على الدولة المضيفة الحق برفض ومنح اللجوء لطالبيه، وعليها من أجل ذلك أن تتعاون مع المجتمع الدولي من أجل تأمين احترام هذا الحق.

وإذا كان يحق للفرد طلب اللجوء بمقتضى المواثيق الدولية والإقليمية، سواء تلك المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام، والتي لها علاقة باللاجئين بشكل خاص، ويعود للدولة سلطة منح اللجوء.(Chimni، P. 5)

الفصل الثالث

أثر التحديات السياسية والمتغيرات الدولية على عمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

سنناقش في هذا الفصل مدى التأثير الذي أحدثته المتغيرات الدولية، ومن قبلها التحديات السياسية التي طرأت على الأزمة السورية وألقت بظلالها عليها مما أثر بشكل كبير ومباشر على عمل المفوضية الإنساني والقانوني، ومما يجدر التنبه إليه وذكره أن الأحداث وتسارعها وتتاليها بشكل كبير ومتسارع، والتغير الملحوظ المتسارع في ما يتعلق بالأحداث والمواقف يجعل من الصعوبة بمكان أن يحيط الباحث بكل الأحداث ويحللها تحليلاً سياسياً مرتبطاً بعمل المفوضية وبالتالي سيقف الباحث عند الخطوط العريضة لتلك المتغيرات وبيان مدى التأثير الذي أحدثته بشكل مباشر وكبير بعمل المفوضية والتي يلقي الواجب الإنساني عليها أن تقف إلى جانب الإنسان السوري الذي عانى ويعاني وسيظل يعاني كما سنذكر لاحقا من ويلات النزاع والشتات واللجوء، اذ سيتناول الباحث عن أبرز التحديات السياسية والمتغيرات الدولية في منطقة الشرق الاوسط والتي أثرت على عمل المفوضية السامية، هذا بالاضافة الى أنماط التفاعلات الإقليمية والدولية وموقف تللك الدول تجاه الأزمة السورية.

المبحث الأول

التحديات السياسية والمتغيرات الدولية في الشرق الاوسط

تشكل الأزمة السورية المستمرة منذ عام 2011 نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ونظم دولية، فبحكم العلاقات التي أقامها النظام السوري خلال العقود الماضية، وارتباط ذلك بالصراعات الجارية في المنطقة، ولاسيما الصراع مع إسرائيل– لم تعد الأزمة السورية أزمة داخلية، وإنما باتت تعبيرا عن منظومة إقليمية واسعة، تمتد من إيران إلى لبنان عبر سوريا، وكذلك الصراع الروسي الأمريكي وأثره على الوضع الداخلي السوري، وأيضا موقف تركيا وجامعة الدول العربية من الأوضاع السورية.

نعم الآن يعيش العالم بأسره في قلب البركان لما أنتجته السياسات المتخبطة والتغيرات والتجاذبات الاقليمية المصلحية في حالة الأزمة السورية، بحيث خلق حالة عامة من الخوف والرعب ليس فقط منطقة الشرق الأوسط فحسب بل سيمتد نطاقها الى ما هو أكبر من ذلك، وإن المدقق والملاحظ للأوضاع السياسية التي تحصل تباعاً في كل يوم يدرك بيقين إلى هذا الأم، وستناقش الدراسة في هذا المبحث أبرز التحديات السياسية والمتغيرات الدولية التي طرأت على الساحة الدولية بشكل عام، وعلى الأزمة السورية بشكل خاص اذ سنحاول تسليط الضوء على بعض هذه المواقف ومن ثم ما أثمرته هذه التحديات والمتغيرات على عمل المفوضية بخصوص الأزمة السورية.

المطلب الأول:أبرز التحديات السياسية والمتغيرات الدولية على الأزمة السورية

أولاً: الموقف الأمريكي تجاه الأزمة في سوريا

كثيرة هي التحليلات التي كتبها صحفيون مختصون ومحللون سياسيون وباحثون خبراء في السياسة الأمريكية الخارجية وعلائقها بقضايا الشرق الأوسط المعقدة والمتداخلة، القديمة منها والجديدة... وكثيرة هي القراءات التي قدمها هؤلاء وغيرهم في معرض تحليلهم للموقف الأمريكي الملتبس تجاه الثورة السورية، بشكل خاص، وأكثر منها الاستنتاجات التي قادهم إليها هذا التحليل، وما تضمنه من بحث عن الأسباب والعوامل التي تظافر مجموعها لصناعة هذا الموقف المثير للتساؤل والاستغراب، وعن الأهداف القريبة والإستراتيجية التي رأوا أن إدارة أوباما سعت إلى تحقيقها من وراء اتخاذه ثم الثبات عليه إلى الآن.

وتقود قراءة عدد كبير من هذه التحليلات ودراستها إلى الاعتقاد بأن كثيرين من أصحابها قد قاربوا الحقيقة، لكنهم لم يستطيعوا الجزم بأن ما وصلوا إليه هو وحده الذي يُمثِّلها. وربما يعود ذلك إلى اقتصارهم، في استقاء معلوماتهم، على ما اعتبروه مصادر موثوقة فقط، رافضين الاعتماد على أي افتراضات خارج إطار هذه المصادر.

في البداية اتسم الموقف الأمريكى تجاه القضية السورية بالتردد والغموض، ولكنه ليس موقف جامد، فقبل اندلاع الثورة السورية كانت الادارة الأمريكية بصدد مراجعة سياساتها تجاه الادارة السورية، فبعد أن كانت الأدارة الأمريكية تتعامل مع سوريا على أنها من الدول الداعمة للإرهاب ومن ثم يجب تغيير النظام القائم بها، كما أنها تهدد المصالح الإسرائيلية بدعمها لحماس وفصائل المقاومة. تغير هذا الموقف بفوز الديمقراطيين بأغلبية المقاعد فى الكونجرس الأمريكى فى 2008 وتأكدهم أن سياسات الجمهوريين تجاه سوريا فشلت فى تحقيق المصالح الأمريكية لذلك ترسخت لديهم

قناعات بضرورة تغيير الاستراتيجية الأمريكية تجاه سوريا وهذا كان متوافق مع رغبة الرئيس الأمريكى بارك أوباما، لذلك بدأت مرحلة جديدة فى العلاقات الأمريكية السورية.

وجاءت الثورة السورية لتربك الموقف الأمريكى بما تحمله من تحديات تضعها أمام السياسة الأمريكية مثلت محددات للسياسة الأمريكية تجاه القضية السورية على رأسها:

- غياب السيطرة على السلاح الكيماوى السورى.
- عدم رغبة أمريكا فى التورط فى حروب أخرى فى المنطق بعد الفشل الذى حققته فى العراق وافغانستان وليبيا.
- الالتزام الأمريكى بأمن إسرائيل.
- اتساع حجم الكارثة الإنسانية والمسئولية الأخلاقية للولايات المتحدة المريكية.
- تزايد نفوذ الدول الكبرى على رأسهم روسيا والصين فى سوريا والمنطقة على حساب تراجع الدور الأمريكى فى المنطقة. .(لبنى عبدالله: 2014: 4)

لكن تغير الموقف الأمريكي من الأزمة السورية عن بدايتها حيث ظل يتلخص في الحديث عن إمكانية الحل السياسي، والتهديد بإجراءات إضافية ما لم يشرع النظام في إصلاحات سياسية حقيقية ويستجيب للضغوط الخارجية، أي أنّ أمريكا لم تصل إلى درجة مطالبة الأسد بالرحيل، لكن بعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام على الأزمة في سوريا بالإضافة إلى تشابك الوضع الداخلي السوري وبروز تنظيمات جهادية أكثر تنظيماً من الجيش الحر وصل تأثيرها إلى دول الجوار مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) تغير الموقف الأمريكي إلى حد ما فطالب الرئيس الأسد بالتخلي عن الحكم وأيضاً حظر استخدام الأسلحة الكيميائية في ضرب المدنيين. (محمود حمدى أو القاسم: 2013: 113)

لا شكّ أنّ ثمة حسابات أمريكية كثيرة لها علاقة بالموقف تجاه الثورة السورية، والاعتبارات هنا تُذكر في حال الرغبة الأمريكية المبدئية بإسقاط النظام السوري والنظر في جدوى الخيارات، فالجيوسياسية التي تشغلها سوريا والتي لها علاقة بموقع سوريا في منطقة حساسة من جهة، ومن جهة ثانية لها علاقة بطريقة إدارة النظام للأزمة، ونجاحه في جعل الأزمة أزمة إقليمية ودولية، ومن جهة ثالثة لأسباب أمريكية لها علاقة بالأزمة المالية التي دفعت بواشنطن إلى الانكفاء على الداخل. كما أنّ واشنطن بعد ما جرى لها في أفغانستان والعراق باتت تبحث عن نتائج مضمونة لأي عمل عسكري تقوم به، حتى لو لم تكن في المقدمة وفضلّت القيادة من الصفوف الخلفية كما حدث في ليبيا، كما أن عملية عسكرية في منطقة تقع إسرائيل في قلب إستراتيجيتها تعدّ مغامرة.

وعلى الرغم مما سبق الحديث عنه، يرى بعض المراقبين أنّ طريقة تعامل واشنطن مع الأزمة السورية بهذا الأسلوب لا يعني أنها تريد الإبقاء على النظام، وإنما تغييره عبر إستراتيجية مختلفة لما جرى في ليبيا، نظرا لاختلاف الخصوصية السورية، حيث إنّ واشنطن تتبع إستراتيجية دفع النظام إلى الانهيار من الداخل، عبر سلوك يعتمد على التصعيد التدريجي للعقوبات، وزيادة الضغط السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية والإقليمية، وإعطاء دور كبير للدول الإقليمية – ولاسيما تركيا ودول الخليج العربي– وكذلك جامعة الدول العربية، والأهم دعم المعارضة السورية والتغاضي عن تسليحها.

حيث إن حجم المخاطر والتكاليف بإنهاك النظام السوري أمنيا وعسكريا واقتصاديا، وتفكيك منظومته الخاصة في الداخل بغية دفعه إلى الانهيار تبقى أقل في مقابل الخيارات غير الآمنة على المنطقة والعالم في حال اللجوء إلى الخيار العسكري لإسقاط النظام

(/http://e3melthawra.com)

أهداف مُفتَرَضة للموقف الامريكي تجاه الثورة السورية:

1) تحجيم التأثير الإسرائيلي في السياسة الأمريكية.

2) إعاقة المشروع الإيراني في الشرق الأوسط.

3) إضعاف روسيا والحيلولة دون تمكينها من استعادة نفوذها الدولي.

4) استرداد السيطرة على العراق بعد الانسحاب منه عسكرياً.

اتساع حجم الكارثة الإنسانية والمسؤولية الأخلاقية للولايات المتحدة المريكية.

يبدو أن الأدارة الأمريكية بشكل عام متخلية عن واجبها الإنسانى تجاه سوريا، وهذا أثار الجدل حول جدوى عبارات حقوق الإنسان وقيم الحرية والعدالة وما تمثله من معايير عالمية لا يجوز لأحد أن يتخطاها. وأن هذه العبارات لا تستخدمها أمريكا إلا من أجل تحقيق مصالحها فى أسقاط أنظمة أنتهت مصلحتها معها أو أنظمه لم تكن مواليه لأمريكا من البداية. والتشكك فى وجود ما يسمى بالمسئولية الدولية فى مجال حقوق الإنسان لمواجهة الدولة التى ترتكب عملاً دولياً غير قانونى ضد شعبها من تعريضه لعمليات قتل وعنف تصل إلى حد جرائم الإبادة.

وهذا ما أكده عدم اتخاذ أمريكا موقف حاسم تجاه المجازر الإنسانية التى تحدث فى سوريا على الرغم ما تملكه أمريكا من قوة نافذة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، يجعلها قادره للتأثير دولياً من أجل انقاذ الشعب السورى وتراثه الذى يدمر تحت أقدام الصراع الشرس على الأراضى السورية. باستثناء مشروع قرار للتصويت داخل مجلس الأمن وذلك فى 5 أكتوبر 2011، والذى قدمته كل من المانيا والبرتغال وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وأيرلندا الشمالية استناداً إلى تقرير مجلس حقوق الإنسان فى دورته ال 17، والذى أشار إلى وجود انتهاكات واسعة وممنهجة لحقوق الإنسان فى سوريا ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. وكان مشروع القرار يحمل النظام السوري مسؤولية

تدهور الأوضاع ويطالبه بإجراءات فورية لوقف العنف وتخفيف حدة الأزمة، والأهم أنه كان سيتابع تنفيذ القرار والنظر فى الخيارات المتاحة.(رابحة علام : 2013: ص 14)

فى سياق متصل فأن الاتفاق الأمريكي الروسي بشأن الأسلحة الكيماوية بعد استخدامها فى منطقة الغوطه فى 21 أغسطس 2013 مما أسفر عن مقتل ما يقرب1400 ضحية من المدنيين، لم يكن من أجل حماية المدنيين ولكنه كان فرصه مواتيه من أجل التخلص من السلاح الكيماوى السوري كما سبق أن ذكرنا مما يضمن تفوق أسرائيل فى الأسلحة التقليدية والغير تقليدية فى المنطقة. فمنذ صيف 2011 واندلاع الثورة بدأ النظام فى تنفيذ مجازر واسعة بحق الأحياء السكنية بدعوى تحصن إرهابيين بها. وفى هذه الأثناء كان الجنود المنشقون عن النظام يلجأون إلى عدد من المحافظات التى تشهد تظاهرات كثيفة للهروب من الملاحقات الأمنية. ما أدى إلى اقتحام الجيش النظامى لهذه المناطق ومعاقبة أهلها على إيواء المنشقين من خلال تنفيذ عدد من المجازر المروعه ضدها. ومع تقدم الثورة السورية صار النظام السورى أكثر دموية. لذلك لم تكن الغوطه هى المجزرة الاشرس التى ترتكب فى حق الشعب السوري.

ولذلك يتضح من الموقف الأمريكى أن دعاة تدخل المجتمع الدولى لحماية حقوق الإنسان وعلى رأسهم أمريكا لا يكمن وراء هذا التدخل الواجب الأخلاقى الذى يوجب عدم الصمت فى مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، بل أن الضرورة تستدعى تجاوز الحدود الدولية، حتى ولو بدون الحصول على موافقة الحكومات. إلا أن الحقيقة وتجربة الواقع أثبتت أن تدخل الجماعة الدولية لحقوق الإنسان يخدم المصالح السياسية والاستراتيجية للدول الكبرى، والتى لا يمكنها أن تخفى ما للحسابات السياسية من أهمية داخل العمليات الإنسانية التى تقوم بها، وهذا ما ينكشف جلياً، عندما تحاول إحدى هذه القوى مغالطة الرأى العام العالمى بتقديم المساعدات الإنسانية عن طريق استخدام القوة.

ثانياً: أثر الصراع بين الدول الكبرى على رأسهم روسيا والصين مع الولايات المتحدة الأمريكية على القضية السورية:

ان استمرار التنافس بين القوى الكبرى فبينما تراهن أوروبا والولايات المتحدة على عنصر التغيير لتفكيك محور التحالف السورى الإيرانى مع حزب الله، وهذا يمكنها من إعادة صياغة التوازنات فى المنطقة لصالح أهدافها ومصالحها. أما روسيا فإنها تراهن على بقاء النظام لأن عملية التغيير فى سوريا صعبة ومكلفة بالنسبة إلى حجم مصالحها خصوصاً أن روسيا تدير جزءاً من سياستها الخارجية فى الشرق الأوسط من خلال علاقتها المتطورة مع النظام السورى فى السنوات الأخيرة، وهى وعلى غير استعداد لخسارة وجودها العسكرى على السواحل السورية وترك الساحة للمخططات الأمريكية والأوروبية حيث تمثل خسارتها لسوريا نهاية لوجودها فى الشرق الأوسط ككل. ومع استمرار التنافس وتعدد أطراف الأزمة السورية وتضارب المصالح فهناك عدد من الاحتمالات (عبد الحليم محجوب: 2012: 92):

–فى حالة عدم امتلاك أى طرف قدرة الحسم، وبالتالى استمرار الصراع والصدامات وهذا قد يصل إلى مستوى الحرب الأهلية الشاملة، مع استمرار سقوط الضحايا والمهجرين.

–أو انتصار الثورة فى حالة انهيار تحالفات النظام فى الداخل، واستمرار هروب وانشقاق المزيد من القيادات العسكرية والمدنية الرئيسية. ولكن الفترة الانتقالية ستشهد تدخلات عنيفة من الخارج لضمان أوراق التأثير، بجانب صراعات داخلية لفرز قيادة سوريا الجديدة.

–قد يلجأ النظام لإعلان دولة علوية فى اللاذقية كوسيلة للمساومة لتأمين أشخاصه وممتلكاته، وسوف يجد دعما قويا من الفصائل اللبنانية بالاضافة للدعم الروسى القوى.

–أو قد يلجأ للتخلص من رأس النظام السورى فقط وهذا الحل قد تتوافق عليه مختلف القوى الإقليمية والدولية للخروج من المأزق، ولكن هذا سيكون حل مؤقت تنفجر صراعات واسعة من

بعده. ويلاحظ من مختلف الاحتمالات السابقة أن الشعب السورى ستسحب منه إرادة القرار لصالح أطراف التحالفات والقوى الكبرى المؤثرة التى تسعى لحماية مصالحها.

ثالثاً: دور جامعة الدول العربية

فشلت الجامعة العربي في العقد الأخير في تحقيق أي انجاز عملي في إطار العمل العربي المشترك رغم كثرة القرارات التي تم اتخاذها بهذا الخصوص ورغم دورية انعقاد واعتماد مبادىء المتابعة والمراجعة من قبل مؤسسة الأمانة العامة التي شهدت تطورا ملحوظا في عملها في السنوات الأخيرة إلا أن الإشكالية الميثاقية وقفت عائقاً أمام أمكانية تحقيقي اختراقات ذات قيمة في العمل العربي.

وفي ضوء المتغيرات الحاصلة في مرحلة الربيع العربي والذي أدى إلى حدوث انقسامات كبيرة في بنى العالم العربي وبين الوحدات السياسية المشكلة له الأمر الذي وجد انعكاسه المريح والصريح على مستوى العمل العربي المشترك أما على شكل سياسات حذرة اتبعتها بعض الأطراف خوفا من احتمالية انخراط شعوبها في مسار الربيع العربي أو على شكل سياسات انكفائية عانت منها أطراف الربيع نفسها التي انشغلت بقضاياها وصراعاتها الداخلية وبات من الترف التفكير خارج حدودها الجغرافية ما دام العدو داخل الحدود وتقرير المصير أيضا يتم هناك.

وحدها دول الخليج العربي التي تبنت سياسات نشطة في هذا المضمار وسعى النظام الخليجي الى قيادة العمل العربي المشترك في هذه المرحلة غير أن هذه السياسات غلب عليها طابع الدفاعي البحث على خلفية الادارك الخليجي بخطورة السياسات الإيرانية وامكانية تهديدها للأمن الوطني لدول الخليج مما جعل الإستراتيجية الخليجية وحصروه ضمن زوايا ضيقة وجعل سياساتها معزولة بعض الشيء ربما بسبب عدم تأثر كثير من دول النظام العربي بهذا التهديد أو

بسبب اختراق إيران فعلاً لسياسات بعض الدول العربي والتأثير بمستوى استجاباته مع التحرك الخليجي.

على ضوء ذلك تبدو عملية إنقاذ سورية عربياً قضية معقدة وحتى غير ذات فائدة ولا يمكن الركون إليها ذلك أنها تتطلب من الإجراءات ما لا قدرة للنظام العربي ولا لمؤسسة القمة على اتخاذها في هذه الظروف والأوضاع.

وأما عن أبرز تفاعلات الجامعة العربية مع الأزمة السورية فيمكن أن تلخص بما يلي:

1- الصمت المطبق بداية على الأحداث، والسبب وراء صمت الدول العربية تجاه الاحتجاجات في سوريا في الفترة من مارس إلى أكتوبر 2011 يرتبط إلى حد كبير بالاضطرابات الإقليمية التي وقعت في أعقاب الربيع العربي، فقد أدى الغموض السياسي في مصر بعد الإطاحة بمبارك وعملية الناتو في ليبيا إلى تحول انتباه الدول العربية بعيدا عن سوريا، كما أن تردد دول الخليج في اتخاذ خطوات جريئة فيما يتعلق بسورية يعد سببا آخر، كذلك فإن تضييق الخناق على المظاهرات خاصة في البحرين واليمن والمملكة العربية السعودية، ودول الخليج لم تجعل من الممكن ممارسة أية ضغوط على الأسد لوقف العنف ضد شعبه، كل هذا أعاق من قدرة جامعة الدول العربية على تقديم خطة فعالة تجاه سوريا.(http://rouyaturkiyyah.com).

2- أدى فشل نظام الأسد في الاستجابة بتعهدات الإصلاح في ازدياد وتيرة الاحتجاجات وتحولها إلى قضية وطنية. لقد كان رد الحكومة السورية على الاحتجاجات عنيف، ومع ارتفاع أعداد القتلى تم توجيه انتقادات حادة للنظام السوري من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول العربية. وأدانت الدول العربية النظام السوري بسبب استخدامه للأسلحة الثقيلة ضد المدنيين في بداية شهر رمضان، وقد قامت كلا من المملكة العربية السعودية وقطر بسحب السفراء من

سوريا، ومع ذلك، لم تعبر هذه التحركات الدبلوماسية عن موقف عربي موحد، فقد امتنعت الكثير من الدول عن انتقاد نظام الأسد بصراحة.

كانت أول مبادرة جادة لجامعة العربية بخصوص سوريا، هي اجتماع وزراء الخارجية في الجامعة العربية الذي عقد في 16 أكتوبر في مصر، وعلى الرغم من توقع تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، لم يتحقق أي قرار من هذا القبيل، كل ما فعلته الجامعة هو أنها دعت الأسد لوقف العنف، كما طالبت ببدء المحادثات بين الحكومة السورية وقوى المعارضة خلال 15 يوما. ثم شكلت الجامعة العربية لجنة وزارية كلّفت بمتابعة الملف السوري وإجراء حوار بين كل من الحكومة السورية والمعارضة، وترأست قطر اللجنة، التي ضمت الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي ووفود من مصر والجزائر وسلطنة عمان والسودان.

BBC ، ‘‘Arab League calls for Syria dialogue within 15 days’’) .(16 October 2011،News

3- تحولت فيما بعد الاحتجاجات السلمية في سوريا إلى صراع مسلح بين النظام والمحتجين، مما أدي إلى الشعور بالقلق بشأن انزلاق البلاد إلى حرب أهلية، لذلك عندما ازدادت شدة الاضطرابات وتصاعد النزاع، قامت جامعة الدول العربية بطرح مبادرة جديدة في ديسمبر 2011. في البداية، لم ترحب الحكومة السورية ببروتوكول جامعة الدول العربية (المعروف أيضا بخطة السلام)، بحجة أنه ينتهك السيادة السورية، ولكن تحت الضغوط المتزايدة من دول المنطقة والدول الغربية على حد سواء، اضطرت الحكومة السورية في نهاية المطاف إلى الرضوخ. وقد تم التوقيع على البروتوكول الذي يسمح بدخول المراقبين العرب إلى سورية في 19 ديسمبر 2011 في القاهرة بوساطة عراقية، ومن ضمن بنود البرتوكول بدء المحادثات

بين المعارضة والحكومة، ووضع حد للعنف، وسحب القوات السورية من المدن والإفراج عن السجناء.

4- ذهب وفد الجامعة العربية المكون من 60 مراقبا إلى دمشق وبدأ في تنفيذ مهمته في 24 ديسمبر/كانون الاول حيث زار المراقبون المدن التي حددها نظام الأسد، بما في ذلك مناطق الاحتجاج، ودمشق وحمص ودرعا، وحماة.

كما قامت البعثة بالاتصال بكل من أنصار النظام وجماعات المعارضة بشكل محدود وفقاً لما سمح به النظام، ومع ذلك، فان تصريحات الدابي–وهو دبلوماسي سوداني تم اختياره من قبل الجامعة العربية ليكون رئيساً لبعثة مراقبيها في سوريا–حول الوضع في سوريا زادت من حدة التوتر بدلاً من تقديم حلول، فخلافاً لما ذكرته تقارير جماعات المعارضة السورية للوكالات الدولية، رأى الدابي أن ليس هناك في حمص ما يثير المخاوف، مما أثار الشكوك حول موضوعية البعثة، وزادت حدة الانتقادات الموجهة للدابي بسبب ما قام به في السودان، ودعت جماعات حقوق الإنسان لانسحاب المراقبين العرب من سوريا.

ردت الجامعة العربية على هذه الانتقادات بأنه قد يكون هناك بعض الأخطاء في خطط اللجنة الوطنية السورية، وحثت الجامعة المراقبين على البقاء في سوريا لفترة أطول، وقوبلت دعوة قطر لنشر قوة حفظ السلام في سوريا بردود أفعال قاسية من جانب الحكومة السورية، كما لم ترحب بها دول عربية أخرى، فقد أصرت بعض الدول العربية، بما في ذلك الجزائر ومصر، أن تحل الأزمة من خلال الحوار السياسي، وعارضوا أي اقتراح للتدخل العسكري الذي دعت إليه بعض دول الخليج.

الخلافات في العالم العربي حول حل القضية السورية ظهرت أيضا في التقرير الذي أعده المراقبون، والذي تم تقديمه للجامعة في اجتماعها المغلق في 22 يناير 2012، ولم يُعلن رسمياً

انتقد التقرير الحكومة السورية لعدم تنفيذ البروتوكول بشكل كامل، وطالب التقرير، الذي تم تسريبه لاحقا لعدة مواقع وصحف، بزيادة عدد المراقبين وتمديد مهمتهم، كما كشف عن أن بعض الجماعات المسلحة هاجمت المباني العامة، وهو الأمر الذي فسره الكثيرون، على أن التقرير حمل كافة الأطراف المسؤولية عن العنف في البلاد، خلص التقرير إلى وجود مقاومة مسلحة مناهضة للنظام في سوريا، وقد ازعج ذلك دول الخليج مثل المملكة العربية السعودية وقطر، والتي دعت إلى تدخل دولي لذلك عارضت المملكة العربية السعودية تمديد بعثة المراقبين، وسحبت مراقبيها وأدت هذه الخطوة إلى تعزيز الشكوك الموجودة بالفعل حول مصداقية البعثة وبعد المملكة العربية السعودية، سحبت غيرها من دول الخليج مراقبيها أيضا. ونتيجة لذلك، انخفض حجم البعثة في سوريا إلى 110 مراقب فقط. (http://rouyaturkiyyah.com/)

وفي الوقت الذي رحبت فيه روسيا والصين بتولى جامعة الدول العربية دور الوسيط بدلاً من نقل المشكلة إلى مجلس الأمن، أشارت الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى عدم وضوح الرؤية حول بعثة المراقبين من حيث الأماكن والمدن التي سوف يقومون بزيارتها، وكذلك نوعية المراقبين أنفسهم، وعلاوة على ذلك، أثار تعيين محمد مصطفى الدابي، رئيس بعثة جامعة الدول العربية التي تحقق في مدى التزام سوريا بتنفيذ خطة السلام الشكوك حول مصداقية البعثة، نظراً لشغل الدابي منصب قائد الجيش السوداني وضابط مخابرات واتهامه بالتورط في جرائم حرب في دارفور.

من ناحية أخرى، اعترض المجلس الوطني السوري على الاتفاق، وطالب المجتمع الدولي بالاعتراف به كممثل شرعي للشعب السوري، وإقامة منطقة حظر جوي، وإنشاء منطقة عازلة في سوريا، بالإضافة إلى مطالب أخرى .

وطرحت الجامعة خطة السلام التي يجب لتقديمها للأمم المتحدة، الخطة التي كانت مماثلة تماماً لتلك التي تم إعدادها لليمن، دعت الأسد إلى تسليم السلطة إلى نائبه، وتشكيل حكومة وحدة وطنية في غضون شهرين، ودعت إلى عقد انتخابات مبكرة، وأيدت الدول العربية التقرير باستثناء لبنان، إلا أن عدد من الدول اختلف حول تقديم أو عدم تقديم الخطة إلى الأمم المتحدة فدعمت الجزائر خطة جامعة الدول العربية ولكنها اعترضت على نقلها إلى مجلس الأمن الدولي، بحجة أنه إذا أحيل الملف إلى مجلس الأمن، فان المسألة ستكون في إطار مبادرات من الجهات الخارجية.أرسل العربي والشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سوريا رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، طالبا فيها عقد اجتماع لبحث المبادرة العربية الأخيرة. وفي هذه الأثناء، أعد مندوبو جامعة الدول العربية بالتنسيق مع الدول الغربية مثل المملكة المتحدة وفرنسا مشروع قرار لتقديمه إلى الأمم المتحدة.

قدمت المغرب مشروع القرار إلى مجلس الأمن الدولي. وأكدت الدول العربية والغربية خلال الاجتماعات دعمها لمشروع القرار، الذي اعتبرته روسيا غير مقبول ومقدمة للتدخل العسكري الغربي وأعربت عن قلقها. وتم تعديل مشروع القرار الجديد و أدرجت بعض التغييرات التي تريدها روسيا، فألغت التعديلات أي إشارة تدعو الرئيس بشار الأسد إلى التنحي عن السلطة، كما أن النص الجديد ألغى تماما البند الخاص بمنع تدفق الأسلحة إلى سوريا والذي أبدت روسيا اعتراضات شديدة عليه. وعلى الرغم من هذه الجهود، اعترضت الصين وروسيا على إلقاء اللوم فقط على بشار الأسد بشأن أعمال العنف. (سياسة الجامعة العربية تجاه سوريا : 2013: 4)

وفي 4 فبراير، 2012استخدمت روسيا والصين حق الفيتو في مجلس الامن الدولي ضد القرار، وقوبل هذا الفعل بالإدانة الدولية. ووصفت الولايات المتحدة حق النقض الروسي بالمشين،

وشعرت المملكة المتحدة بالأسى لاتخاذ مثل ذلك القرار. وذكرت الجامعة العربية أن أيدي روسيا والصين ستكون ملطخة بالدم السوري بسبب استخدامهما الفيتو.(http: rouyaturkiyyah.com)

أسباب ضعف دور جامعة الدول العربية

1- لم يكن دعم الجامعة العربية لخطة عنان كافيا. وقد أدت الضغوط الدولية على الدول العربية، وعدم قدرة الجامعة على إيجاد وسيلة للخروج من الصراع إلى دعم الخطة. كما أن تسلم العراق الرئاسة الدورية للجامعة العربية من قطر في مارس 2012 أدى إلى الانقسامات الحالية بين الدول العربية. فبينما دعمت قطر والمملكة العربية السعودية تسليح المعارضة والتدخل العسكري للإطاحة بنظام الأسد، فقد فضل العراق الحل السياسي للأزمة وعارض أي تدخل عسكري خارجي.

2- تصاعد وتيرة العنف في البلاد، واستقالة عنان نتيجة لغياب الدعم الدولي. وبعد استقالته، حل محله الدبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي، كمبعوث للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا، وقد سرع تعيين الإبراهيمي مبعوثاً جديداً إلى سوريا من جهود خطة السلام الجديدة، فقام بزيارات إلى الجهات الفاعلة الإقليمية بما في ذلك سوريا والأردن ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية وإيران وتركيا للتفاوض على خطة السلام الجديدة كما إلتقى بالمسؤولين الروس والصينيين والأوروبيين والأمركيين، في محاولة لدفع المحادثات بشأن سوريا.

3- اختلاف النظرة الجيوسياسية إلى سوريا، حيث ينظر إليها أنها خط الصدع في المنطقة بسبب موقعها الجغرافي، بالاضافة الى التطورات في إطار المنافسة الإقليمية، تجعل الموقف أكثر صعوبة سواء للجيران ولمنطقة الشرق الأوسط الكبير بالإضافة إلى ذلك، فإن الجانب الطائفي للأزمة السورية أدى إلى اختلاف السياسات و استراتيجيات القرار للجهات الفاعلة التي لعبت دورا منذ البداية.

4- فشل مصر في اتخاذ موقف قوي بما فيه الكفاية يتناسب مع دورها التقليدي المؤثر داخل الجامعة بسبب الاضطرابات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها.

وأخيرا فشلت جهود جامعة الدول العربية في صياغة موقف إقليمي موحد بشأن قضايا المنطقة فقد أدت العلاقات المعقدة بين الدول الأعضاء والجهات الخارجية التي لها مصالح متضاربة في المنطقة إلى حرمان الجامعة من آليات صنع القرارات الفاعلة، مما أثار الشكوك بأن قرارات الجامعة كانت عرضة للتأثيرات الخارجية. فصعوبة التعامل مع الجانب الأمني للقضايا الإقليمية، جعل الخيارات المختلفة بما في ذلك التدخل العسكري والعقوبات مطروحة دائما على الطاولة، ونظراً لنقص الخبرة التي يعاني منها العالم العربي في هذا المجال، فقد كانت قدرة الجامعة على صياغة السياسات محدودة جداً. أضافة الى ذلك فإن للدور النظام السوري في التحالف الشيعي بمثابة القوة الدافعة لسياسة جامعة الدول العربية بقيادة دول الخليج لذلك ستكون نهاية حكم البعث في سوريا بمثابة ضربة قوية للكتلة الشيعية التي تتزعمها إيران وهذا سيضعف أيضا حزب الله في لبنان وسيضعف النفوذ الإيراني في سوريا الذي استمر لمدة ثلاثين عاما وسيعمل أيضا على عزل حكومة أحمدي نجاد لذلك، فإن المملكة العربية السعودية، التي تتنافس مع إيران وسوريا على الزعامة الإقليمية الطائفية، تنظر إلى التطورات في سوريا على أنها فرصة لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط.

رابعاً: ظهور الحركات الإسلامية المتشددة والمسلحة وتنامي دورها في الصراع

إن البيئة الجيوسياسية في سوريا والمنطقة عموماً قد ساهمت في نشوء هذه الجماعات، ففي سوريا تحولت الثورة السورية من ثورة من أجل الحرية والكرامة وضد الاستبداد إلى صراع هوياتي–طائفي أيدولوجي ويقدر عدد الجماعات المسلحة المعارضة في سوريا بحوالي ألف جماعة، وتضم ما يقرب من مئة ألف مقاتل معظمها جماعات صغيرة وتعمل بشكل محلي .

وذكر أبو رمان الباحث في الجماعات الاسلامية بأن الحركات السلفية المقاتلة في سوريا تتوزع بين ثلاثة تيارات رئيسية، أولها السلفية التقليدية التي تم توحيد فصائله المقاتلة بدعم سعودي–أردني من خلال "جبهة الأصالة والتنمية"، وثاني هذه التيارات السلفية الحركية– السرورية، وهي تيار يؤمن بالعمل السياسي، ويعبر عنه بالعمل المسلح كل من "أحرار الشام" و"صقور الشام"، أما التيار الثالث فهو السلفية الجهادية الأقرب إلى القاعدة، ويمثله في سوريا كل من "جبهة النصرة" و"داعش". غير أن التطور الأبرز تمثل في الصراع المسلح بين داعش من جهة، وباقي الحركات المسلحة من جهة أخرى ومن ضمنها جبهة النصرة المتماثلة مع القاعدة، والتي يصفها أبو رمان بأنها تمثل خط الظواهري وأبو محمد الجولاني في سوريا، والتي تتعاطى وتتسق مع باقي الفصائل الإسلامية وغير الإسلامية المقاتلة في البلاد، ولا تتوسع في العمليات الانتحارية، وتسعى إلى الاندماج في المجتمع المحلي، بينما تمثل داعش خط الزرقاوي وأبو بكر البغدادي الأكثر تشدداً لناحية تجاوز الفتاوى التقليدية والتوسع في قتال "المخالفين" وتنفيذ العمليات الانتحارية. (أبو رمان : مركز دراسات الشرق الأوسط يوم الأحد 2014/2/2) .

وأشار أبو رمان إلى ما يتم تناقله من أن "داعش" تعدّ صنيعة المخابرات السورية والعراقية والإيرانية في ضوء تقارير تحدثت عن إطلاق سجناء من السفلية الجهادية من سجون صيدنايا وأبو غريب، وكذلك للأموال التي تتلقاها "داعش" من النظام السوري مقابل شرائه النفط من المناطق

الشرقية، غير أنه شدد على أنه بمعزل عن هذه التقارير فإن هذه التنظيمات تتغذى من حالة الفوضى في سوريا على وجه التحديد، فضلاً عن أن كلاً من النظام السوري والعراقي يوظفان وجود هذه المجوعات سياسياً وإعلامياً لصالحهما. (أبو رمان : مركز دراسات الشرق الأوسط يوم الأحد 2014/2/2)

أبرز الجماعات والتنظيمات الجهادية والتي ظهرت وأثرت تأثير كبير ومباشر على الأزمة السورية:

1- **جبهة النصرة :** بقيادة أبو محمد الجولاني يقدر عدد مقاتليها ما بين 5000 و7000 هي جماعة جهادية يُعتقد أنها تأسست في منتصف 2011 بمساعدة الدولة الإسلامية في العراق، وهي مجموعة مسلحة تمثل تنظيم القاعدة في العراق. أعلنت الجماعة عن وجودها في يناير/كانون الثاني 2012 وأصبحت واحدة من أقوى القوى المعارضة ، حيث ينشط مقاتلوها في 11 من أصل 14 محافظة سورية، خاصة في إدلب، حلب، ودير الزور.

حُملت الجبهة مسئولية العشرات من التفجيرات الانتحارية التي تسببت في قتل الكثير من المدنيين في المدن السورية. مقاتلوها على درجة عالية من التدريب والتسليح، ويقومون بعمليات هجومية عادية وهجمات كبرى. وحالياً، تحكم الجبهة بعض مناطق في شمال سوريا. صنفت الولايات المتحدة جبهة النصرة كمنظمة إرهابية في ديسمبر/كانون الأول 2012، حيث قالت أنها استنساخ لتنظيم القاعدة في العراق. وفي أبريل/نيسان 2013، أعلن أبو بكر البغدادي، قائد جماعة دولة الإسلام في العراق، دمج مجموعته ومجموعة النصرة لتصبح دولة الإسلام في العراق والشام. إلا أن قائد جبهة النصرة، أبو محمد الجولاني – أحد مقاتلي العراق الذي أطلقت الحكومة السورية سراحه عام 2011 – رفض عملية الدمج وأصر على موالاته للقائد العام للقاعدة، أيمن الظواهري. ومنذ ذلك الحين، تعمل كلٌ من جبهة النصرة و دولة الإسلام في العراق والشام ككيانين منفصلين،

مع تزايد المقاتلين الأجانب في صفوف جماعة دولة الإسلام. وتحاول جبهة النصرة كسب تأييد شعبي من خلال تقديم خدمات اجتماعية وعامة على غرار ما تقوم به أحرار الشام.

2- دولة الإسلام في العراق والشام ، أو ما يعرف ب **(داعش)** : بقيادة أبو بكر البغدادي يقدر عدد مقاتليها ما بين 3000 و 5000 رفضت جبهة النصرة تأسيس دولة الإسلام في العراق والشام في أبريل/نيسان 2013. إلا أن قائد الجماعة أبو بكر البغدادي، ويعرف بأبي دعاء، ظل يعمل على توسيع نطاق عملياتها في سوريا. تختلف تقديرات عدد المقاتلين في صفوف الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" على نطاق واسع. وكحد أدنى، ذكرت باربرا ستار، من شبكة CNN الإخبارية، مؤخرًا أن: "استخبارات الولايات المتحدة تقدر القوة الإجمالية لداعش بما بين 9 آلاف إلى 18 ألف مقاتل". وفي أواخر عام 2014، كان تقدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لأعداد مقاتلي التنظيم أعلى قليلًا، وقال محللو الوكالة حينها إن لدى الجماعة ما بين 20 ألف و 31500 مقاتل بين العراق وسوريا.

وتنشط الجماعة في المحافظات الشمالية والشرقية في سوريا، وأعلنت سيطرتها الجزئية على بعض قطاعات في حلب وإدلب والرقة. شاركت دولة الإسلام في العراق والشام في عدد من العمليات القتالية الكبرى، بما في ذلك تفجيرات انتحارية ساعدت في السيطرة على قاعدتين عسكريتين كما وثقت الجماعة علاقاتها بالجماعات المقاتلة الآخرى، بما فيها المحسوبة على التيارات الإسلامية. مؤخراً، نُسب لمقاتليها قتل عضو مهم في لواء أحرار الشام، واشتبكوا مع مقاتلي لواء أحفاد الرسول في الرقة ولواء عاصفة الشمال في إعزاز. كما استهدفوا المدنيين الشيعة والعلويين. (شبكة cnn الإخبارية ، تقرير صادر سنة 2014م http://warontherocks.com)

خامساً: الموقف الإيراني من الأزمة السورية

يعتبر النظام الإيراني من أبرز الأنظمة الداعمة والراعية للنظام السوري والتي ساهمت إلى حد كبير في حمايته والمحافظة عليه حتى هذا الوقت ، من جراء الدعم المالي والمادي والعسكري والسياسي المنقطع النظير للنظام السوري ، ولكن ماهي الأسباب التي تكمن وراء مساندة إيران ودعمها على اعتبار أنهما محور الممانعة في الشرق الأوسط ، واتسم الموقف الإيراني الرسمي حيال الأزمة في سوريا بالانحياز الكامل للنظام السوري منذ اندلاع الحراك الاحتجاجي الشعبي فيها، حيث تبنى الساسة الإيرانيون خطاباً داعماً للنظام في نهجه وسياساته الداخلية والخارجية، ونظروا إلى الأزمة بوصفها نتاج "مؤامرة خارجية"، هدفها النيل من مواقف النظام المعادية للمشاريع الأميركية والصهيونية، ولم يخفوا وقوفهم القوي إلى جانبه بكل إمكاناتهم الدبلوماسية والسياسية واللوجستية، بل تبنوا وجهة نظره وطريقة تعامله مع الأوضاع الدامية والمتفاقمة في البلاد. وبالرغم من التصريحات الخجولة لبعض المسؤولين حول الإصلاح واحترام مطالب الشعب السوري، فإن ساسة إيران لم يعطوا الجانب الإنساني والأخلاقي أي اهتمام يُذكر، بالرغم من سقوط آلاف الضحايا المدنيين، فضلاً عن الجرحى والمعتقلين والمفقودين والنازحين، مع علمهم بأن الحراك الاحتجاجي السلمي أعلن منذ انطلاقته رغبة الشباب السوري في نيل الحرية واسترجاع الكرامة،والتطلع إلى دولة مدنية تعددية،تقوم على المواطنة والعدالة الاجتماعية.

.(/http://www.aljazeera.net)

ثم إن هناك العديد من الأسباب تدفع إيران إلى هذا الأمر–وهو من المؤيدين للسياسة الإيرانية تجاه الأزمة السورية –من أبرزها :

1- الإستراتيجية الإقليمية لإيران، والتي تقوم في دعمها للدولة السورية وشعبها على أسس شملتها الإستراتيجية الإقليمية لإيران خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وضمن مجالات مختلفة. فقد كانت

الدولة السورية من أوائل الدول التي تلقت دعما من الثورة الإسلامية الإيرانية ذات الطبيعة المضادة للاستكبار والصهيونية، وبالمقابل فقد كانت الدولة السورية في طليعة الدول التي ساندت ودعمت إيران في الحرب التي فرضها نظام صدام حسين. كما وقفت بشكل رسمي وعملي إلى جانب إيران في المحافل الدولية الإقليمية. وعلينا أن لا ننسى أن سوريا كانت قد واجهت ضربة مؤلمة لهيبة نظام صدام حسين إبان الحرب التي فرضت آنذاك على إيران (سيد موسوعي:2012،ص7).

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق اعتمدت إستراتيجية المقاومة والردع في سياساتها الإقليمية، كما لعبت دوراً مهماً في إيجاد تيار المقاومة المناوى للصهيونية وتعزيزه داخل فلسطين ولبنان، وقادت بفعل الدعم الإيراني المتعدد الجوانب الجبهة المقاومة لسياسات التوسعية للكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية. وقد قامت الدولة السورية وشعبها باحتضان المقاومة الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية والمجموعات المقاومة، وعارضت بشدة اتفاقية أوسلو في التسعينات من القرن العشرين. وفي الوقت الحاضر يوجد سبع عشرة منظمة فلسطينية مقاومة تمارس حالياً أنشطتها في دمشق. ويمكن القول أن الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية الخاصة بالدولة السورية الإقليمية الإيرانية وفي الكثير من التطورات والأحداث.

في النتيجة وتبعاً للمصالح الوطنية الخاصة بالجمهورية الإيرانية يعتبر دعم طهران للدولة السورية في أزمتها الحالية، وبالنظر إلى الاصطفافات الدولية التي تحصل بين اللاعبين الدوليين والإقليمين ضرورة استراتيجية بالنسبة لها .

2- هناك اختلاف جوهري واضح وجلّي بين ما حصل في تونس ومصر وليبيا وبين ما يحصل في سوريا من أحداث وتطورات إذا أن ثورتي الشعبين التونسي والمصري كانتا تتمتعان بميزتي الشمولية والمحلية والسلمية بينما جر النظام السوري الثورة التي قام بها شعبه الى حرب .

إن سياسة أمريكا المزدوجة المعايير، وسياسة الدول الغربية أيضا لا تخفي على إي مراقب محايد بالنسبة إلى تعاملها مع التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط. ويكفي أن نشير هنا إلى تصريح"زبغنو برجينسكي" المستشار القومي السابق في الإدارة الأميركية والذي اعتبر فيه منذ مدة وبشكل علني إن سياسة واشنطن تجاه سوريا هي سياسة منافقة وخجلة وتشجع الأسس الحاكمة على مناهضة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية.

3- أعلنت الجمهورية الإيرانية، ومنذ اليوم الأول لبدء الثورات العربية والنهضات، وجاء ذلك على لسان أعلى شخصية إيرانية وهو(المرشد الأعلى للجمهورية أية الله الخامنئي) بأنها تدعم الصحوة الإسلامية في المنطقة بشكل واضح وجلي ومستند إلى مبادئها وقيمها: شريطة أن تتمتع هذه الصحوة بميزة استقلالية ومناهضة لأية تدخلات أجنبية. وضمن هذا الإطار، اعتبرت إيران أن التحولات التي حصلت في العديد من الدول بما فيها البحرين يتوفر فيها قسم كبير، ومميزات كثيرة تتطابق ورؤيتها للأحداث، لذلك دعمت وما زالت هذه التحركات على الرغم من أنها ونظرا للأدلة التي تم عرضها، وبالنظر إلى الأسباب التي سترد لاحقا لم ولن تقيم التحولات السورية والمسائل الداخلية في إطار المميزات التي ذكرت.

سادساً: الموقف التركي من الأزمة السورية :

منذ اللحظة الأولى لخروج السوريين إلى الشوارع مطالبين بالحرية والكرامة والديموقراطية، كان الموقف التركي داعماً لهم ومؤيداً لمطالبهم، على خلاف ما هو متوقع، وصعد القادة الأتراك وعلى رأسهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وأحمد داود أوغلو من تهديداتهم ضد النظام السوري والحديث عن قرب سقوطه، ومع هذه التصريحات باتت وسائل الإعلام التركية تزخر بالتحليلات التي تقول إن العلاقات مع سوريا دخلت مرحلة جديدة كليا لا رجعة فيها، وإن مرحلة

الحل الدبلوماسي مع النظام السوري انتهت، وإن المرحلة المقبلة ستشهد خطوات تركية متصاعدة ضد دمشق إلى حين إسقاط النظام، ولذلك يمكن أن نوجز تحركاتها تبعا لمواقفها من الأزمة كما يلي (خورشيد دلي: مقال بعنوان:الأزمة السورية والسيناريوهات التركية) جاء فيه:

http://www.aljazeera.net

1- تعتبر تركيا الدولة السباقة إلى احتضان المعارضة السورية ولا سيما حركة الإخوان المسلمين حيث نظمت سلسلة مؤتمرات للمعارضة السورية في أنطاليا وأنقرة وإسطنبول وصولاً إلى تشكيل المجلس الوطني السوري .

2- لقد أقامت الدولة التركية مخيمات رسمية للاجئين السوريين على أراضيها، وقد جعلت من القضية السورية قضية إنسانية وسياسية، حيث قام العديد من المسؤولين الأتراك بزيارة هذه المخيمات وأطلقوا من هناك تصريحات ضد النظام السوري.

3- فرض سلسلة عقوبات اقتصادية وتجارية على سوريا كان أبرزها إعلان أنقرة عن وقف جميع اتفاقيات التعاون مع سوريا وفرض إجراءات عقابية ضد العديد من المسؤولين السوريين، من منع للسفر وتجميد للأموال والتهديد بوقف إمداد سوريا بالطاقة الكهربائية، مع التلويح الدائم بعقوبات أشد.

4- التنسيق المتواصل مع الجامعة العربية والولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية بشأن اتخاذ المزيد من الإجراءات ضد النظام السوري، واللافت أنه على خلفية هذا الأمر تحسنت العلاقة التركية مع فرنسا وألمانيا بعد توتر مع الدولتين على خلفية موقفهما من قضية عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

5- أمنت تركيا الملاذ الآمن للجيش السوري الحر وسط الحديث عن جهود لتشكيل مجلس عسكري على غرار المجلس الوطني، والتأكيد على وحدة الجهود والتنسيق في المجالين السياسي والعسكري.

6- جملة الخطوات السابقة جعلت من تركيا قوة مؤثرة في الحدث السوري، وعليه باتت تحس بفائض القوة في ظل امتلاكها العديد من أوراق الأزمة السورية بعد أن وصلت هذه الأزمة إلى نقطة حرجة. (http://www.aljazeera.net)

7- وبعد سنوات من بدء الأزمة السورية وإعلانها موقفًا عالي السقف من النظا فيها، تدخلت تركيا للمرة الأولى عسكريًّا في الشمال السوري عبر قصف جوي ومدفعي متكرر، وجاء هذا الموقف بعد اتفاق تركي–أميركي غير معلن، يتضمن موافقة أميركية على إنشاء "منطقة آمنة" شمال سوريا لطالما طالبت بها أنقرة في مقابل السماح لطائرات التحالف الدولي باستعمال القواعد العسكرية التركية في قتالها لتنظيم الدولة. وتكمن أهمية هذه الخطوة التركية –إلى جانب ملف مكافحة تنظيم الدولة– في بُعدين آخرين لا يقلان أهمية، ألا وهما: الملف الكردي والمشهد السوري بشكل عام، من خلال ما تطرحه من أسئلة حول حقيقة الموقف التركي وأبعاده ومداه .

(http://www.turkpress.co/node/11359)

8- وعن أسباب لتحركات العسكرية التركية الأخيرة، محلِّلة أسبابها الداخلية والخارجية وسياقها وتطور أحداثها والاتفاق الثنائي غير المعلن بين أنقرة وواشنطن، لتخلص إلى استشراف أثرها على الملف السوري وعموم المشهد في المنطقة من خلال ثلاثة سيناريوهات:

9- استثمار تركيا التطورات الأخيرة والاتفاق المذكور مع واشنطن لإنشاء المنطقة الآمنة بهدف إعاقة إقامة أي كيان سياسي كردي على حدودها، باعتباره التهديد الأكبر لها.

10- استثمار تركيا الدعم الأميركي لها وانخراطها النشط في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة، لتحويل الشمال السوري إلى نقطة انطلاق وتقوية للمعارضة السورية في مواجهة نظام الأسد

11- اكتفاء تركيا بقصف تكتيكي ضد تنظيم الدولة وحزب العمال الكردستاني، دون أي استفادة استراتيجية من ذلك.

12- ترجيح السيناريو الأول، لعدة اعتبارات منها التقييم التركي للملف الكردي كأهم التهديدات لأمنها القومي في المرحلة الراهنة، وعدم استقرار المشهد الداخلي بعد الانتخابات، إضافة إلى العامل الدولي المتمثل بداعمي الأسد (روسيا وإيران)، وعدم الاتفاق الكامل مع الولايات المتحدة على هدف إسقاط نظام الأسد. بينما يبقى السيناريو الثاني أقل حظًّا ورهين تطورات إقليمية ودولية أبعد وأعقد من الموقف التركي بحدِّ ذاته.

13- وهذا التحررك له من المبررات والأسباب التي دعت تركيا لتغيير موقفها والتدخل العسكري وخصوصا في هذا التوقيت، فيمكن تلخيصها بما يلي :

14- ترى أنقرة أن مشروع إقامة كيان سياسي للأكراد السوريين على حدودها الجنوبية خط أحمر من منظور معايير أمنها القومي للأسباب سابقة الذكر. هنا، يمكن القول: إن أنقرة عملت وفق مبدأ "إذا أردت أن تحل مشكلة فافتعل مشكلة"، مستثمرة الهجمات التي تعرَّضت لها من قبل كلٍّ من تنظيم الدولة وحزب العمال الكردستاني لتسخين الأجواء على الحدود وجعلها أكثر مواءمة لفكرة المنطقة الآمنة.

15- تعتبر تركيا حزب العمال الكردستاني التهديد الأبرز لأمنها القومي، والملف الكردي أكثر ملفاتها حساسية، ولذلك كانت الهجمات التي نفذها الحزب وأعلن مسؤوليته عنها في فترة تعاني فيها العملية السياسية من جمود ملحوظ سببًا لتغير الموقف التركي.

16- تفجير مدينة سوروج التركية الذي أشارت أصابع الاتهام فيه إلى تنظيم الدولة كأول عملية كبيرة له في الداخل التركي، مما قد يشير إلى أنه قد دخل مرحلة جديدة معها عنوانها استهداف تركيا .

17- كانت حالة التوازن السابقة بين تنظيم الدولة وقوات حماية الشعب الكردية فرصة لتركيا لممارسة "سياسة الانتظار" والترقب، باعتبار أن كليهما مصنَّف من قبلها كمنظمة إرهابية ويشكِّل خطرًا عليها، فكان انشغالهما ببعضهما البعض كافيًّا لتركيا وحاميًّا لحدودها، بيد أن اختلال هذا التوازن مؤخرًا زاد من المخاطر المحتملة، فأرادت أنقرة التدخل قبل فوات الأوان وارتفاع فاتورة التدخل.

18- الاتفاق النووي بين إيران والغرب (دول 5+1) الذي قد يعني استراتيجيًّا استبدالها بتركيا في ملفات المنطقة وإطلاق يدها في الإقليم، سيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنها.

19- نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة في تركيا، والتي تراجع فيها الحزب الحاكم بنسبة تصل إلى 8.5%، وحرمته من الأغلبية المطلقة لتشكيل الحكومة بمفرده، وهو ما أدى إلى إضعاف موقفه في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية) الأميركية) وحَدَّ من إمكانية استقلاليته في السياسة الخارجية كما اعتاد مؤخرًا.

20- الانتخابات المبكرة التي تلوح اليوم كأوفر الخيارات حظاً، مما جعل العدالة والتنمية والحكومة حريصين على اتخاذ موقف قوي وحازم في مواجهات الهجمات والتفجيرات، حرصًا على أصوات الناخبين، وخاصة القوميين الناقمين على العملية السياسية وما يعتبرونه تنازلات قدَّمتها الحكومة "للإرهابيين"، وهو ما دفع بعض أقطاب المعارضة التركية لاتهام الحزب الحاكم بافتعال العنف لاستثماره في الانتخابات المبكرة.

سابعاً: الدور الروسي في الأزمة السورية وأثره على أمد النزاع:

عند الحديث عن حقيقية الدور الروسي الفاعل في قضايا منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وفي الأزمة السورية بشكل خاص فإنه يمكن القول بأن روسيا شأنها شأن الدول العظمى، توازن بين المحددات المحلية والدولية، وبين الاعتبارات الداخلية والخارجية، بل وتسعى لأن توظِّف السياسة الخارجية بما يتفق ومصالحها الداخلية. وعند الحديث عن الدور الروسي في المنطقة العربية، فلا يمكن فهم المحددات دون النظر إلى تاريخية هذا الدور، لا سيما في ظل الحقبة السوڤييتية، كمدخل لقراءة الدور الراهن، أو فهم مدى إمكانية إعادة تفعيله.

فقد ارتبطت بعض دول المنطقة بعلاقات إستراتيچية مع السوڤييت، وهي الآن في طور تعميق هذه العلاقات مع وريثتها الروسية، وذلك من خلال متابعة المواثيق والمعاهدات المبرمة مع الاتحاد السوڤييتي السابق، مع الأخذ بعين الاعتبار اختفاء الطابع الأيديولوجي الذي كان ينطلق منه النظام السوڤييتي المنهار. وهذه العلاقات الروسية مع دول المنطقة لا تزال تحتفظ بمرراتها وأسبابها، خاصةً أن روسيا ما زالت تمسك بأكثر من ورقة من أوراق اللعبة السياسية، من خلال علاقاتها المتميزة والتاريخية مع الجزائر وسوريا والعراق وإيران ولبنان وفلسطين.(عبد الغني سلامة، 2012: 173).

كانت الأزمة فى سوريا كاشفة لفاعلية الدور الروسى في المنطقة، ومثلت نقطة تحول مفصلية أوضحت استعادة روسيا لمكانتها كقوة كبرى مؤثرة في شؤون المنطقة، حيث كان الموقف الروسى من الأزمة السورية مغايراً للتوقعات وأقرب للمواقف السوفيتية فى زمن الحرب الباردة، عندما كانت موسكو تقف بحسم فى مواجهة واشنطن لحماية مصالحها وحلفائها. فسوريا حليف استراتيجي هام وموطئ قدم لروسيا يعنى التفريط فيها خسارة الشرق الأوسط برمته، وهو أمر لا

يمكن تصوره بالنسبة لموسكو. ورغم النشاط الدبلوماسى الواضح الذى شهدته الدبلوماسية الروسية فى المنطقة منذ تولى فلاديمير بوتين السلطة فى روسيا مطع عام 2000، والقفزات التى شهدها التعاون الاقتصادي والتقنى بين روسيا وعدد من دول المنطقة، فإن الكثيرين لم يلمسوا الصعود الروسى إلا مع الأزمة السورية. (نورهان الشيخ : 2014 :4)

كان لروسيا تقييم سلبى للثورات العربية. فقد رأت موسكو أن ما يحدث فى مصر وباقى دول الثورات العربية يشبه إلى حد كبير الثورات الملونة التى حاولت الولايات المتحدة افتعالها فى دول الكومنولث لتعزيز القطيعة بينها وبين الماضى السوفيتى. فلم تكن روسيا مرحبة بتلك الثورات بل ورأت أن لها آثارا كارثية على المصالح الروسية وعلى المنطقة بأسرها.

أن السياسة الروسية تنطلق من رؤية تقوم على التعاون وليس المواجهة والصراع مع الولايات المتحدة كما كان الحال فى ظل الاتحاد السوفيتى، ولا التبعية كما كان الحال فى فترة الرئيس الأسبق بوريس يلتسين. فلم يعد هناك شرق أو غرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى تقود العالم من بينها روسيا، والتى ترتبط بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الكبرى .ورغم تأكيد روسيا الدائم على معارضتها للنظام الأحادى القطبية وأهمية وجود نظام دولى متعدد القوى، يتسم بالعدالة واحترام القانون الدولى والشرعية الدولية وبدور أوسع للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، فإن روسيا ترتبط بمصالح استراتيجية وحقيقية مع الولايات المتحدة.

فالملف السوري بالنسبة للروس له أبعاد سياسية ومدخل لحل العديد من الملفات التي تشكل نقطة فاصلة في علاقات روسيا وأميركا وفي إطار الصراع الدولي الجديد فإن معركة سوريا وحسمها وحلحلة أزمتها لا يمكن أن يمر دون شراكة روسيا الفعلية فيه، من اليوم الأول لاندلاع الثورات العربية روسيا لم تكن مرحباً لهذا الحدث الذي اعتبرته نوعا من المؤامرة العربية يهدف إلى

عمليات تغيير في الدول المستقلة دون العودة إلى القانون الدولي الذي لا يسمح بالتدخل في عملية التغيير إلا من خلال القانون الدولي لكون التغيير الذي فرضه الغرب كما تقول روسيا أدى إلى صعود التطرف الإسلامي في دول الربيع العربي مما ساهم بتصلب الموقف الروسي نحو سوريا متذرعة بأن الغرب لم يأخذ بعين الإعتبار مصالحها الخاصة في سوريا فكان لروسيا توجهاً خاصاً في تعاملها مع الأزمة السورية فكانت تدعو دوما إلى الحوار السياسي بين مكونات القوى المتصارعة وكانت ترفع حق النقض " الفيتو " في مجلس الأمن مما وضع روسيا ومواقفها في إحراج دائم لعدم استطاعتها التقرب بوجهات النظر السياسية وإقناع الغرب والعرب والمعارضة بسوريا بوجهة نظرها وهذا ما أدى إلى تباعد فعلي في وجهات النظر الروسية والمعارضة لها، فكانت روسيا المدافع عن النظام السوري متذرعة ذرائع عادية بالرغم من كون مسؤوليها وسياسييها دوما يشددون على عدم التمسك بالأسد وعلى الدخول المباشر في الحوار السياسي مع النظام، و لكن هنا يكمن الالتباس الروسي في شرح كيفية التمكن من الوصول إلى حل سياسي طالما لم تضع روسية عناوين المرحلة القادمة بالرغم من موافقتها على جنيف 1 ودعوتها الدؤوبة لعقد جنيف 2 القاضي بالحل السياسي للأزمة السورية.

ربما روسيا في أدبياتها السياسية لا ترى حلاً إلا ببقاء النظام السوري الحالي من خلال التفتيش الدائم على معارضة سورية تحاول تقويم النظام ودوره القادم حتى يمكن الاستغناء عن الأشخاص لان روسيا تخاف جدا من الحرب الأهلية الدائرة في سوريا والتي تتصدرها القوى والأطراف الأساسية المتطرفة والتي تشكل أزمة حقيقية في روسيا وجمهوريتها الإسلامية في آسيا الوسطى لأن انتصار التطرف السني في سوريا سوف ينتقل إلى القوقاز وآسيا الوسطى منطقة النفوذ الروسي فروسيا لن تنسى حرب افغانستان وهزيمتها هناك لذلك لا تريد تكرارها مرة جديدة في سوريا وعلى نفس القوى والأحزاب ، فكانت الدبلوماسية الروسية تتجه مباشرة إلى دعم الحلف

الشيعي الإيراني بوجه الحلف السني الغربي وهو نوع من إعادة رسم خريطة المنطقة بناء على النفوذ المذهبي ذات المصالح الخاصة بالدول الكبرى فإن أية تسوية لا يمكن أن تتقبلها روسية إلا في إعادة دورها وضمانة مصالحا لأن بشار الأسد يعلم جيدا أن أي تسوية سياسية في سوريا لا يمكن أن تتقبلها روسية بمعزل عن بقاء النظام لأنها ستكون هزيمة لبوتين في المنطقة.

(خالد ممدوح العزي:2013:6)

إضافة إلى ذلك كله فإن هناك العديد من الأسباب التي سمحت لروسيا ان تكون لاعباً سياسياً وعسكريًا في هذا الملف فالدعم الروسي لسوريا لم يقتصر على الدبلوماسية واستخدام الفيتو في مجلس الأمن ولا على الخطاب السياسي للقادة الروس ولا على الدعم الإعلامي في وسائل إعلامها المختلفة بل تعدى ذلك إلى مدّ سوريا بالخبراء العسكريين والتقنيات العسكرية المتطورة والدعم اللوجستي وأجهزة الانترنت بل تعداه ايضا الى الصفقات العسكرية المباشرة من خلال فتح جسر جوي بين موسكو ودمشق وجسر بحري بين أسطول البحر الأسود ومرفأ اللاذقية وتعدت الخدمات إلى أكثر من ذلك من خلال الدعم المالي وتسيير الرحلات الروسية المباشرة لدعم النظام ونقل الجرحى والإصابات الخطيرة إلى المناطق التي تسيطر عليها روسيا.

والسؤال الذي ينبيغ أن يطرح هو: ما حقيقة المصالح التي تقف وراء وقوف روسيا مع سوريا في هذه الأزمة بحيث يجعل روسيا تقدم هذا الكم الهائل من الدعم المالي والعسكري والسياسي للنظام السوري ؟

للإجابة على هذا التساؤل يقول مركز كارينغي للشرق الأوسط أن هناك ثمّة هدفان استراتيجيان كبيران هما الدافع وراء التدخّل الروسي في الصراع السوري. الهدف الأول هو تحدّي هيمنة الولايات المتحدة في الشؤون العالمية، فيما الهدف الثاني هو مساعدة نظام الرئيس السوري بشار الأسد في حربه ضد المتطرّفين الإسلاميين الذين يُعتبرون من ألدّ أعداء روسيا. ويشكّل

استمرار الصراع السوري، من وجهة نظر موسكو، خطراً يتمثّل بمضاعفة أعداد الجهاديين المجهزين للقتال ممّن تلقّوا تلقيناً عقائديّاً – يقدَّر عددهم الآن بالمئات – والذين يستطيعون العودة إلى بلدانهم الأصلية، وقد فعلوا، بما في ذلك روسيا ودول آسيا الوسطى المجاورة. كما أن هيمنة العناصر الجهادية بين القوى المناهضة للأسد على الأرض في سورية يجعل من الصعب الترتيب لتسوية سلمية. (http://carnegie-mec.org)

أضافة الى ما ذكر فإن المصالح الروسية لا تتوقف عند هذا الحد ، بل تتعداها لتمثل استقرار الحدود الروسية قال وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف إن مبيعات بلاده من الأسلحة لسوريا تهدف إلى تعزيز الاستقرار والحفاظ على الأمن في المناطق القريبة من الحدود الروسية.

وكذلك أيضا المصالح الاقتصادية حيث بلغت استثمارات روسيا في سوريا عام 2009 حوالي عشرين مليار دولار. وأهم المجالات الاقتصادية المدنية التي تخدم المصالح الروسية في سوريا مجال التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما، حيث نجد شركتي تاتنفت وسويوزفتغاز الروسيتين تقومان حاليا باستخراج النفط في سوريا.وأبرمت تاتنفت عقدا عام 2003 وتم حفر بئرها الأول عام 2010 في حقل كشما الجنوبية. وشيدت سويوزفتغاز أنبوبا لنقل الغاز الطبيعي ومصنعا لمعالجته، وتقوم حاليا ببناء مصنع آخر بالقرب من الرقة التي تبعد مائتي كيلومتر شرق حمص، يستطيع معالجة 1.3 مليار متر مكعب من الغاز.(www.aljazeera.net .) وأخير فإن موقع سوريا الجيواستراتيجي في المنطقة ودورها الإقليمي حيت تنظر روسيا بجدية واهتمام كبيرين إلى هذا الدور وموازين القوى في الشرق الأوسط بشكل عام وترى أن دمشق تلعب دوراً كبيراً وفعالاً في حفظ هذه الموازين ، وترى روسيا أن السياسة الخارجية السورية على المستوى الإقليمي والدولي هي من أفضل السياسات وأكثرها اعتدالاً في المنطقة، وهذا ليس لمصلحة روسيا فقط ، بل

لمصلحة الجميع. وإن أي تغيير في هذه السياسات سيحدث اضطرابات وتوترات وقلاقل حادة في المنطقة على مختلف الجبهات. وترى موسكو أن الجميع متأثر وخاسر من سقوط النظام في سوريا لأن الفوضى ستعم المنطقة. لذلك طلبت من مجلس الأمن التعامل مع الأزمة السورية بحذر شديد ودون تسرع كي لا يتدهور الوضع وتعم الفوضى.

ثامناً: موقف الاردن السياسي تجاه الازمة السوريه

ما زال الغموض يلف الموقف الرسمي الأردني مما يجري في سوريا، فعلى مدى عامين تقريبا من اندلاع الثورة حاول الأردن أن ينأى بنفسه قدر الإمكان عن التورط في الصراع الدائر هناك، مكتفيا بتوجيه رسائل النصح واستقبال تدفق اللاجئين على حدوده الشمالية.

فالأردن يريد اللعب وفق سياسة متوازنة تفرضها معطيات أرض الواقع، لهذا يؤكد العاهل الأردني مساندته للجهود السياسية لضمان انتقال سلمي للسلطة يجنب سوريا ودول الجوار بما فيها الأردن الفوضى والحرب الأهلية، وفي الوقت ذاته يدعم بشكل مباشر قرارات الجامعة العربية ضد المجازر التي يرتكبها النظام السوري، ويساند منح الائتلاف المعارض مقعد سوريا بالجامعة العربية.

ويسعى من خلال ذلك إلى الإبقاء على مساحة تفاهم مع دمشق وعدم الانزلاق إلى تصعيد أكبر سواء بطرد السفير السوري من الأردن، أو تقديم دعم عسكري للمعارضة السورية، في الوقت ذاته يسمح بتنظيم مسيرات للمؤيدين للثورة السورية وكذلك مسيرات موالية للنظام السوري .

كما يحاول التناغم مع أدوار إقليمية ودولية بشكل يمكنه من مجاراة وضع صعب ينعكس بأقل الكلف على الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي الأردني.

الموقف الرسمي الأردني الذي يتسم بالحذر والسير على خيط رفيع من التوازنات الدقيقة بين الضغوط المتداخلة داخليا وخارجيا، واللعب على المتناقضات في التعاطي مع "المعضلة السورية"

لم يكن يرضي أطرافا دولية وإقليمية رغم أنه يستمد قوته من الموقف الأميركي الذي لم يكن قد حسم بشكل نهائي في كيفية التعامل مع الشأن السوري .

لقد أعطى الموقف الأميركي صانع القرار السياسي الأردني هامشا للمناورة من خلال مقاربة (معتدلة) رسمها الأخير تتمثل في استعداد الأردن تقديم دعم للمعارضة السورية المدنية والاعتراف بها لمواجهة التيارات العنيفة الناشطة عسكريا مثل جبهة النصرة، والتعاون مع شخصيات سياسية محسوبة على المعارضة السورية مثل رياض حجاب رئيس الوزراء السوري المنشق وفتح قنوات اتصال مع آخرين من المعارضين لإيجاد حل سلمي ينهي الأزمة السورية.

وبين هذه المتناقضات يسير الأردن على حبال مشدودة، ستواصل عمان المشي عليها على الأقل لكسب مزيد من الوقت، والمراوحة بمنطقة يشوبها الكثير من الغموض كطوق نجاة لدبلوماسية عمّان، مع التزام أكبر قدر من الصمت للوقت الذي يمكن أن يتحرك به المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة من أجل فرض نمط جديد في التعاطي مع الأزمة السورية .

والأرجح أن هذه السياسة ستبقى على حالها ما لم تلق تطورات الأزمة بثقلها على الأردن نهجا ومقاربة.

فبالإضافة إلى العامل الإقليمي والضغوط السياسية الخارجية التي يتعرض لها صانع القرار الأردني في مواجهة ملف الأزمة السورية الشائك، والحالة الأمنية والعسكرية على حدوده الشمالية وتحديدا في محافظة درعا.

وهو ما دفع عمان لتشعر بالقلق بعد أن أصبح المقاتلون الإسلاميون على مرمى حجر من حدودها، وبدأت الأحياء المحافظة السورية الأقرب للمملكة تسقط بيد الثوار تباعا مع سقوط قذائف على شمال الأردن.

"تلك الظروف والإكراهات جعلت صانع القرار الأردني يدعو إلى أخذ الاحتياطات والاستعدادات اللازمة للتعامل مع أي تطورات محتملة لحماية المملكة، خاصة وأن وجه المنطقة –التي تشهد فترة عصيبة فرضها واقع الأزمة السورية– سيشهد تغيراً كبيراً يدخلها في حسابات جديدة يجب التحوط لها والتعاطي معها بحكمة وبعد نظر .

وكان وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال الأردني محمد المومني قد أكد أن تداعيات الأزمة السورية وصلت مرحلة التهديد للأمن الوطني الأردني.

ولا شك أن من بين الأسباب التي تجعل الأردن فاعلا في الأزمة السورية هو أولا مستوى تأثير وتداعيات هذه الأزمة على الأمن القومي الأردني، وثانيا حجم تدفق اللاجئين السوريين إليه.

ويتعاطى الأردن مع قضية اللاجئين السوريين وفقاً لمعطيات ومحاذير لم تكن ظاهرة في الملف العراقي سابقًا .

ووفق الأرقام الرسمية الأردنية فإن أعداد اللاجئين السوريين في الأردن وصلت إلى نسبة تقارب الـ9 بالمائة من مجموع الكلي للسكان في المملكة .

على المستوى الداخلي، يبدو أن ثمة اتفاقاً لدى أغلبية الرأي العام الأردني في رؤيتهم للأزمة السورية يقضي بضرورة تغيير النظام في دمشق وتنحي بشار الأسد، ولكنهم ضد التدخل الأجنبي من أجل التغيير .

أما الموقف الرسمي الأردني فيقف بين غالبية الشعب التي تساند بقوة الثورة السورية خاصة الحركة الإسلامية المعارضة التي تقوم بمسيرات واعتصامات تهتف ضد النظام السوري، وترفع حجم ضغوطها على مطبخ القرار في عمان لاتخاذ مواقف أكثر صلابة ووضوحا من النظام في دمشق، وبين نخبة سياسية قومية ويسارية ترتبط بالنظام السوري ومحافظة قلقة من الوضع هناك تبعث

برسائل تحذيرية للحكومة الأردنية من اتخاذ أي موقف "عدائي" في الشأن السوري أو الاستجابة للضغوط الغربية والخليجية.

"وعليه، يتضح أن الإجماع الرسمي والشعبي في الأردن يتمثل في الدعوة لابتعاد الأخيرة عن أي ترتيبات عسكرية تنخرط بها لاستهداف سوريا أو أي وجود عسكري على الأراضي الأردنية، بينما يدور الخلاف بين مطالب شعبية تناصر الثورة وتتعاطف معها وتدعو إلى تنحي الأسد وبين عدم وجود إجماع داخل مراكز القرار نحو الموقف المطلوب من النظام السوري، مما قد يحدث انقسامات قد تتسع في المشهد الأردني –خاصة إذا ما طال أمد الأزمة دون حسم– بين النخب السياسية والشعبية أي بين مؤيدي الثورة وأنصار "نظام الأسد."

الثابت العلني لغاية كتابة هذه السطور في الموقف الرسمي الأردني تجاه سوريا يتمثل في عدم وجود أي استعداد للتدخل عسكريا، وعدم منح تسهيلات لأي قوات أجنبية يمكن أن تخطط للتدخل، وبالبحث عن حل يكفل عدم سيطرة الإسلاميين على الحكم بعد الأسد أو تقسيم سوريا أو تحوله حصنا للجماعات المتطرفة، وهذا هو جوهر توجهه السياسي في اللحظة الحالية .

وينطلق هذا الموقف لعمّان من عدة اعتبارات تبدأ من تداعيات الأوضاع المتدهورة في سوريا على الأردن خاصة التطورات المتتابعة والسريعة التي تشهدها الحدود الشمالية، مروراً بتدفق آلاف اللاجئين السوريين، وما لذلك من آثار اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية، وليس انتهاء بالضغوطات التي تمارس على النظام الأردني داخلياً وخارجياً. (www.aljazeera.net)

في ضوء ما سبق فان الباحث لن يناقش هذه المواقف حتى نكون موضوعيون وغير متحيزون إلى موقف، إذ أننا نناقش مدى تأثير هذه التحديات والمتغيرات والتناقضات في المواقف الدولية على

عمل المفوضية السامية في توفير الدعم والحماية للاجئين، حيث إن هذه التحديات والمتغيرات قد ساهمت إلى حد كبير في أن تزيد من أعداد اللاجئين بشكل كبير بحيث انه قد أعجز المفوضية السامية من أن تمارس دورها في الحماية والرعاية للاجئين السوريين ، وهذا ما سنناقشه في المطلب الثاني ، وما ورد في هذا المطلب إنما هو تجسيد لحال هذه التحديات وبيان لواقع المجرد دون أن نبدي الرأي فيها .

المطلب الثاني: ما تأثير التحديات السياسية والمتغيرات الدولية على عمل المفوضية السامية

ان ما طرأ من تحديات ومتغيرات على الأزمة السورية قد فاقم من تدهور الوضع الإنساني وزاد من معاناة الشعب السوري وأثر بشكل سلبي على عمل المفوضية حيث قال المفوض السامي أنطونيو غوتيريس أما مجلس الأمن في إحدى خطابته:

" إنّ التأثيرات الإقليمية الجانبية للنزاع السوري تأخذ أبعاداً دراماتيكية: "ثمة أربعة عشر مليون شخص بين لاجئ ونازح في الوقت الحالي بسبب الأزمتَيْن المترابطتَيْن في سوريا والعراق. وتتزايد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول المجاروة. ونتيجةً لذلك، بدأنا نلاحظ تدهوراً مستمراً على صعيد حماية السوريين الذين يحاولون الفرار من النزاع".

وأضاف أنّ المفوضية لاحظت تزايد الإرهاق الذي تعاني منه البلدان المضيفة، وفرض سياسات أكثر صرامةً على اللاجئين في بعض المناطق. وتتزايد حدّة التوترات بين المجتمعات. وفي الوقت نفسه، عملت الوكالات الإنسانية على غرار المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي جاهدةً لتلبية هذه الاحتياجات. وكان العديد من اللاجئين المُستميتين للفرار يخاطرون بحياتهم في رحلات عبور البحر الأبيض المتوسط.

وأشار إلى أنه يتم اللجوء إلى آليات التكيّف الخطيرة بشكل متزايد وتضطر أسر كثيرة إلى إرسال أطفالها للعمل أو إلى تزويج بناتها المراهقات. وهناك أيضاً تقارير عن لاجئين يضطرون لممارسة الجنس من أجل البقاء لتغطية نفقاتهم.

وقال غوتيريس إنّه لا يُمكن إنهاء هذه المعاناة إلا بإيجاد حل سياسي، ولكنّه شدّد على أنّه طالما أنّ هذا الحلّ لا يزال بعيد المنال، يتعيّن على المجتمع الدولي القيام بكلّ ما في وسعه لمنع الأزمة من الخروج عن السيطرة. وأضاف:

أولاً: ينبغي تلبية بعض الأولويات الملحّة: توفير المزيد من المساعدات الإنسانية للاجئين والمجتمعات المضيفة الضعيفة، ووقف حوادث الموت المُروّعة في البحر الأبيض المتوسط".

"**ثانياً:** يجب زيادة الدعم المقدم للبلدان المجاورة بشكل كبير، ويعتبر التمويل الذي أُعلِن عنه في الكويت في نيسان/ابريل 2015 لدعم خطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة لهم إشارة أمل مهمّة وينبغي الوفاء بهذه الأموال على وجه السرعة. لكن من الضروري أيضاً أن يقوم المجتمع الدولي بتقديم تمويل إنمائي لبرامج الاستثمار الهيكلية التي قدّمتها الحكومات المضيفة". ودعا المفوض السامي إلى إعادة النظر في سياسات التعاون الإنمائي لمساعدة المجتمعات المضيفة على التكيّف بصورة أفضل مع العبء الإضافي.

وثالثاً: قال المفوّض السامي: "علينا أن نعترف بطبيعة أزمة اللاجئين الطويلة الأمد ويبقى الهدف الأساسي للمفوضية هو العودة الطوعية إلى الوطن بأمان وكرامة وبما يتماشى مع ما يُفضّله غالبية اللاجئين. ولكن لا بدّ لنا من أن نعترف أنّه وبالنسبة إلى السوريين، لا يعتبر هذا الخيار في متناول اليد".

رابعاً: ازدياد أعداد اللاجئين تري أوضاعهم أنفسهم. فقد تم تسجيل أكثر من 3.9 مليون لاجئ في البلدان المجاورة وهم يزدادون فقراً وضعفاً، كما أن ظروفهم المعيشية تتدهور بشكل كبير. ويعتمد

مليونا شخص على المساعدات الغذائية للبقاء على قيد الحياة. ويعيش أكثر من ثلث اللاجئين في المنطقة في ما دون المستوى المطلوب – تصل نسبتهم في لبنان والمناطق الحضرية في الأردن إلى 50%. ولا يرتاد أكثر من 600،000 طفل لاجئ المدرسة. وثمة أيضاً ثغرات خطيرة في الاستجابة على صعيد الرعاية الصحية الأساسية.

لقد أظهرت دراسة أُجريت على 40،000 عائلة لاجئة في الأردن أن ثلثي هذه العائلات تعيش دون خط الفقر المطلق. وتنفق أسرة واحدة من أصل خمس أسر لاجئة ترأسها امرأة أقل من دينار أردني واحد للشخص الواحد في اليوم. أما وضع اللاجئين الذين وصلوا سابقاً فهو أكثر سوءاً، الأمر الذي يشير إلى أنهم يصبحون أكثر فقراً كلما طالت فترة بقائهم في المنفى.

(كلمة المفوض السامي في نيويورك أمام مجلس الأمن : http://www.unhcr-arabic.org/553bcb6d6.html)

وعليه فقد قام الباحث بإجراء مقابلة مع السيد أندرو هاربر (ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن) للوقوف على مدى تأثير التحديات والمتغيرات الدولية في الشرق الأوسط على الأزمة السورية من جهة الحماية الدولية ، كون هذه الدراسة لم تعنى بكثير من الدراسات والأبحاث بشكل مستقل تحديداً مما شكل صعوبة كبيرة على ندرة المراجع التي كان الأصل أن يستسقي منها الباحث معلوماته ومعارفه، مما دفع الباحث للجوء إلى إجراء مقابلة مع ممثل المفوضية للوقوف على الإجابات الشافية والكافية عن التساؤلات التي أثارتها هذه الدراسة، وكان أبرز النقاط الرئسية المتعلقة بالموضوع ما يلي:

1- لم تشهد المفوضية عنفا بهذا الحجم منذ تأسيسها في عام 1951 ولا كمية لاجئين في الشرق الأوسط بهذا الحجم ولا حتى في 1948 و 1967 ولا حتى حروب العراق لم تشهد نكبة

كالتي تحصل في سوريا والعراق والتي تنتقل الآن إلى اليمن ولبنان، هناك ما يقارب 8 ملايين نازح سوري داخل سوريا و ما يقارب 4 ملايين لاجىء في حاجة للدعم.

2- الدعم الدولي مقدم لكن ليس للمستوى المطلوب لتلبية الوضع الاستثنائي وهذا يعني انه ليس لدينا المال الكافي لتوفير الاحتياجات الضرورية للاجئين وللحكومات المستضيفة.

3- ان عدم وجود الدعم الكافي يجعل الحكومات والمجتمعات المستضيفة تتصرف بعصبية فيما يخص استمرارية تقديم الدعم للاجئين المتواجدين داخل هذه المجتمعات، الحكومات والمجتمعات المستضيفة لا تريد أن يحصل للشعب السوري ما حصل للشعب الفلسطيني في اي عدم القدرة على العودة لأوطانهم في القريب العاجل.

4- قامت الحكومة الاردنية بفرض قيود على حصول اللاجئين على الخدمات الصحية والتعليمية بعدما كانت تدفع فاتورة ضخمة، اذ أصبح اللاجئون السوريين يدفعون تكلفة العلاج مثل المواطنين الأردنيين الغير مشمولين بالتأمين الصحي، ان الدخول إلى الأراضي الأردنية أصبح صعباً، القليل من المصابين قادرين على عبور الحدود الشمالية الغربية كل يوم. ثم إن اغلب الحكومات تضع قضايا الأمن والاستقرار في مقدمة الأولويات وحماية وتلبية احتياجات اللاجئين في آخر القائمة ونحن نتفهم قيام الحكومة الأردنية بذلك لان أغلب الدول في المنطقة وضعت قيود على الدخول لأراضيها مثل لبنان وتركيا والأردن والذي يتحمل عبئ غير عادل جراء الأزمتين في سوريا و العراق.

5- تبعات إغلاق حدود الدول المجاورة تجعل المدنيين المتضررين بشدة في سوريا بلا وسائل للهروب ومحتجزين بالداخل ويتنقلون من مكان إلى آخر داخل سوريا، والذين لديهم مال كافي سينتقلون إلى بيروت ثم إلى الجزائر فأوروبا، لقد أبغلنا الدول الأوروبية بأن عليهم دعم الدول المستضيفه للاجئين وإلا سوف تجدون اللاجئين في بلدانكم.

6- الداعم الأكبر للمفوضية في الأردن هي الولايات المتحدة ، دول الخليج والاتحاد الأوربي تقدم الدعم أيضاً، لكن الدعم المقدم لا يكفي الاحتياجات التي نلبيها، اذ لا يوجد تغيير في الدعم المالي للمفوضية بل هناك تزايد في الحاجات الإنسانية ويجب توزيع الدعم المالي بالتساوي. في السنوات الأولى كانت الأزمة السورية بعدها ايبولا ثم الازمة في أوكرانيا فاليمن والزلزال في نيبال.

7- مع كل هذه الأزمات في العالم أصاب الدول المانحة الإرهاق، حيث قل التركيز على أزمة اللاجئين السوريين نظراً لعدم وجود حل للازمة السورية في القريب. الكوارث الطبيعة أسهل للتعامل من الأزمة السورية ، فالأزمة السورية عبارة عن مجموعة من الزلازل المتلاحقة على حد تعبيره.

8- في مجال التنمية من الأفضل السماح للاجئين بالعمل بشكل قانوني لان ذلك يحولهم من مستقبلين للمساعدات إلى منتجين، بالإضافة إلى ذلك سينفقون الأموال التي يجنوها داخل الأردن على عكس العمالة الوافدة من مصر أو شرق آسيا.يجب إعطاء اللاجئين فرصة لإعالة أنفسهم.

9- ان الحكومة الأردنية لا تملك الموارد للتعامل مع الزيادة في إعداد اللاجئين، ففي الأزمة العراقية العديد من الدول قامت بدور في إعادة التوطين كجزء من الإحساس بالذنب وتحمل المسؤولية لدعم الاحتلال الأمريكي للعراق وجزء كبير من اللاجئين كانوا من الأقليات المسيحية أو الشيعة أو السنة.

10- في الأزمة السورية لا يشعر الغرب بالمسؤولية تجاه الأزمة السورية فهم لم يحتلوا أو يأخذوا مكان في الأزمة السورية، والتحدي الآخر للتوطين هو أن غالبية العائلات السورية تم تفريقها ومتطلبات التوطين هي تواجد العائلة كاملة أواثبات ما أصاب أي فرد مفقود من أفراد

العائلة،كما أن العديد من السوريين لا يريدون إعادة التوطين مثل سكان درعا. على عكس سكان حلب والمناطق الشمالية. إعادة التوطين عملية طويلة وعادةً ما توفر حل لنسبة قليلة من اللاجئين، في الوقت الراهن لا أرى أي خطة دولية جدية لحل الأزمة السورية ولا يوجد حل سلمي للازمة قريب في الأفق، حتى لو كان هنالك حل سلمي فسوريا التي كنا نعرفها قبل سنوات تم تدمير البنية التحتية والآثار والمقاطعات حتى الحدود بينها وبين العراق تم ازالتها، ان الحروب و النزاعات في العراق و سوريا أقرب ما تكون إلى نزاع بين إيران الشيعية و دول الخليج السنية وقد انتقل هذا النزاع إلى اليمن، وكل ذلك يهدد الأمن الاقليمي للمنطقة.

الفصل الرابع

تأثير اللاجئين السوريين على الأردن

بداية لا بد من أن نبرز دور المملكة الأردنية الهاشمية بقيادتها الحكمية والإنسانية والتي تفتح أبواب هذا البلد على مصراعيه لكل عربي مظلوم مقهور مطارد مغتصب استمراراً للسير على خطى الثورة العربية الكبرى التي تنير مشاعلها هذه البلاد بقيادتها على مر العصور، وتاريخ المملكة فيما يتعلق باللجوء كبير فلم يقتصر الأمر على استقبال اللاجئين من الفلسطينيين عام 1948 و 1967 بل استقبل الأردن أيضا لاجئين لبنانين، ففي عام 1975 وبعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية استقبل الأردن العديد من اللاجئين والوافدين اللبنانيين بعضهم من أسر والبعض الأخر من رجال أعمال أو هيئات كانت تتخذ لبنان مقرا إقليمياً لها، وانه من غير المعروف الإعداد الحقيقية للاجئين أو الوافدين من لبنان، إلا أنه لم يستمر طويلاً، وانتهى في معظمه إلى الهجرة أو الانتقال خارج الأردن. (الوزني: 8: 2013).

وفقاً لآخر تقديرات المفوضية العليا للاجئين، بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لديها في الأردن منذ اندلاع الأزمة السورية في 2011 وحتى نهاية ديسمبر 2013 ومنتصف يناير 2015 ما يتجاوز 750 ألف لاجئ يعيش حوالي ثلثهم في 6 مخيمات، وتتركز أغلبيتهم في مخيم الزعتري الذي يعد أكبر مخيمات اللاجئين في الأردن، ويتوزع الباقي على المدن والقرى الأردنية في المناطق القريبة من الحدود مع سوريا، بينما تشير إحصاءات صادرة عن إدارة شئون المخيمات التابعة لوزارة الداخلية الأردنية أن عدد السوريين الموجودين في الأردن قبل اندلاع الأزمة وبعدها يبلغ قُرابة مليون و400 ألف شخص.

!Error

فئة السكان	بلد الأصل	يناير/كانون الثاني 2015			ديسمبر/كانون الأول 2015
		إجمالي العدد في البلاد	حصلوا على مساعدة من المفوضية	إجمالي العدد في البلاد	حصلوا على مساعدة من المفوضية
لاجئون	العراق[2]	58,050	22,830	57,140	21,920
	الجمهورية العربية السورية	747,360	747,360	937,830	937,830
	بلدان أخرى	2,480	2,480	2,480	2,480
طالبو لجوء	العراق	700	700	700	700
	بلدان أخرى	2,480	2,480	2,480	2,480
المجموع		811,070	775,840	1,000,630	965,400

ويفرض العدد الضخم من اللاجئين على البنية التحتية الأردنية، لا سيما في مجالات الكهرباء والمياه والمسكن والرعاية الصحية والتعليمية، ضغوطًا كبيرة، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها الأردن في مجالي المياه والطاقة تحديدًا، فإنها حافظت على سياسة الحدود المفتوحة أمام اللاجئين السوريين، شأنها في ذلك شأن لبنان، وهو ما استحسنته المنظمات الدولية المانحة، والمفوضية العليا لشئون اللاجئين، ووفقًا للاستجابة الأردنية للأزمة فإن عملية استمرار الحكومة في تقديم دعمها المتزايد للخدمات والسلع في مجالات الأمن والتعليم والصحة والمياه والغذاء يحتاج لما يقرب من 850 مليون دولار.

وقد يعود ذلك أيضاً إلى عدم وجود إحصاءات دقيقة، وأن أعداد اللاجئين ما يزال في تزايد يومي مستمر، وخاصة فيما يتعلق باللجوء السوري إلى الأردن الناتج عن الثورة السورية، ولكن يمكن تحديد أعداد اللاجئين بشكل تقريبي حسب المنظمات الدولية، فحسب تقرير موجز تابع لمنظمة العفو الدولية فإن النزاع المسلح الداخلي الدائر في سوريا يزيد من تدفق اللاجئين الذين يبحثون عن الأمان في الخارج، حيث فر ما يقارب 1.3 مليون لاجئ من سوريا إلى البلدان

الأخرى، لا سيما تركيا والأردن ولبنان والعراق، ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هناك 670.205 لاجئا سوريا مسجلين في 21 نيسان 2015 (منظمة العفو الدولية: 6: 2013)

وفي أغسطس 2013 كان هناك 120.000 سوري استضيفوا في مخيم الزعتري، فإن الغالبية العظمى من السوريين يقيمون في أماكن خارج المخيمات(UNHCR JORDAN: 2014)

ووفقاً لمركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، قالت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هيلين كلارك إن اللاجئين السوريين أصبحوا يمثلون 10 % من سكان الأردن (مركز الشرق العربي، 2013)

وما لاستمرار استقبال المزيد من اللاجئين تداعيات سلبية على حياة المواطنين الأردنيين، فقد أبدوا استياءهم من تفاقم المشكلات والتحديثات إثر تزايد أعداد اللاجئين، ففي استطلاع للرأي قام به المركز الاستراتيجي للدراسات في الجامعة الأردنية نحو الأزمة السورية اظهر أن غالبية الأردنيين (ثلثي العينة) كانوا ضد استمرار استقبال اللاجئين السوريين، ونتج عن استطلاع الرأي الذي قام به المركز، أن محافظة المفرق (بنسبة 12%) كانت الأقل موافقة لاستمرار استقبال اللاجئين السوريين في الأردن، ومن ثم كانت محافظة معان بنسبة (13%)، ومن بعدها كانت محافظة العقبة بنسبة (16%)، ويعتقد معظم أفراد العينة وبنسبة (67%) أن وجود اللاجئين السوريين خارج المخيم المقرر لهم يهدد امن الأردن واستقراره، وان نسبة (80%) من أفراد العينة يعتقدون أن وجود اللاجئين السوريين في الأردن يزيد من الضغط الاقتصادي للمواطنين، وما نسبته (86%) من أفراد العينة يعتقدون أن وجود اللاجئين السوريون أدى إلى زيادة الضغط الخدماتي على الحكومة (مركز الدراسات الإستراتيجية: 3: 2012).

وسنناقش في هذا الفصل تداعيات وتأثيرات اللاجئين السوريين على المملكة الأردنية الهاشمية وذلك بمبحثين:

المبحث الأول

تأثير وتداعيات اللاجئين السوريين على الاردن اقتصادياً

المطلب الأول: تأثير وتداعيات اللاجئين السوريين على الاقتصاد الاردني

ان استقبال اللاجئين ما هو إلا أعباء سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية تفرضها حالة استقبال اللاجئين وهي تفرض تعهدات ومسؤوليات كبيرة قد تعجز بعض الدول عن تحملها (جامعة الدول العربية: 2013: 2)

ومن البديهي أن يرتبط اللجوء بالزيادة السكانية المفاجئة والسريعة لمناطق اللجوء، فينتج معه خلل في التركيب البنائي للمجتمع، ويضع الدولة في مواجهة مشكلات وتحديات مرتبطة بالزيادة السكانية. ويذكر الربايعة انه لا بد أن نقر انه من غير الممكن أن تحدث تغيرات في البناء الاجتماعي دون أن يحدث معه نتائج مهمة في نواح كثيرة من أوجه الحياة المجتمعية، وليس هناك من شك انه ستبرز مشكلات كثيرة تشمل النسيج الاجتماعي كله. (الربايعة: 120: 1984)

وبالتأكيد إن دخول اللاجئين إلى الدول المجاورة يكون على هيئة نزوح جماعي مكثف مما يسبب أعباء ثقيلة على اقتصاد الدول المضيفة ومرافقها المختلفة، ويؤدي أحيانا إلى تهديد لا منها الداخلي أو الخارجي أو الاثنين معا. (أمر الله: 7: 2008).

وتعتبر مشكلة اللجوء مشكلة معقدة سواء بالنسبة للدول المصدرة للاجئين أو للدول المستقبلة للاجئين، فهي ذات طابع دولي لأنها تمس بالاستقرار الوطني والإقليمي والعالمي، وبالتالي لا بد من الاهتمام فيها اهتماماً فائقاً على غيرها من المشكلات والمعضلات الدولية والتي

تلقي بضلالها على العالم المترامي الأطراف بشكل يهدد الوجود الإنساني وإن كان في التعبير شيء من المبالغة فيه . (علوان: 1: 2002)

والأردن كغيره من الدول تعرض إلى هجرات جبرية قاسية على مر تاريخه وكان لهذه الهجرات القسرية إلى الأردن آثاراً اجتماعية متباينة، أفرزت في بعض جوانبها تسارعاً في بعض الظواهر كالفقر والبطالة وأعباء الإعالة وغيرها (عثامنة: 14: 2002)

وهذا كله يلعب دوراً مهماً في استقرار الأمن الاجتماعي للدول المضيفة،حيث إن استقبال اللاجئين يمس جوانب أساسية متعددة في حياة المواطنين، ولدراسة تأثير اللاجئين على الدول المضيفة.

"يختزل الأردن في اقتصاده نمطاً مثالياً لاقتصاد صغير مفتوح ارتبط منذ نشأته بمحيطه الإقليمي وبالفضاء العالمي، ومن المعلوم أن الاقتصاد اتسم دوما بسمتين أساسيتين انعكستا دوماً على الوضع الاقتصادي السائد في البلاد وهما :شح الموارد الطبيعية وصغر حجم الاقتصاد، وقد ترتب على السمة الأولى ارتكاز أهم أهداف العملية الإنتاجية في استغلال الموارد الشحيحة وتعظيم النفع منها، أما سمة صغر حجم الاقتصاد فقد تبلورت في الواقع الأردني في عدة حقائق جغرافية وديمغرافية واقتصادية، فالمساحة الجغرافية للبلاد وعدد السكان تعتبر صغيرة نسبياً إذا ما قُورنت بالعديد من الدول في النسق الإقليمي المحاذي لحدودها والنسق الدولي العالمي .أما من المنظور الاقتصادي فإن صغر حجم الاقتصاد إنما يتمثل بعلاقات الاقتصاد بالعالم الخارجي حيث أن القرينة على ذلك تتمثل بكون الاقتصاد متلق للسعر في مجال تجارته الخارجية من صادرات وواردات، وبناء على التوصيف السابق من حيث شح الموارد وصغر حجم الاقتصاد بات أمر ارتباط الاقتصاد الأردني بالنسقين الإقليمي والدولي أمراً لا مندوحة عنه لتحقيق أهدافه التنموية وإشباع حاجاته الأساسية ".(خالد واصف الوزني: 3: 2102)

وبحسب المفوضية السامية فإن الزيادة المفاجئة لديمغرافية سكان أي بلد ومنها عن طريق استقبال أعداد من اللاجئين، يزيد من فرصة ظهور العديد من الضغوطات والأعباء على الموارد الاقتصادية والخدمات والمرافق والبنى التحتية، وجاء في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن البلدان المضيفة منخفضة الدخل تقلق من تأثير اللاجئين على اقتصادها وبيئتها، فاستقبال اللاجئين يؤدي إلى زيادة المنافسة على الموارد النادرة مثل العمل وفرص توفير الدخل والتعليم والرعاية الصحة، بالإضافة إلى المنافسة على السلع الأساسية مثل الغذاء، الوقود ومياه الشرب ومواد البناء. (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: 1997: 71) .

حيث قدرت منظمات الأمم المتحدة الكلف السنوية لاستضافة اللاجئين السوريين على المملكة بـ 2.1 مليار دولار للعام الحالي و 3.2 مليار دولار للعام المقبل 2014، ليبلغ مجموع التكلفة للعامين 5.3 مليار دولار.

وقد جاء هذا على هامش الاجتماع الاقليمي الذي نظمته وكالات الامم المتحدة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والهيئات الدولية الداعمة والدول المانحة للدول المضيفة للاجئين السوريين وبحث الاجتماع مساهمة المجتمع الدولي والأمم المتحدة في تقديم المساعدات للدول التي تضررت بوجود اللاجئين السوريين ، ووفق الارقام الصادرة عن الأمم المتحدة، قدرت المساعدات التي قدمت فعلياً للأردن تحت بند مساعدات لاستضافة اللاجئين السوريين بحوالي 777 مليون دولار. وأقرت الأمم المتحدة بأّن أكثر من نصف مليون لاجئ سوري موجود حاليا في المملكة، يشكلون 8 % من سكان الأردن، وأّن 77 % من هؤلاء اللاجئين يعيشون خارج المخيمات المخصصة لهم. وأشارت الأمم المتحدة في تقاريرها، ، أن غالبية اللاجئين يقطنون بمساكن بالايجار ويحصلون على تعليم وخدمات صحية مجانا. وقالت هذه التقارير بأّن المجتمع الأردني يعاني من ارتفاع الاسعار وضغط على الخدمات العامة نتيجة زيادة أعداد اللاجئين. وتشير التقارير إلى الى أّنه ومنذ 2010 بقيت

نسب البطالة مستقرة إلا أنها سجلت زيادة كبيرة في الربع الثالث من العام الحالي. وجاء في هذه التقارير أنّ 14 % من سكان المملكة أي حوالي 900 ألف شخص يعيشون تحت خط الفقر الرسمي و320 ألفاً منهم يعيشون في مناطق خدمات ضعيفة وأنّ السوريين يتركزون بنسب عالية في هذه المناطق. ووفق التقارير، فإنه تمّ تحديد أولويات لمعالجة الوضع وتأمين استجابة فاعلة، حيث سيتم منح الاولوية للمناطق المفتقرة للخدمات لايصال المساعدات، كما سيتم ربط الحكومة الأردنية بالمؤسسات المانحة لتشارك العبء وتحسين الاستجابة الاقتصادية والاجتماعية. من جهته، قال المدير الإقليمي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، أمين عوض، إن المجتمع الدولي تأخر في دعم الأردن في مواجهة أعباء استضافة اللاجئين السوريين. وتوقع عوض، في تصريح لـ جريدة "الغد"، أن يتم تكثيف جهود الدول المانحة لدعم الدول المستضيفة للسوريين في مواجهة التحديات، مبيناً أنّ الشهور الأخيرة شهدت توعية للمجتمع الدولي بضرورة الوقوف الى جانب الأردن والدول الأخرى المستضيفة للاجئين السوريين. وأضاف أنّ المجتمع الدولي ممتن للحكومة الأردنية ويدرك التحديات التي يواجهها الشعب الأردني جراء استضافة اللاجئين السوريين، فيما من المتوقع أن يستقبل الأردن مزيداً من اللاجئين. وبين عوض أن الاجتماع تطرق لدور المجتمع الدولي في تقديم المساعدات للدول التي استضافت لاجئين سوريين سواء من مساعدات نقدية مباشرة للاجئين أو مساعدات للحكومات أو مساعدات لدعم قطاعات كالمياه والكهرباء والاقتصاد. وزير التخطيط والتعاون الدولي، الدكتور ابراهيم سيف، أكد في كلمة افتتاحية أن الأزمة السورية تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الأردن على مختلف المستويات، ومنها الاقتصادي. وقال سيف أنّ الكلفة الاقتصادية للازمة السورية على الأردن تحتاج الى تضافر الجهود الدولية لمساندة المملكة للحفاظ على قدرة الحكومة على الترحيب باللاجئين السوريين واستمرارية النمو الاقتصادي وعدم تأثر فرص المواطن الأردني في الحصول على خدمات ووظائف، خاصة وأن مؤشرات الأزمة

تدل على أن آثارها ستبقى لمدى متوسط. وأكد الوزير أن هذا الاجتماع مهم في توقيته وموضوعه، خاصة أن الازمة السورية بدأت تطول وتأخذ مدى زمنيا أكبر من المتوقع، وهذا يستدعي تدخلات مستدامة ومتوسطة المدى، وبالتالي الانتقال من الحديث عن المساعدات الانسانية الى المساعدات الانمائية والاستثمارات المطلوبة لتمكين المجتمعات المحلية من استضافة اللاجئين وتوفير الخدمات لهم. وأظهرت أرقام حكومية رسمية أن الكلف المباشرة للترحيب بالسوريين تقترب من 700 مليون دولار سنويا، أما عن كلف الاحتياجات للبنى التحتية، فبلغت 870 مليون دولار سنويا، فيما يصل اجمالي الكلف سنويا حوالي 1.7 مليار دولار. فيما تقدر ارقام منظمات الامم المتحدة الكلف السنوية بـ 2.1 مليار دولار للعام الحالي 2013 و 3.2 مليار دولار للعام المقبل 2014. وعن استهلاك الخدمات والبنى التحتية، بلغ عدد الطلاب السوريين في المدارس الاردنية 71 ألفاً، يضاف الى ذلك أن معظم اللاجئين السوريين منتشرين في المدن والقرى الأردنية ولا يتجاوز عددهم داخل المخيمات 280 ألفا، مما يدلل على الضغط الكبير على الخدمات والبنى التحتية. والأهم من ذلك أن 600 ألف لاجئ سوري مسجلون لدى مفوضية شؤون اللاجئين، وأن أكثر من 300 ألف غير مسجلين، مما يشكل عبئا أكبر على المجتمع الأردني كونهم لا يحصلون على بطاقات اعانة. وبما يتعلق بالكلف غير المباشرة أيضا، قال سيف أن انضمام ما بين 60 ألفاً الى 70 ألف سوري الى سوق العمل غير الرسمي يشكل عاملا مؤثرا في زيادة معدلات البطالة في المملكة لترتفع مؤخراً الى 14.1 %. وقال سيف إن أهم ما يعني الحكومة حاليا الحصول على دعم للترحيب باللاجئين السوريين والحفاظ على المكتسبات الاقتصادية للمملكة ومواطنيها وأن تتم دعوة الجهات المانحة الى دعم اللاجئين لكن دون ربطه بالدعم المقدم لخزينة الحكومة.. وتم مؤخراً إطلاق إطار دعم المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبمشاركة ممثلي منظمات الأمم المتحدة وسفراء الدول المانحة ورؤساء الهيئات الدولية ووكالات التنمية.

وتأتي هذه المبادرة بهدف توجيه الدعم اللازم وتحديد احتياجات المجتمعات المتأثرة بتواجد اللاجئين السوريين ووضع برنامج يتضمن الأولويات التي من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين من خلال وضع اطار ينسق كل الجهود المبذولة من كافة الأطراف وبقطاعات متعددة منها الخدمات البلدية، والمياه والصرف الصحي، والتعليم، والصحة، والعمل. ويتمثل هذا الاطار في تقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات من خلال فرق عمل قطاعية تتشكل من ممثلين عن الوزارات المعنية والجهات المانحة والمنظمات الدولية، بحيث تقوم هذه الفرق برفع توصياتها ليتم بناءً عليه وضع البرامج والمشاريع ذات الأولوية والتي تنسجم وتكمل البرنامج التنموي وخطة الاستجابة الأردنية لطلب الدعم من المجتمع الدولي لتوفير التمويل اللازم لهذه المشاريع.(جريدة الغد 2،2015).

وتبلغ كلفة استضافة اللاجئ الواحد حيث تصل إلى حوالي (2500) دينار سنويا ، حيث قال رئيس وزراء الأُردن، د.عبدالله النسور، ان المملكة تحملت أكثر من 4 مليارات دولار ككلفة مباشرة لاستضافة اللاجئين السوريين، مشيراً إلى ان الوضع المالي للدولة بائس، وان ما تلقاه من مساعدات دولية يعد جزءا من الكلفة التي تحملها وأكد النسور ان كلفة اللجوء هائلة خاصة عندما يكون لديك مليون و420 الف لاجىء سوري مسجلين بالإسم والرقم، وما يزيد عن 220ألف عراقي، ومليون و750 ألف فلسطيني، وما يزيد عن 20 الف ليبي وجنسيات مختلفة أُخرى ، واشار إلى أن هناك كلفة غير مادية مثل الكلفة الأمنية وكلفة مزاحمة الأُردنيين على وظائفهم، وهناك الآفات الاجتماعية التي تأتي مع اللجوء. (سميران: 2014: 4)

وأكدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن الأشخاص في المنطقة تأثروا من حيث متطلبات حياتهم اليومية التي كانت مرتبطة ومتفاعلة بصورة كبيرة مع المنطقة السورية والتي تشمل (التجارة وعابري الحدود من الأقرباء والمزارعين والتجار الذين اعتادوا الحصول على بعض

مدخلاتهم وبعض الخدمات الزراعية المدعومة من سوريا) ويواجهون خسارة كبيرة في الدخل وتدني المعيشة إثر زيادة سعر الإنتاج وفقدان أسواق منتجاتهم اثر الأزمة السورية. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: 47: 2013)

التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني :

أ- القوى العاملة

تعد البطالة في مقدمة المشكلات التي يعاني منها العالم، ودول العالم الثالث بشكل خاص، إلا أن حجمها وأبعادها تتفاوت من دولة إلى أخرى، والبطالة مشكلة ينتج عنها مشاكل متنوعة، ويقول الرفاعي إنه إذا ما تفشى مرض البطالة في مجتمع ما سيصاب هذا المجتمع بأمراض نفسية واجتماعية خطيرة كالجريمة والانحراف والعنف وضعف الانتماء واللامبالاة وغيره من المشكلات.(الرفاعي: 124: 1992)، وهو ما يحدث خللاً في أمن المجتمع واستقراره. والأردن يعاني على مدى عدة عقود من مشكلة البطالة، والارتفاع المستمر بالأسعار، وتشكل البطالة أهم التحديات التي تواجه الشباب الأردني في سوق العمل، حيث تشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسب البطالة في الأردن بنسبة كبيرة، وبلغت البطالة في الأردن ما نستبه 14% خلال الربع الثالث من عام 2013 حسب دائرة الإحصاء العامة ومع ارتفاع يبلغ 9% من عام 2012 في الربع المماثل. (دائرة الإحصاء 1: 2013)

وأكد العثامنة أن زيادة عدد السكان الناجمة عن حركات اللجوء تؤدي الى زيادة قاعدة القوى العامة في المنطقة المستقبلة للهجرة، لتمكنها من الحصول على قوة عمل مؤهلة ومدربة ذات أجور رخيصة نسبياً، وقابلة للتوظيف في مهن غير مرغوبة من قبل قوة العمل المحلية كأن تتصف هذه المهن بصعوبتها أو انخفاض أجورها أو أن تكون في مناطق بعيدة عن المدن والمرافق العامة والخدمات المختلفة (عثامنة: 9: 2002) ويشير فضيل التل أن النمو السكاني المستمر يؤدي إلى

زيادة المعروض من القوى العاملة، مقابل فرص العمل المحدودة، مما يجعل القضية تدخل في إطار العرض والطلب مما يؤدي إلى التحكم في مستوى الأجور بسبب كثرة العرض على الطلب، فتدنى الأجور، وتظهر البطالة لدى مجموعة كبيرة من الأيدي الطالبة للعمل والاستخدام. (فضيل التل: 214: 2002)

وأدت الموجات المتعاقبة من اللجوء والنزوح إلى الأردن إلى الزيادة من حجم الضغوط المختلفة في توفير فرص عمل للأردنيين، ويذكر صالح أن الإعداد الكبيرة من الداخلين إلى سوق العمل الأردني من غير الأردنيين شكلوا ضغوطاً متواصلة على فرص العمل المتوافرة والتي تتصف بمحدوديتها، مما أدى إلى بروز ظاهرة البطالة واستمرار مستوياتها صعوداً، في ظل غياب البرامج والإجراءات المنظمة لسوق العمل، ومحدودية الاستثمار والمشاريع الجديدة القادرة على استيعاب الأيدي العاملة الجديدة الداخلة إلى السوق. (صالح: 4: 2005)

وأثر الأزمة السورية استقبل الأردن أعداد من اللاجئين السوريين الراغبين في الحصول على فرص عمل، وحسب منظمة الأغذية والزراعة فإن الدول المجاورة للدولة السورية والتي استقبلت عددا من اللاجئين تأثرت بالمقام الأول بزيادة العمالة، وما يتبع ذلك من منافسة العمال المحلية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: 47: 2013)، وهذا ما أكدته دراسة أجراها مركز الفينق بعنوان "تأثيرات العمالة السورية على سوق العمل الأردني" حيث أظهرت أن اللاجئين السوريين مثلوا ضغطاً على مستويات الأجور باتجاه تخفيضها، استنادا إلى منطق العرض والطلب، "إذا إن العمالة السورية لديها استعداد للعمل بأجور منخفضة بسبب الظروف الصعبة التي يواجهونها، حيث وجد العديد من أصحاب العمل أنفسهم أمام إعداد كبيرة من طالبي العمل في مختلف المهن، الأمر الذي دفعهم إما لتخفيض أجور العاملين لديهم أو الاستغناء عن العديد منهم وتوظيف عمالة سورية بأجور أقل "(مركز الفينق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية: (7: 2013) .

ب- التضخم

عرف الاقتصاديون التضخم بأنه ظاهرة اقتصادية عن الارتفاع المستمر للأسعار الناجم عن اختلال التوازن بين العرض المتاح من السلع والخدمات والطلب عليه، أي انخفاض القدرة الشرائية. وللتضخم آثار سلبية فهو يعيد توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع بصورة غير عادلة، والمتضررون بالصورة الأكبر أصحاب الأجور الثابتة والمحدودة وهم غالبية أفراد المجتمع، فتنخفض قدرتهم الشرائية، لأن دخلهم ثابت وخاصة مع استمرار ارتفاع الأسعار، وإذا ما حدث إن ارتفع دخلهم فإنه يرتفع ببطء شديد وبكمية لا تتناسب مع الارتفاع العام للأسعار، (مجلس التعاون لدول الخليج: 14: 2008)، وقد يفقد بعض الإفراد إعمالهم وينقطع دخلهم بصورة نهائية، ليقع أفراد المجتمع تحت ضائقة مالية وانخفاض مستواهم المعيشي لتوتر حياتهم وأمنهم الاجتماعي، وقد يساهم بشكل أو بآخر في ظهور بعض المشكلات الاجتماعية، كالفقر والسرقات والجرائم والفساد وغيره.

وحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أدى تضخم الأسعار الناجم عن زيادة الطلب على الغذاء والخدمات الأساسية نتيجة الأزمة السورية إلى زيادة تكاليف بعض مصادر الغذاء، وهكذا بصفة عامة أدى إلى زيادة أسعار المواد الغذائية، وفي غضون عامي 2011 و 2013 وارتفعت الأسعار 5% في الأردن وخاصة اللحوم التي ارتفعت 14% ومنتجات الألبان 19% والسكر 12% والبيض 30%، كذلك شكلت استضافة اللاجئين عبئاً كبيراً على كاهل العديد من الأسر البلدان المجاورة ولا سيما الرمثا واربد بالأردن وعكار والبقاع في لبنان (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: 46: 2013) وحسب دائرة الإحصاءات العامة فقد ارتفع معدل التضخم (متوسط أسعار المستهلك) للتسعة أشهر الأولى من عام 2013 بما نسبته 6.1% مقارنة بنفس

الفترة من عام 2012، وحسب التقرير أن من أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في الارتفاع هي مجموعة النقل التي ارتفعت أسعارها بنسبة 13% ومجموعة الوقود والإنارة التي ارتفعت بنسبة 24.3% ومجموعة الإيجارات التي ارتفعت بنسبة 3.9%، ومجموعة اللحوم والدواجن التي ارتفعت بنسبة 5.9%، ومجموعة الخضروات التي ارتفعت بنسبة 10.9%. (دائرة الإحصاءات العامة: 2: 2013)

واشارت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ايضاً بأن الأردنيون الذين يعيشون في نفس مجتمعات اللاجئين من خارج المخيمات يواجهون ما يواجهه اللاجئون من زيادة حادة في أسعار الإيجارات، وتدني أجور العمال، والاتجاه نحو ارتفاع أسعار المواد الغذائية الموجودة، ولعل الأردنيين الذين كانوا يعيشون بالفعل تحت خط الفقر هم الذين سوف يشعرون بتأثير هذه العوامل مجتمعة أكثر من غيرهم (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: 50: 2013)، ومن المعروف أيضاً أن تزاحم السكان في بعض المناطق يؤدي إلى ارتفاع نسبة الطلب على شراء الأراضي والمساكن، ويؤدي إلى ارتفاع أثمانها، إضافة إلى ارتفاع أجور أو تكاليف بنائها، فلا بد أن يؤدي هذا إلى ارتفاع أجور السكن بشكل يفوق الحالات العادية، وخاصة أن العرض والطلب يلعب دورا كبيرا في هذا المجال. (فضيل التل: 214: 2002)

ج- الضغط على الخدمات

تنشأ المشكلات السكانية نتيجة عدم التوازن والانسجام والتوافق بين الحاجات والموارد والإمكانيات، مما يؤدي إلى قصور هذه الموارد عن تلبية الحاجات الأساسية من خلال تقديم الخدمات الأساسية على النحو الذي يسد حاجة السكان منها أمام تزايد هؤلاء السكان، الأمر الذي يؤدي إلى ضغط السكان على الموارد والإمكانيات التي تعجز عن سد حاجة المواطنين وإشباعها لتحقيق الراحة والطمأنينة والأمن والاستقرار لهم. (فضيل التل: 199/ 2002)، إن الزيادة السكانية

الناجمة عن اللجوء قد تؤدي إلى زيادة الضغوط على الموارد المتاحة كالموارد الطبيعية (المياه، الأراضي الزراعية، والبيئة) وعلى الخدمات المجتمعية بمختلف أنواعها (التعليم والصحة والإسكان) مما يشكل عبئاً إضافياً على الحكومات وأفراد المجتمع في الدول المستقبلة للاجئين.

المطلب الثاني:القطاعات الخدماتية التي قد تتأثر باستقبال اللاجئين

1- قطاع الصحة

إن الخدمات الصحية أساسية وهامة في حياة الإنسان، منذ ولادته وحتى مماته، وبمقدار توفر العناية والرعاية الصحية، ينعم الإنسان بالصحة الجيدة، وعندما يكون عدد السكان أو نموهم معقولاً ومناسباً تستطيع الأجهزة الصحية المختصة تقديم الخدمات الطبيعة العلاجية والوقائية اللازمة، أما إن فاقت نسبة النمو السكاني عن الإمكانيات المتوفرة أو المخصصة للإنفاق على الخدمات الصحية، فينعكس هذا القصور على الخدمات الصحية بمختلف أنواعها. (فضيل التل: 204: 2002)، وقد يؤدي الضغط الناتج من الزيادة السكانية اثر استقبال اللاجئين على جودة الخدمات الصحية وكفايتها، لأنه بسبب زيادة الكثافة السكانية يزداد الضغط على الخدمات الطبية، واكتظاظ المراجعين ونقص الأدوية والأجهزة الطبية، والكادر الطبي، الأمر الذي يؤدي بالمواطنين إلى الانتظار ساعات طويلة لتلقي الخدمات الطبية، مما يؤثر سلبيا على حياة المواطنين الصحية وأمنهم الاجتماعي.

وتشير الإحصاءات إلى أن كلفة علاج المواطن الأردني تصل إلى (270) دينارا، وان الدعم الموجه لغير الأردني يصل إلى (130) دينارا في العام 2011 ويصل إلى (132) دينار عام 2012، وبالتالي فإن الكلفة الإجمالية للعلاج تصل إلى نحو (8.340.000) مليون دينار لعام 2011، ولعام 2012 تصل إلى نحو (15.924.000) مليون دينار(سميران: 2014:5)

2- قطاع المياه

يصنف الأردن على قائمة أفقر عشر دول على مستوى العالم في مصادر المياه علما بأن الحكومة تدعم هذا القطاع بشكل كبير تشير الدراسة إلى أن قيمة الدعم المقدم للفرد تصل إلى (15.15) دينار وبناء عليه كلفة استضافة اللاجئين لعام 2011(484.08) ألف دينار، في حين تصل كلفة عام 2012 إلى نحو (1.828.000) مليون دينار والكلفة الإجمالية لعام 2011و2012 تبلغ (2.312.000) مليون دينار(سميران: 2014:6)

3. قطاع التعليم

إن التعليم من أهم الخدمات في حياة السكان، وإن النمو السكاني يعكس الحاجة في اتساع المؤسسات التعليمية حجما ونوعا لتلبية، الأعداد المتزايدة وتغطية أنواع متخصصة من التعليم، ولتلبية حاجات سوق العمل. وإن زيادة كثافة السكان يتطلب زيادة الإمكانات من مباني ومعلمين وإداريين وكتب الاداوات التعليمية المختلفة، الأمر الذي يضطر المؤسسات التعليمية في الغالب إلى جعل الدراسة على فترتين صباحية وأخرى مسائية، لأن المخصصات المالية في الدولة لا تكفي لإنشاء المدارس، وتعيين محدود أيضا للكادر التعليمي. (فضيل التل: 208: 2002)

حيث تم استقبال (14) ألفا طالب سوري موزعين على المدارس الحكومية و(700) طالب على المدارس الخاصة منذ اندلاع الأزمة وبينت الدراسة أن كلفة دراسة الطالب الواحد ما بين (850-1000) سنويا في عام 2011 وبالتالي فإن الكلفة الإجمالية لعام 2011 هي (3.257.100) مليون دينار، أما بالنسبة لعام2012 فإن الحكومة ستتحمل كلفة (25) ألف طالب بكلفة إجمالية (10.968.000) مليون دينار وهو عبء إضافي على قطاع التعليم (سميران: 2014: 5)

4- **قطاع الطاقة:**

يعتبر هذا القطاع من أكثر القطاعات المدعومة وتزيد فاتورة الطاقة عن أربعة مليارات دينار سنويا، وعليه فإن كلف دعم الطاقة للاجئين لعام 2011بنسبة ا% إي ما يقارب (12.571.000) مليون دينار، و3% للعام 2012 أي ما يقارب (38.807.000) دينار للعشرة شهور الأولى وبكلفة إجمالية على مدار العامين تصل إلى (51.378.000) مليون دينار(سميران: 2014: 5)

5- **خدمات الحماية والأمن والدفاع المدني**

إن تقدير الرقم الفعلي للحصول على هذه الخدمات والتي تقدم للفرد يتم عبر استخراج موازنة النفقات العسكرية من الموازنة العامة وقسمته على عدد السكان ليتبين أن الكلفة لعام 2011 تكون (9.585.000) مليون دينار ولعام 2012 تصل إلى نحو (39.555) مليون دينار، وبهذا تكون الكلفة الإجمالية لعام 2011و2012 (49.140.000) مليون (سميران: 2014:6)

6- الخدمات العامة الأخرى

يشكل النمو السكاني المتزايد لاستقبال اللاجئين السوريين سببا رئيسياً في زيادة الطلب على الخدمات العامة، بالإضافة إلى ما ذكر فإنه قد يسبب المشاكل الآتية:

- زيادة الضغط على وسائل النقل العامة، والطاقة، وزيادة الازدحام المروري
- زيادة الضغط على الأماكن العامة والسياحة الترويحية، والحدائق والمتنزهات
- الضغط على شبكات الصرف الصحي وخدمة إزالة النفايات

- الضغط على المؤسسات الاجتماعية مثل مؤسسات العناية بكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى النفسين وغيرها. بالإضافة إلى الحاجة إلى زيادة المراكز الأمنية المتخصصة بحفظ الأمن.

ومن الصعب تقدير الكلف في هذا القطاع نظرا لغياب دقيق للبيانات الخاصة بالإنفاق العام على البنية التحتية بأشكالها المختلفة حيث تم احتساب الكلف بناء على النفقات الرأسمالية للموازنة العامة للدولة وتقدر الكلف الإجمالية للعامين 2011 و2012 بمجموع كلي ما يقارب (25.080.000) مليون دينار موزعة بين عام 2011 حوالي (5.628.000) مليون دينار وعام 2012 ما يقارب (19.452.000) مليون دينار(سميران :2014: 6).

المبحث الثاني

تأثير اللاجئين على الاردن أمنياً وإجتماعياً

المطلب الأول: تأثير اللاجئين على الأمن الاجتماعي

إن الزيادة السكانية التي حدثت في الأردن بسبب العمالة الخارجية والهجرة واللجوء قد تؤدي إلى زيادة عدد حالات الإجرام داخل المجتمع فهي لها دور في زيادة من العوامل التي قد تؤدي للإجرام بين الأردنيين مثل البطالة والفقرة، وقد يكون اللاجئين أنفسهم هم الذين يؤدون السلوك الإجرامي بأسباب مختلفة كالفقر والبطالة، وإضافة إلى تغير طبيعة الحياة وصعوبات التكيف وغيرها من العوامل. (الربايعة: 1984/96)

ويؤكد الصالح أن اللجوء يتضمن تغيرا حادا في العلاقات الاجتماعية تنعكس آثاره على شكل تغيرات نفسية من تمزق وتفكك في العلاقات الاجتماعية وضغوط نفسية (الصالح: 247: 2000) مما قد يدفع الفرد إلى القيام بسلوكيات منحرفة اجتماعياً، وإن كان يعد شخصا سويا في بلده الأصلي. إن استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين يسبب زيادة ديمغرافية مفاجئة للذين يسكنون في المنطقة المستقبلة لهم، مما قد يهدد أمنها الاجتماعي، ومن أبرز السلوكيات الإجرامية التي قد يقوم بها بعض اللاجئين في دول اللجوء:

أ- التسول

تشهد العديد من المجتمعات ظاهرة التسول وهي ظاهرة غير مرغوبة، فالمتسولون قد يحاولون ممارسة عمليات مختلفة من النصب والاحتيال على الآخرين. وحسب المجلس الاقتصادي الأردني 2012 فإن التسول ظاهرة مجتمعية لها مؤشرات اجتماعية واقتصادية تشوه صورة البلد، وعلى الرغم من معالجة الظاهرة بموجب التشريعات الأردنية، إلا إنها لا زالت تشكل تحديا لمنظومة المجتمع الأردني.ويلعب اللجوء مع عدم توافر الفرص المناسبة للعمل دورا أساسيا لتغذية هذه الظاهرة وتزايدها، وقد تظهر بصورة اكبر عند النساء والأطفال، وقد تشكل مصدرا للإزعاج وخاصة إذا زادت بإعداد كبيرة. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني: 732: 2012)

ب- المخدرات والإدمان

إن استقبال اللاجئين أهم الأسباب في الازدجار السكاني، وإن الأماكن المزدحمة والفقيرة تعاني العديد من المشكلات الاجتماعية والصحية، والتي أهمها ارتفاع نسبة الجريمة بين الشباب والاعتماد على المساعدات، وانتشار الأمية البطالة والفقرة، والإدمان على السكوت والأمراض الصحية والعقلية. (بيومي: 215: 2009)

ومشكلة تعاطي المخدرات مشكلة متعددة الأبعاد والمتغيرات، ويتصل تعاطي المخدرات بعدة متغيرات اجتماعية ترتبط بصفة أساسية بالموقع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، فالتفكك الأسري وسهولة الحصول على المخدرات يعد عاملا قويا ومشجعاً على التعاطي. (الجوهري: 337: 1993) وهذه العوامل قد تكون واضحة عند اللاجئين، فقد يجلب بعضهم المخدرات عبر الحدود بقصد الترويج أو التعاطي، فعدم الاستقرار والضغوط النفسية، والشعور بعدم الأمان والحاجة المالية، وعدم احترام التقاليد والقوانين، وضعف الانتماء قد تكون دافعاً قوياً لهم.

ج- البغاء والاغتصاب

إن من أهم آثار انتقال الأفراد إلى دولة أخرى أن الكثير يجدون أنفسهم فجأة بعيدين في عالم غريب عنهم، معزولين عن أهلهم وأصدقائهم وعن الرقابة العائلية، وربط الكثير من الدراسات انتشار بعض الظواهر التي تكون محرمة عليهم في بلدانهم كالاتصال الجنسي غير المشروع، بالحياة الجديدة التي تؤدي إلى إضعاف الضوابط الاجتماعية المختلفة، وتنتج حالة من الحرية للفرد ليفعل ما يريد (الصالح: 214: 2000)، واللجوء وانتقال الأفراد إلى دولة جديدة قد يطرأ خلاله تغيرات كثيرة على نظام الأسرة، وتفريق أفرادها أو وفاة عدد من إفرادها خاصة فقدان الأب، فيقل مراقبة الأبناء وتوجيههم، إذ يعد الأب المصدر الأقوى لشعور الأسرة بالأمان والتماسك، وبفقدانه قد لا يتحرج الآخرون من الاعتداء عليهم، بالإضافة أنهم قد يجدن أنفسهم تحت ضائقة مالية، فقد تفرض الممارسات تحت ستار الحاجة المادية، وقد تجد بعض اللاجئات أنفسهم بعلاقات زوجية غير حقيقية معدومة الأيام. (الختاتنة : 2014: 87)

المطلب الثاني: تأثير اللاجئين على الاردن من الناحية السياسية والأمنية:

تعتبر الأزمة السورية التحدي الأمني الأبرز للوضع الداخلي الوطني، في ظل لجوء وتوافد أعداد كبيرة من السوريين إلى المملكة، إثر الأوضاع المعيشية والحياتية الصعبة الناتجة عن الحرب في سوريا. بسبب التقارب الجغرافي بين الأردن وسوريا، فإن الأردن هو الدولة الأكثر تأثرا بالأحداث في سوريا وبحسب وزير الداخلية الاردني حسين المجالي، تزداد الكلفة الأمنية التي ترتبت على استقبال السوريين في مختلف محافظات المملكة ، وبين أنه في ما يخص المسألة الأمنية الداخلية، فإنه كانت هناك صعوبة في التعامل مع اللاجئين السوريين، لافتاً إلى انه منذ تسعة أشهر بدأ ضبط أوضاع اللاجئين السوريين بالكامل، فبالنسبة للمخيمات كانت حالات الهروب تصل إلى 1000 حالة في مخيم الزعتري، بينما الآن تصل إلى 4 حالات فقط، مشيرا إلى أن 70 في المئة من اللاجئين السوريين دخلوا الأردن بطريقة غير شرعية، فيما أشار إلى أن مخيم الزعتري الذي يضم نحو 130 ألف لاجئ يشكل تحدياً أمنياً كبيراً، مبيناً أنه كان قبل وقت قريب مسرحاً لأعمال شغب شبه يومية، مؤكداً أن الاحتجاجات الداخلية فيه امتدت إلى الخارج لتصطدم مع المواطنين والسكان القريبين من حدود المخيم، لأسباب مختلفة تم معالجتها في حينها.(ابو رمان : 2013 ، مقال في جريدة السبيل).

ولفت إلى أن أكثر المحافظات التي تعاني جراء انتشار السوريين فيها هي محافظة المفرق، فقد شهدت المحافظة أحداثاً مؤسفة، تمثلت بحدوث عدة جرائم قتل وسلب، مما دعا أهل المفرق إلى إبداء تخوفهم من انفلات أمني يهدد استقرار المحافظة، ويحولها إلى بؤرة رخوة أمنياً

إلى ذلك، أشار إلى تخوف السلطات من عمليات تخريبية قد تلجأ لها مجموعات موالية النظام السوري، في الوقت الذي اكتشف فيه سابقا عناصر مندسة بين اللاجئين، من أجل القيام بأعمال انتقامية أو القيام بتصرفات تسيء لهؤلاء اللاجئين على الأراضي الأردنية، حيث تم ضبط عناصر ادعت أنها من الجيش الحر، وأنها فرت من الجيش السوري، وتبين أنها عناصر مدسوسة

من النظام السوري من أجل ملاحقة المنشقين أو اللاجئين، وأكد المصدر أن الأجهزة الأمنية تعيد كل من له قيد أمني من المطار أو من الحدود البرية، موضحاً أن القيد الأمني يشمل تجاوز الإقامة أو تهريب البضائع أو الأسلحة أو المخدرات، وكذلك القضايا الأخلاقية مثل الدعارة أو أي قيود أمنية مسجلة لدى الدوائر الأمنية.

وفي ورقة تحت عنوان "التداعيات السياسية للأزمة السورية على الأردن"، خلص زكي بني ارشيد نائب المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين إلى أن الموقف الرسمي الأردني تجاه الملف السوري، تحدده مجموعة متناقضة من الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية، وهو موقف يراوح بين الانسجام مع موقف جامعة الدول العربية الذي اعترف بائتلاف المعارضة بديلاً عن النظام، وبين الاعتبارات المحلية التي راعت تداعيات ذلك الموقف على المستويات المختلفة ومن بينها الموقف الأمني، ووجود التيار القومي واليساري الأردني الذي أيّد النظام السوري، في مقابل موقف التيار الإسلامي الذي أيد المعارضة السورية. (مركز دراسات الشرق الأوسط : 2013)

كما أن الموقف الرسمي الأردني تأثر بالموقف الخليجي والأمريكي المؤيد تغيير النظام السوري، لذلك بدا الموقف الأردني متردداً وغير واضح، وربما عن قصد، لأنه كان وما يزال يحاول أن يرضي جميع الأطراف المتناقضة، بما في ذلك الاستعداد للضربة العسكرية الأمريكية فيما لو حصلت في السياق ذاته، أكّد بعض المشاركين أن تخوفات النظام الرسمي الأردني من احتمالات سقوط النظام السوري، أو بقائه، قد أسهمت في إرباك المشهد السياسي الداخلي ومسيرة الإصلاح، فاحتمالات سقوط النظام وإنشاء حكومة ديمقراطية يمكن أن تعزز من فرص التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية عموماً، ومن ضمنها الأردن، أما بقاء النظام فيمكن أن يعرقل هذه التحولات حسب تقديرات البعض.

كما أشار بعض المداخلين إلى أن الآثار المتوقعة للأزمة السورية ستؤدي إلى اختلال كبير في ميزان القوى الإقليمي لصالح "إسرائيل"، وهو ما سيترك أثره الكبير في أمن المنطقة، وحل القضية الفلسطينية على حساب المصالح الوطنية الأردنية.

وفي ورقة تحت عنوان "التداعيات العسكرية والأمنية للأزمة السورية على الأردن"، أوجز الفريق المتقاعد د.قاصد محمود عدداً من التحديات والتهديدات، ومن أبرزها:

أولاً: التأثير المباشر وغير المباشر للعمليات العسكرية بين قوات النظام والمعارضة، خصوصاً تلك القريبة أو المتاخمة للحدود، حيث تتعرض الأراضي والقرى الأردنية لسقوط الصورايخ وإطلاق النار المتبادل بين أطراف النزاع.

ثانياً: التحضير والإعداد لأي عمليات عسكرية من قبل الدول الكبرى، خصوصاً التي ترتبط بعلاقات تعاون من الأردن، وما يترتب على ذلك واحتمال تطوره إلى تدخل عسكري.

وثالثاً: عمليات التهريب والتسلل للأفراد والأسلحة والممنوعات التي زادت، بسبب العمليات وعدم سيطرة النظام السوري على الحدود.

ورابعاً: زرع خلايا عمل في الداخل الأردني باستخدام اللاجئين أو التنظيمات أو الأحزاب السياسية، وخامساً: تدفق اللاجئين، وانتشارهم وظروفهم أدى إلى ارتفاع حاد بمعدلات الخروق الأمنية.

أما ما يترتب من تداعيات عسكرية وأمنية على الأردن، فقد لخصها الفريق قاصد محمود في جملة نقاط أبرزها :

أولاً: جهود أمنية مكلفة جداً لمواجهة كافة أشكال الاختراق للأمن الوطني الأردني، وما يترتب على تلك الجهود من أعباء وكلف مادية وبشرية.

ثانياً: رفع درجات التأهب والإنذار لدى الأجهزة العسكرية والأمنية وحالة الاستعداد القصوى، وما لها من تأثير في برامج الوحدات والمرتبات وما لها من كلفة عالية لا تتحملها الموازنات التقليدية.

ثالثاً: الخسائر المادية والبشرية المباشرة الناتجة عن النشاطات العسكرية العابرة للحدود من سقوط قذائف وغيره.

رابعاً: الكلفة المعنوية والمادية للإجراءات الدفاعية والأمنية الاستثنائية التي تستدعي المخاطر المحتملة اتخاذها من قبيل صورايخ الباتريوت، وطائرات F-16 وغيرها.

خامساً: إرباك وتوتر الجبهة الداخلية، بسبب التأثيرات المباشرة بالأزمة السورية، وبسبب الاستهداف المخطط له من قبل بعض الأحزاب والمنظمات ووسائل الإعلام.(مركز دراسات الشرق الأوسط : 2013)

وأشار السبايله في مركز الرأي للدراسات حول خطورة الوضع الأمني الناتج عن الأزمة السورية على الاردن حيث اعتبر ان الخطر الأكبر، يتعلق بالناحية الأمنية الناتجة عن تداعيات الأزمة السورية و موجات الارهاب التي اجتاحت سوريا، حيث أن طبيعة هذه التفجيرات و الهجمات تشير الى ارتفاع منسوب الخطر في المنطقة نظراً لسهولة انتقال هذه النماذج ضمن المناطق القريبة المحيطة.

وبين انه في سعي كل الاطراف الى تحسين موقعها التفاوضي، و انحسار فكرة المواجهة العسكرية تحت مظلة أممية، يبقى أخطر ما يهدد الوضع الاقليمي هو الدخول في نفق مظلم من الاعمال الارهابية و الاغتيالات و عمليات الخطف التي بدأت تنتشر من سوريا الى لبنان و حتى تركيا، طبعاً مع احتمالية اتساع رقعة هذه الممارسات لتشمل مناطق أوسع.

وأكد أنه يبقى الحفاظ على الوضع الأمني هو التحدي الأكبر في وجه التطورات الأمنية الأخيرة و التي تشير الى ان الانفلات الأمني في المنطقة قد يكون الكابوس الذي يهدد الجميع من سوريا الى العراق مروراً بلبنان و مؤخراً استهدافات أمنية لشخصيات خليجية في تركيا تم التستر عليها. خلف الستار، بدأت حرب التصفيات و الانتقامات، و الصراع السري بين القوة المتناحرة يسير نحو علنية المواجهة.

واعتبر ان الانفلات الأمني في الأردن في هذه المرحلة يصب في مصلحة كثير من الدول المتطاحنة ، من وجهة نظر أعداء سوريا الفوضى في الدول المحيطة بسوريا قد تسهل عملية اسقاط النظام السوري و استباحة حدوده. اما من وجهة النظر الأخرى، فان خلق أزمة في الأردن سيخفف من الضغط على سوريا. النظام السوري لاعب امتهن التعايش مع الأزمات و في جعبته كثير من الأوراق، لذلك فان استراتيجية معاقبة اعداء سوريا على الأرض الأردنية واردة جداً و قد تبدأ من مخيمات اللاجئين و تنتهي في شوارع المدن الأردنية.(ورقة عمل قدمها : السبايلة : مركز الرأي للدراسات)

الخاتمة :

بعد هذا العرض للتحديات السياسية والمتغيرات الدولية التي يشهدها الشرق الأوسط بما ينعكس بشكل كبير على عمل المفوضية تحديداً فيما يتعلق بالحماية الدولية للاجئين في الأزمة السورية بشكل خاص توصّلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أبرزها :

1- زادت مشكلة اللاجئين بعد الحرب العالمية الثانية، ويرجع السبب الابرز لزيادة اعداد اللاجئين بعد الحرب العالمية الثانية الى انقسام العالم الى معسكرين تدور بينهما الحرب الباردة وصراع الايدولوجيات والرغبة المتزايدة في كسب مناطق نفوذ جديدة، فضلاً عن نمو حركات التحرير

الوطني، وتزايد الحروب بين الدول حديثة الاستقلال، وقيام الأنظمة العنصرية والمتسلطة والقمعية، وانتشار الحروب الاهلية والانقلابات المسلحة وخصوصاً في دول العالم الثالث، وتكاثر عدد الحكومات الدكتاتورية وتضخم موجات الاعتداء على حقوق الانسان في مناطق كثيرة وأخيراً الثورات والاحتجاجات الشعبية التي باتت تعرف بما يسمى بالربيع العربي .

2- معضلة اللجوء احدى التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي منذ بداية الحرب الباردة، التي عملت على زيادة ظاهرة العنف والاقتتال والارهاب والتخريب عوضاً عن اطفاء نيران الحرب.

3- مشكلة اللاجئين تستمر في التزايد، حيث شهدت تغيرات في حجم ونطاق وتعقد مسألة اللاجئين العالمية، حيث أجبر ملايين من الاشخاص على هجر ديارهم نتيجة للارهاب السياسي، والصراع المسلح، والعنف الاجتماعي.

4- ان أعداد اللاجئين تضاعفت تبعاً للمستجدات القائمة في المنطقة العربية، ففي أواخر عام 2010 ومطلع 2011 اندلعت موجة عارمة من الثورات والاحتجاجات في مختلف أنحاء الوطن العربي والتي ما تزال أثارها قائمة الى الآن، وبعض نتائج ثورات الربيع العربي خلّفت عدداً كبيراً من اللاجئين.

5- على مدى أكثر من خمسة عقود، قامت المفوضية السامية بتوفير المساعدة لعشرات الملايين من الأشخاص على بدء حياتهم من جديد. واليوم، يستمر موظفو المفوضية البالغ عددهم نحو 190،7 شخصاً والموزعين على أكثر من 120 بلداً، في تقديم المساعدة لما يقارب الـ34 مليون شخص.

6- أسهمت التأثيرات التي أحدثتها المتغيرات الدولية، ومن قبلها التحديات السياسية التي طرأت على الشرق الأوسط بشكل عام وعلى الأزمة السورية وألقت بظلالها عليها مما أثر بشكل كبير

ومباشر على عمل المفوضية الإنساني، ومما يجدر ذكره ان الأحداث وتسارعها وتتاليها بشكل كبير، والتغير الملحوظ المتسارع في ما يتعلق بالأحداث والمواقف والتحالفات والتجاذبات يجعل من الصعب أن يحيط الباحث بكل الأحداث ويحللها تحليلاً سياسياً مرتبطاً بعمل المفوضية.

7- تظل معالجة المجتمع الدولي لأزمة اللاجئين السوريين دون المستوى المأمول، سواء فيما يتعلق بدعم اللاجئين أنفسهم، أو دعم الدول التي تستضيفهم، لا سيما التي تعاني من مشاكل اقتصادية وأمنية كلبنان والأردن، إذ لم يتعدَّ حجم تمويل الاستجابة الدولية للنداء الإنساني الذي أطلقته الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين السوريين سوى 50 % من إجمالي 68% حجم تمويل مطلوب خلال عام 2013 الماضي، ثم ارتفع مستوى الاستجابة مع بداية عام 2014 ليصل إلى 64%، كما أن تفاعل المجتمع الدولي مع مسألة توفير الحماية والأمان للاجئين الأكثر ضعفًا، وكذلك تفاعله مع مسألة مساعدة الدول المضيفة على توفير أماكن لتوطين اللاجئين لدواعٍ إنسانية، يظل تفاعلاً محدودًا.

8- مما سبق يتضح أن أزمة اللاجئين السوريين باتت تمثل كارثة إنسانية عالمية، كما أنها تمثل أكبر نزوح بشري في العالم في التاريخ الحديث، وتفرض بالضرورة على المجتمع الدولي تحمل مسئوليته، لا سيما القوى الكبرى منه تجاه تلك الأزمة عبر تكثيف الدعم المالي، والاستجابة للنداء الإنساني الذي أطلقته الأمم المتحدة في هذا الشأن بما يمكن اللاجئين السوريين من إعادة بناء حياتهم من جديد.

9- بكل أسف وإنزعاج وبتأكيد من أصحاب القرار والمسؤولية في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فإن هذه التحديات والمتغيرات قد خلقت مجالاً صعباً ومعقداً بحيث أنه قد أبطئ وأثر على توفير الحماية والمساعدة التي ينبغي أن تقدم للاجئ السوري الذي عانى ويعاني وسيظل يعاني من ويلات النزاع والشتات واللجوء.

10- تشكل الأزمة السورية المستمرة منذ عام 2011 نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ونظم دولية، فبحكم العلاقات التي أقامها النظام السوري خلال العقود الماضية، وارتباط ذلك بالصراعات الجارية في المنطقة، ولاسيما الصراع مع إسرائيل- لم تعد الأزمة السورية أزمة داخلية، وإنما باتت تعبيراً عن منظومة إقليمية واسعة، تمتد من إيران إلى لبنان عبر سوريا، وكذلك الصراع الروسي الأمريكي وأثره على الوضع الداخلي السوري، وأيضا موقف تركيا والدول العربية من الأوضاع السورية.

11- إن القضية السورية باتت أكثر تعقيداً، حتى إنه أصبح من الصعب توقع السيناريوهات المحتملة والمستقبلية لها ، فلم يعد يُعرف ما إذا كان سيحدث انتقال سلمي للسلطة على غرار النموذج "اليمني"، أم أنه ستحدث إعادة حسابات لواشنطن، فتتجه إلى استراتيجية التدخل العسكري على غرار النموذج "الليبي"، أم أن الحرب الأهلية هي القدر المكتوب، وبهذا تتجه سوريا إلى " الصوملة"، وتصبح على الطراز الصومالي في تفاقم الاقتتال الأهلي، والحروب الداخلية؟ .. كل هذه الأسئلة لا تزال معلقة ومفتوحة دون إجابة شافية أو تفسيرات واضحة، ولا تزال هناك حاجة ملحة للوصول إلى نتيجة نهائية تحدد لنا ملامح العالم القادم المرهون بنتيجة هذه المباراة المتشابكة .

12- ان المملكة الأردنية الهاشمية بقيادتها الحكيمة والإنسانية والتي تفتح أبواب هذا البلد على مصراعيه لكل عربي مظلوم مقهور مطارد مغتصب ، وتاريخ المملكة فيما يتعلق باللجوء كبير ويشهد له القاصي والداني.

13- لاستمرار استقبال المزيد من اللاجئين تداعيات سلبية على حياة المواطنين الأردنيين، فقد أرهقوا من تفاقم المشكلات والتحديات إثر تزايد أعداد اللاجئين، ولقد أُثر هذا بشكل كبير جداً

على جميع مناحي الحياة في المملكة الأردنية الهاشمية من ناحية سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية وبيئية وخدماتية.

التوصيات :

بعد هذه الدراسة توصي الدراسة بما يلي:

1- تقديم المزيد من الدعم والمساعدات المالية للدول المضيفة للاجئين وخصوصاً المملكة الأردنية الهاشمية كونها تحملت عبئاً صعباً وثقيلاً أثقل كاهلها، وان تتحمل الدول الكبرى مسؤولياتها في هذا الشان.

2- مراجعة سبل الحماية الدولية بالتعاون بين كافة الدول، ودعم برامج المفوضية بما يكفل لها من القيام باعمالها، وفق برامج طويلة الأجل،ومعالجة أسباب اللجوء، وان يتم التعامل مع مشكلة اللجوء كقضية انسانية بالدرجة الأولى بعيداً عن أية اعتبارت اخرى.

3- السعي نحو إقامة منطقة عازلة في الداخل السوري، بحيث تحقق مجموعة كبيرة من الأهداف ذات الأبعاد السياسية والإنسانية تعود بالنفع على اللاجئين بالدرجة الأولى وعلى الدول المضيفة أيضا يمكن من خلالها تحقيق الحماية الإنسانية للاجئين تحت مظلة دولية ورعاية أممية، وتخفيف العبء عن الدول المضيفة والتي تحملت ما لا يمكن تحمله من استضافة الأعداد الهائلة من اللاجئين، إضافة إلى تحقيق الأمن الاستراتيجي لحدود تلك الدول والتي ينعكس أمنها على أمن اللاجئين .

4- تفعيل دور عمل الأمم المتحدة بحيث يكون لها دور فعلي وجاد وفعال في سوريا من أجل الوصول لحل سياسي تجمع فيه الأطراف المتناحرة بعيداً عن المصالح الشخصية للدول

الفاعلة في الأزمة السورية، إذ أن الأمم المتحدة وللأسف قد قصرت في تحمل مسؤولياتها الإنسانية وتراجع دورها الأساسي في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين والعمل على فض النزاعات.

5- على المجتمع الدولي القيام بكلّ ما في وسعه لمنع الأزمة من الخروج عن السيطرة، والعمل على تحقيق مفهوم الاستقرار الشامل على المنطقة.

الملاحق

ملحق رقم(1)

اتفاقية جنيف لعام 1951

إن القانون الدولي للاجئين، يشمل مجموعة من الاتفاقيات من ضمنها اتفاقية جنيف لعام 1951، حيث تحتل المكانة الرئيسية بين هذه الاتفاقيات التي لم تقتصر على مجموعة معينة من اللاجئين، كما جاء في اتفاقية جنيف لعامي 1933-1936، والتي كان هدفها مقتصراً على مجموعتين معينتين من اللاجئين، هم اللاجئون الروس والألمان على التوالي في حين نجد اتفاقية عام 1951 تنطبق على جميع اللاجئين بغض النظر عن أصلهم وبموجب الفرع (2) من المادة من اتفاقية 1951 فإن عبارة لاجئ تنطبق على: "كل من وجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من كانون الثاني 1951 لخوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه ودينه وجنسيته، وانتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، وأرائه السياسية، خارج البلاد التي يحمل جنسيتها، ولا يستطيع أو لا يرغب (أن يكون) في حماية ذلك البلد بسبب الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف من العودة إلى ذلك البلد".

أن الضمانات الأساسية والمحددة لوضع اللاجئين، تضمنتها العديد من مواد الاتفاقية، غير المادة الأولى حيث لا يجوز التحفظ عليها سواء وقت التصديق عليها ووقت الانضمام إليها. وهي المواد الثالثة والرابعة، والفقرة (1) من المادة السادسة عشرة، والثالثة والثلاثون، والمواد (من 36 إلى 46). (الجنيدي ، غسان : 403)

في حين أن المواد المتعلقة بالقواعد الواجب تطبيقها فيما يتعلق بالحالة الشخصية، وملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة، وحق العمل والتعلم والضمان الاجتماعي...الخ، يمكن أن تكون محل تحفظات مراعاة لقوانين الدول المضيفة وأنظمتها. في معاملة اللاجئين، وطبقاً لشروط الدولة الأولى بالرعاية في معاملة الأجانب، إذ قد تقترب حقوقهم في هذه الحالة من حقوق مواطني الدولة المطبقة حسب الأوضاع الخاصة بهذه الدول.

أما مقدمة الاتفاقية فتشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتبدي الرغبة في "أعادة النظر في الاتفاقيات الدولية السابقة والمتعلقة بوضع اللاجئين وتثبيتها، وتوسيع نطاق تطبيقها، والحماية التي تمنحها من خلال اتفاق جديد "وتنوه بالصعوبات التي تواجهها بعض الدول في منح اللجوء لطالبيه مما يشكل أعباء باهظة على كاهلها، وان الحل المرضي لهذه المشكلة لا يتم إلا بالتعاون الدولي".

وتعرب أيضا عن الأمل في أن تبذل جميع الدول، "قصارى جهدها لإقرار الطابع الاجتماعي والإنساني لمشكلة اللاجئين، للحيلولة دون أن تصبح هذه المشكلة سبباً للتوتر بين الدول". وتنتهي المقدمة بالنص على أن "مفوض الأمم المتحدة السامي ذلك أنها تحولت لمكان تمارس فيه النزاعات بين الكتلتين الغربية والشرقية، مما أدى إلى توقفها عن العمل في بداية الخمسينيات. (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البلدان العربية: خمسون سنة من العمل الإنساني، ص 38)

ومع بداية الحرب الباردة، وظهور الملايين من اللاجئين بسبب الحروب المتتالية برزت الحاجة لإيجاد منظمة دائمة تعنى بشؤون هؤلاء، حيث قُدّر عدد اللاجئين عام 1949 بحوالي 23 مليون لاجئ، الأمر الذي ساهم في "تكثيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتحويل ثلاثة أرباع المليون من سكانها الأصليين إلى لاجئين". (Rousseau C.، Op. cit.، p. 766)

دفعت هذه الموجات من اللاجئين الأمم المتحدة إلى اتخاذ القرار رقم 319 تاريخ 1949/12/3 لإنشاء مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمدة ثلاث سنوات "Office of the United Nations of High Commissioner for Refugee's" والذي دخل حيز التنفيذ في 1951/1/1م.

إلا أن هذا التحول في تعامل الأمم المتحدة مع قضايا اللاجئين لا يمكن إرجاعه فقط للأعداد المتزايدة من اللاجئين، بل إلى أن رغبة الدول بإرساء نظام قانوني دولي جديد – بعد الماسي التي عاشتها خلال الحربين العالميتين–يكون أساسه ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث شكل هذا الإعلان المصدر الرئيسي للتوصل إلى معاهدة 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين.

وفي هذا المجال، شكل نظام المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، واتفاقية 1951 الهيكلية الرسمية المخولة تلبية حاجات اللاجئين، ووضع معايير الحماية ضمن إطار القانون الدولي العام.

تجدر الإشارة إلى أن كلّاً من نظام المفوضية واتفاقية 1951 قد اعتمد التحديد الفردي في تعريف اللاجئ، بخلاف ما كان الأمر عليه سابقاً لا سيما في المرحلة الاجتماعية.

ملحق رقم (2)

بروتوكول عام 1967 الخاص بوضع اللاجئين

وهو بروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين (المعروف أيضاً باسم بروتوكول نيويورك) هو معاهدة رئيسية في القانون الدولي للاجئين والتي دخلت حيز النفاذ في 4 أكتوبر 1967. 146 بلداً هي أطراف في البروتوكول.

حيث لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين قيدت وضع اللاجئ لأولئك الذين الظروف قد يتحقق "نتيجة لأحداث وقعت قبل 1 يناير 1951" ، وكذلك إعطاء الدول الأطراف في اتفاقية الخيار تفسير هذا كما "أحداثا وقعت في أوروبا " أو "أحداث وقعت في أوروبا أو أي مكان آخر "، إزالة بروتوكول عام 1967 كل من القيود الزمنية و الجغرافية ومع ذلك ، أعطى بروتوكول الدول التي صدقت من قبل اتفاقية عام 1951 و اختارت استخدام تعريف مقيد جغرافيا خيار الإبقاء على هذا القيد .

ملحق رقم (3)

مقابلة مع السيد أندرو هارب (ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن)

وقام الباحث بإجراء مقابلة مع السيد أندرو هارب (ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن) للوقوف على مدى تأثير التحديات و المتغيرات الدولية في الشرق الأوسط على الأزمة السورية من جهة الحماية الدولية ، كون هذه الدراسة لم تعنى بكثير من الدراسات والأبحاث بشكل مستقل تحديدا مما شكل صعوبة كبيرة على ندرة المراجع التي كان الأصل أن يسيتسقي منها الباحث معلوماته ومعارفه ، مما دفع الباحث للجوء إلى إجراء مقابلة مع ممثل المفوضية للوقوف على الإجابات الشافية والكافية عن التساؤلات التي أثارتها هذه الدراسة ، وكان نص المقال كما يلي :

الباحث : ما هو تأثير التحديات المتغيرات الدولية في الشرق الأوسط على الأزمة السورية من جهة الحماية الدولية؟ ومناقشة الموقف العربي الأمريكي الأوربي تجاه الأزمة السورية؟

السيد أندرو هاربر : لم نشهد عنفا بهذا الحجم منذ تأسيس المفوضية في عام 1951 ولا كمية لاجئين في الشرق الأوسط بهذا الحجم ولا حتى في 1948 و 1967ولا حتى حروب العراق لم تشهد نكبة كالتي تحصل في سوريا والعراق. والتي تنتقل الآن إلى اليمن ولبنان . هناك ما يقارب 8 ملايين نازح سوري داخل سوريا و ما يقارب 4 ملايين لاجيء في حاجة للدعم.

بدأ العنف بالانتقال إلى العراق الذي لم يكن مستقرت منذ عام 2003 وهذا يقود انتشار العنف في المنطقة ويشمل هذا اليمن وما يحدث في لبنان.

الباحث : ما تأثير ذلك على الحماية الدولية ؟

السيد أندرو هاربر : كل المنظمات التي توفر الدعم للحكومات التي تحت الضغط، الدعم الدولي مقدم لكن ليس للمستوى المطلوب لتلبية الوضع الاستثنائي وهذا يعني انه ليس لدينا المال الكافي لتوفير الاحتياجات الضرورية للاجئين وللحكومات المستضيفة.

عدم وجود الدعم يجعل الحكومات والمجتمعات المستضيفة تتصرف بعصبية فيما يخص استمرارية تقديم الدعم للاجئين المتواجدين داخل هذه المجتمعات ، الحكومات والمجتمعات المستضيفة لا تريد أن يحصل للشعب السوري ما حصل للشعب الفلسطيني في عدم القدرة على العودة لأوطانهم في القريب العاجل.وقامت الحكومة بفرض قيود على حصول اللاجئين على الخدمات الصحية والتعليمية بعدما كانت تدفع فاتورة ضخمة. أصبح اللاجئون السوريين يدفعون تكلفة العلاج مثل المواطنين الأردنيين الغير مشمولين بالتأمين الصحي، الدخول إلى الأراضي الأردنية أصبح صعبا، القليل من المصابين قادرين على عبور الحدود الشمالية الغربية كل يوم.ثم إن اغلب الحكومات تضع قضايا الأمن والاستقرار في مقدمة الأولويات وحماية وتلبية احتياجات اللاجئين في آخر

القائمة.ونحن نتفهم قيام الحكومة الأردنية بذلك لان اغلب الدول في منطقة وضعت قيود على الدخول لأراضيها مثل لبنان وتركيا والأردن يتحمل عبء غي عادل من الأزمتين في سوريا و العراق تبعات إغلاق حدود الدول المجاورة تجعل المدنيين المتضررين بشدة في سوريا بلا وسائل للهروب ومحتجزين بالداخل ويتنقلون من مكان إلى آخر داخل سوريا. والذين لديهم مال كافي سينتقلون إلى بيروت ثم إلى الجزائر فأوربا . أبغلنا الدول الاروبية بأن عليهم دعم الدول المستضيف للاجئين وإلا سوف تجدون اللاجئين في بلدانكم.

الداعم الأكبر للمفوضية والأردن هي الولايات المتحدة ، دول الخليج والاتحاد الأوربي تقدم الدعم أيضا، لكن الدعم المقدم لا يكفي الاحتياجات التي نلبيها .لا يوجد تغيير في الدعم المالي للمفوضية بل هناك تزايد في الحاجات الإنسانية ويجب توزيع الدعم المالي بالتساوي. في السنوات الأولى كانت الأزمة السورية بعدها ايبولا ثم أوكرانيا واليمن والزلزال في نيبال.

مع كل هذه الأزمات في العالم أصاب الدول المانحة الإرهاق. قل التركيز على أزمة اللاجئين السورية نظرا لعدم وجود حل للازمة السورية في القريب. الكوارث الطبيعة أسهل للتعامل من الأزمة السورية ، فالازمة السورية عبارة عن مجموعة من الزلال المتلاحقة .الأردن بلد محظوظ لأنه يعتبر بلد استراتيجي مهم للكثير من الدول مثل الخليج والغرب. يمثل الأردن ديمقراطية غربية بثقافة عربية ويتميز بتناغم أثني و ديني. مستقبل اللاجئين طغى عليه التطلعات الأمنية. المفوضية تعاني لتعزيز الدعم للاجئين فيما الجميع مهتم بداعش وجبهة النصرة وبأمن واستقرار الأردن. علينا أن نجد طريقة للموزانة بين حماية اللاجئين وقضايا الأمن والاستقرار. في مجال التنمية من الأفضل السماح للاجئين بالعمل بشكل قانوني لان ذلك يحولهم من مستقبلين للمساعدات إلى منتجين، بالإضافة إلى ذلك سينفقون الأموال التي يجنوها داخل الأردن على عكس العمالة الوافدة من مصر أو شرق آسيا.يجب إعطاء اللاجئين فرصة لإعالة أنفسهم.

خلال الأزمة العراقية لم تقم الحكومة الأردنية بتحمل أي مسؤولية تجاه اللاجئين وكان يجب إعادة توطين اللاجئين العراقيين خلال 3 أشهر.أما الأزمة السورية فقد استقبلتهم الحكومة كلاجئين ومنحتهم حماية دولية مؤقتة وتحملت مسؤولية الرعاية الصحية والتعليمية. دور المفوضية في أزمات اللاجئين يكون عندما لا تكون الحكومة قادرة على الوفاء بمتطلبات اللاجئين.

في الوقت الحالي الحكومة قادرة على الوفاء بمتطلبات اللاجئين على عكس أزمة اللاجئين العراقيين.الفرق بين الأزمة السورية والعراقية أن اللاجئين السوريين اتيح لهم الاستفادة من جميع الخدمات على عكس العراقيين إلا إن عدد السورين اكبر بكثير .عدد كبير من العراقيين اللاجئين كانوا يملكون المال على العكس السوريين.الحكومة الأردنية لا تملك الموارد للتعامل مع الزيادة في إعداد اللاجئين.في الأزمة العراقية العديد من الدول قامت بدور في إعادة التوطين كجزء من الإحساس بالذنب و تحمل المسؤولية لدعم الاحتلال الأمريكي للعراق وجزء كبير من اللاجئين كانوا من الأقليات المسيحية أو الشيعة أو السنة.

في الأزمة السورية لا يشعر الغرب بالمسؤولية تجاه الأزمة السورية فهم لم يحتلوا أو يأخذوا مكان في الأزمة السورية. و التحدي الآخر للتوطين هو أن غالبية العائلات السورية تم تفريقها ومتطلبات التوطين هي تواجد العائلة كاملة أواثبات ما أصاب أي فرد مفقود من أفراد العائلة.كما أن العديد من السوريين لا يريدون إعادة التوطين مثل سكان درعا. على عكس سكان حلب والمناطق الشمالية. إعادة التوطين عملية طويلة وعادة ما توفر حل لنسبة قليلة من اللاجئين.لا أرى إي خطة دولية لحل الأزمة السورية ولا يوجد حل سلمي للازمة.

حتى لو كان هنالك حل سلمي فسوريا التي كنا نعرفها قبل سنوات تم تدمير البنية التحتية و الآثار والمقاطعات حتى الحدود بينها وبين العراق تم أزالتها. الحروب و النزاعات في العراق و سوريا اقرب ما تكون إلى نزاع بين إيران الشيعية و دول الخليج السنية وقد انتقل هذا النزاع إلى اليمن.

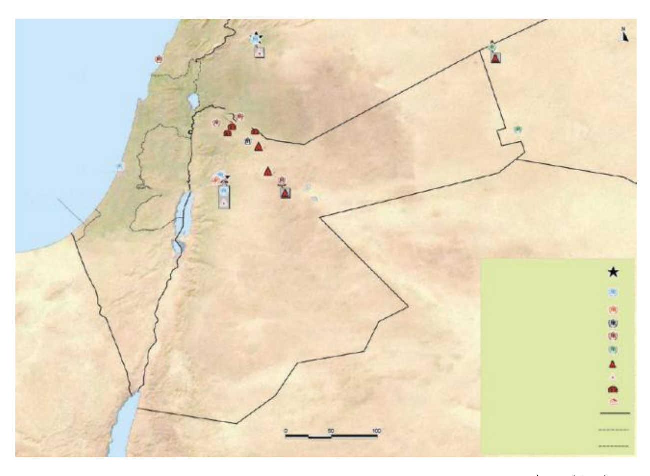
الباحث : برأيك أين ترى مستقبل الأزمة السورية؟

السيد أندرو هارير : للأسف لا يوجد مستقبل واضح و أراها من سيئ إلى أسوأ ،وبرأيي الحل السلمي هو الخيار الأفضل.

ملحق رقم (4)

استعراض عام لعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن بالارقام

الأردن



بيئة العمل

تبقى البيئة التشغيلية في الأردن متأثرة إلى حد كبير بالوضع الأمني في الجمهورية العربية السورية المجاورة وتدفق السوريين إلى البلاد والتطورات الجارية في العراق وغزة في العام 2014.

يواصل الأردن منح اللجوء إلى عدد كبير من اللاجئين بما في ذلك من سوريا والعراق. وقد أتاح للاجئين السوريين الحصول على خدمات مثل الخدمات الصحية والتعليمية في المجتمعات

المضيفة. وتم بناء مخيمي الأزرق والزعتري للاجئين السوريين على أراض قدمتها السلطات وتضمن هذه الأخيرة السلامة فيها.

التواجد المخطط له	
عدد المكاتب	5
مجموع الموظفين	595
الموظفون الدوليون	88
الموظفون الوطنيون	251
ناشئة الموظفين المهنيين	4
المتطوعون في الأمم المتحدة	11
آخرون	241

لمحة حول خطة عام 2015*	
مليون	الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية
404.1مليون دولار أميركي	إجمالي متطلبات التمويل
30,000	الأسر المستهدفة للحصول على منح نقدية
%100	الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية والذين تتوفر عنهم بيانات مجزأة عن عمرهم/نوع جنسهم
6,800	اللاجئون المستهدفون لتقديم طلبات إعادة التوطين
920	تقييمات مصالح الأطفال الفضلى التي يتعين إجراؤها

*تستند أعداد الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية كافة إلى المعلومات المتوقعة مع نهاية عام 2015 خلال وقت التخطيط (منتصف العام 2014)

ما زال الأردن يظهر حسن الضيافة على الرغم من الضغط الكبير على الأنظمة الوطنية والبنية التحتية. وفي العام 2014، نشرت الحكومة خطة الصمود الوطني 2014 –2016 التي تعرض"استجابات أساسية مقترحة للتخفيف من تأثير الأزمة السورية على الأردن والمجتمعات الأردنية المضيفة." ومن المرجح أن يؤثر التزام السلطات الناشط على الاستجابة للاجئين المشتركة بين الوكالات والتي تتولى المفوضية تنسيقها.

الأردن ليس طرفاً في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. ومع ذلك، تعتبر الحكومة السوريين كلاجئين، كما أن مساحة الحماية هي مؤاتية بشكل عام على الرغم من هشاشتها نظراً للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها البلاد.

شكل مذكرة التفاهم المبرمة بين المفوضية والحكومة عام 1998، والمعدلة جزئياً عام 2014، أساس أنشطة المفوضية في الأردن. وفي حال عدم وجود أي وثيقة دولية أو وطنية قانونية سارية للاجئين في البلاد، تحدد مذكرة التفاهم معايير التعاون بين المفوضية والحكومة.

الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية

ما زال السوريون الفارون من أعمال العنف المستمرة في سوريا يشكلون غالبية السكان اللاجئين في الأردن على الرغم من الانخفاض الملحوظ في تدفقات اللاجئين الواسعة النطاق التي شهدها النصف الأول من العام 2013 والذي يعود بشكل جزئي إلى صعوبة الوصول إلى الأردن عبر الأراضي المتنازع عليها على طول الحدود الجنوبية مع سوريا. ويعيش حوالي 20 في المئة من اللاجئين السوريين في مخيمات اللاجئين، أما الباقون فيعيشون خارج المخيمات.

حتى تاريخ 31 يوليو/تموز، تم تسجيل حوالي 30،000 عراقي لدى المفوضية في الأردن، غالبيتهم من بغداد. ومن المتوقع أن يبقى حل إعادة التوطين في بلدان العالم الثالث الحل الدائم الأولي للعراقيين في العام 2015 مع مغادرة نحو 1،500 شخص. وفي حين تفسر الأوضاع الأمنية في العراق عدم الاهتمام بالعودة الطوعية، غالباً ما تكون المساعدات والخدمات غير كافية لتلبية احتياجات هؤلاء اللاجئين الباقين في الأردن.

حتى تاريخ 31 يوليو/تموز، تم تسجيل أكثر من 5،000 لاجئ وطالب لجوء من جنسيات أخرى غير الجنسية السورية أو العراقية: غالبيتهم من الصوماليين والسودانيين، ومن بينهم عدد كبير أقام في الأردن لفترة طويلة من الوقت. وتقوم المفوضية بتحديد وضع اللاجئين بصورة فردية لجميع طالبي اللجوء من غير السوريين.

أرقام التخطيط

فئة السكان	بلد الأصل	يناير/كانون الثاني 2015			ديسمبر/كانون الأول 2015
		إجمالي العدد في البلاد	حصلوا على مساعدة من المفوضية	إجمالي العدد في البلاد	حصلوا على مساعدة من المفوضية
لاجئون	العراق[2]	58,050	22,830	57,140	21,920
	الجمهورية العربية السورية	747,360	747,360	937,830	937,830
	بلدان أخرى	2,480	2,480	2,480	2,480
طالبو لجوء	العراق	700	700	700	700
	بلدان أخرى	2,480	2,480	2,480	2,480
المجموع		811,070	775,840	1,000,630	965,400

(1) تستند أعداد الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية في الجدول أعلاه إلى الاتجاهات وبيانات التسجيل العائدة إلى أوائل العام 2014. وعلى ضوء تطور الوضع في الجمهورية العربية السورية والعراق، ستُطرح توقعات محدثة في النداءات المقبلة المتعلقة بالمتطلبات الإضافية في عام 2015 لمعالجة الأوضاع في سوريا والعراق، بما في ذلك خطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المضيفة للعام 2015.

(2) أعداد اللاجئين العراقيين مرتكزة إلى تقديرات الحكومة

| الاستجابة |

الاحتياجات والإستراتيجيات

ما زالت المفوضية تولي الأولوية لضمان الحفاظ على بيئة حماية مؤاتية إلى حد كبير في الأردن في العام 2015، على الرغم من أن التدفقات الجديدة للاجئين السوريين يمكن أن تفرض ضغوطاً أكبر على الموارد المحدودة أصلاً. وقد يكون لذلك أثر سلبي على الرأي العام الأردني في ما يتعلق باللاجئين كما أنه قد يطرح تحديات على المحافظة على حيز اللجوء في البلاد.

وسوف تضمن المفوضية المحافظة على معايير الحماية الدولية لجميع الأشخاص الذين تعنى بهم، وتقديم الدعم الفني للسلطات من أجل تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية التي تتعامل معها.

وستضمن عملية التسجيل في الوقت المناسب حصول اللاجئين بشكل منتظم على الخدمات الأساسية التي تُعد مهمة لا سيما للحد من العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس وحماية الطفل. كما تهدف المفوضية أيضاً إلى تعزيز قدرتها على الانتشار، وستهدف من خلال تطبيق سياستها الخاصة بالمناطق الحضرية إلى التخفيف من أثر وجود اللاجئين السوريين على المجتمعات المحلية.

ومن المرجح أن يؤثر تدفق السوريين المستمر على أنشطة المفوضية الرامية إلى تلبية احتياجات اللاجئين العراقيين في الأردن. وسيظل تحديد صفة اللاجئ وإعادة التوطين عنصرين أساسيين لحماية السكان اللاجئين العراقيين. وستراقب الاستجابة عن كثب صفة اللاجئين الذين هم في خطر أن يصبحوا أكثر فقراً بسبب زيادة محدودية الحصول على الخدمات والوصول إلى البنية التحتية، وستراجع المفوضية استراتيجيتها مع نظرائها الحكوميين لمناقشة أوضاع هؤلاء اللاجئين.

الأهداف الأساسية لعام 2014

يعرض الجدول التالي أمثلة عن بعض الأنشطة الرئيسية المخطط لها للعام 2015.

ومن خلال استخدام مجموعة مختارة من الأهداف من خطط برامج المفوضية للعامين 2014-2015، نلاحظ أنه تم تصميم البرامج لتوضيح:

ما الذي تم التخطيط له (الأنشطة المخطط لها) – في إطار عملية تخطيط تقييم الاحتياجات العالمية ووضع الأولويات- لمجموعات محددة من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية،

الاحتياجات المحددة التي يمكن تغطيتها إذا تم توفير تمويل كامل ومرن (الأهداف الشاملة لعام 2015)،

الاحتياجات التي قد لا تتم تلبيتها في حال وجود نقص في تمويل الميزانية المعتمدة من اللجنة التنفيذية (الفجوة المحتملة). ويستند تقدير الفجوة المحتملة على أساس التقييم الخاص للتأثير

المحتمل على العمليات داخل البلد في حال نقص التمويل العالمي. وتستند الحسابات إلى معايير مختلفة، تشمل السياق الخاص، والأولويات الاستراتيجية وتجربة توفر الموارد لمنطقة النشاط المعنية في السنوات السابقة.

تعتبر الأنشطة التي تهدف إلى حماية الأطفال (بما في ذلك تحديد المصلحة الفضلى)، والتعليم، والحد من العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس والاستجابة له، مجالات أساسية تعطى لها الأولوية في تخصيص التمويل (مجال له أولوية). ومن أجل ضمان المرونة اللازمة عند تخصيص التمويل، تعتمد المفوضية على المساهمات غير المقيدة المقدمة من جهاتها المانحة.

ينبغي أن يكون مفهوماً أنه في بعض الحالات، قد لا تتحقق أهداف الأنشطة أو قد يتم تقديم الخدمات لأسباب أخرى غير نقص التمويل، مثل تعذر الوصول إلى الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية، والحالات التي لم يبلّغ عنها، والظروف المتغيرة، والمشاكل الأمنية، والقدرة غير الكافية على تنفيذ جميع البرامج المخطط لها.

التنسيق

تنسق المفوضية الاستجابة الشاملة للاجئين بالتعاون مع الحكومة الأردنية. وستكون خطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة لعام 2015 جزءاً من خطة الاستجابة الإقليمية لسوريا لعام 2014 باعتبارها النداء الرئيسي المشترك بين الوكالات، وهي تعرض استراتيجية مشتركة بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن أزمة اللاجئين السوريين. وسيشكل الفصل المتعلق بخطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة في الأردن الآلية الرئيسية لتعبئة الموارد وتنمية الشراكة للاستجابة للاجئين في العام 2015

يجتمع رؤساء القطاعات في فريق عمل مشترك بين القطاعات يقوم برفع تقارير إلى وحدة عمل مشتركة بين القطاعات ترأسها المفوضية ومؤلفة من رؤساء الوكالات الإنسانية. ويقوم ممثل المفوضية أيضاً بإرشاد الفريق القطري للعمل الإنساني الذي يترأسه منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، والذي يشرف على القضايا الإنسانية التي لا تشملها استجابة اللاجئين.

تعتبر المفوضية عضواً ناشطاً في الفريق القطري للأمم المتحدة، وستستمر في المشاركة في فرق عملها الفرعية والمبادرات. وسيستمر المكتب أيضاً في إشراك مختلف الهيئات، بما في ذلك الجهات المانحة الخليجية، في تمويل استجابة الأمم المتحدة، والتنسيق مع الجهات المانحة في القطاع الخاص.

الشركاء

الشركاء المنفذون

الجهات الحكومية

القوات المسلحة الأردنية، وزارة الداخلية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الأشغال العامة والإسكان، مديرية شؤون اللاجئين السوريين

المنظمات غير الحكومية

وكالة التعاون التقني والإنمائي، النهضة العربية للديمقراطية والتنمية – العون القانوني، مؤسسة كير الدولية –أميركا، كاريتاس الأردن، الهيئة الطبية الدولية، لجنة الإنقاذ الدولية، منظمة الإغاثة والتنمية الدولية، المنظمة اليابانية للطوارئ، الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، مؤسسة نهر الأردن، فيلق الرحمة الدولي، مؤسسة نور الحسين، المجلس النرويجي للاجئين.

جهات أخرى

المنظمة الدولية للهجرة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، المتطوعون في الأمم المتحدة

ملاحظة: لا تزال المناقشات قائمة حول الشركاء التنفيذيين الذين سيتم اختيارهم لعام 2015

الشركاء التشغيليون

الجهات الحكومية:

إدارة حماية الأسرة التابعة لمديرية الأمن العام (وزارة الداخلية)، وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية

المنظمات غير الحكومية

منظمة العمل لمكافحة الجوع، وكالة التعاون التقني والإنمائي، منظمة المعونة الدولية، وكالة السبتيين الدولية للتنمية والإغاثة، رابطة الخدمة الدولية التطوعية، مؤسسة كير، كاريتاس الأردن، مؤسسة المجتمعات العالمية، مركز ضحايا التعذيب، مجلس اللاجئين الدانماركي، المؤسسة الكنسية الفنلندية، مؤسسة النهوض الاجتماعي بالثقافة، الصليب الأحمر الفرنسي، المنظمة الدولية للمعوقين، اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة، الهيئة الطبية الدولية، منظمة انترنيوز، انترسوس، هيئة الإغاثة الإسلامية، لجنة الإنقاذ الدولية، منظمة الإغاثة والتنمية الدولية، المنظمة اليابانية للطوارئ، الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، جمعية العون الصحي الأردنية، منظمة أطفال بلا حدود– اليابان، الاتحاد اللوثري العالمي، المعونة الإسلامية، مبادرة مدرستي، منظمة أطباء العالم، منظمة ميدير، فيلق الرحمة الدولي، الحركة من أجل السلام، نيبون للتعاون الدولي لتنمية المجتمع، المجلس النرويجي للاجئين، عملية الرحمة، أوكسفام، منظمة الأولوية الملحة –المساعدة الطبية الدولية، مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية، هيئة الإغاثة الدولية، الجمعية الملكية للتوعية الصحية،

منظمة إنقاذ الطفولة الأردنية، منظمة إنقاذ الطفولة الدولية، سوريا للإغاثة والتنمية، مؤسسة تغيير، منظمة أرض الإنسان- لوزان، منظمة أرض الإنسان-إيطاليا، منظمة تريانغل جينيراسيون هومانيتير، بونتي بير، منظمة أطفال الحرب – المملكة المتحدة، المنظمة الدولية للرؤية العالمية

جهات أخرى

منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونسكو، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، اليونيسف، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية

| معلومات مالية |

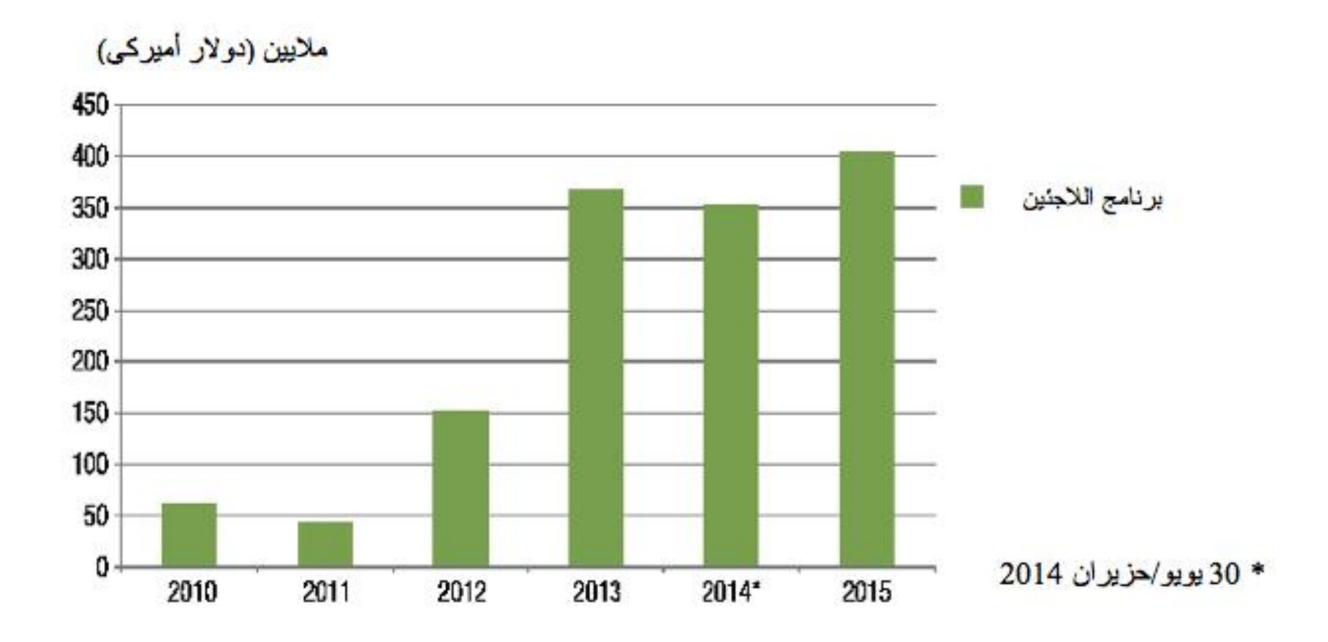
شهدت المتطلبات المالية لعمليات المفوضية في الأردن زيادة ملحوظة، إذ ارتفعت من 62.8 مليون دولار أميركي في عام 2010 إلى 352.9 مليون دولار أميركي في الميزانية المحدثة لعام 2014 ويعود ذلك إلى الاحتياجات الناشئة عن حالة الطوارئ في سوريا.

وضعت الميزانية العامة للأردن لعام 2015 بقيمة 404.4 مليون دولار، وقد تم تخصيص غالبيتها للاستجابة الطارئة للاجئين السوريين. وقد يؤدي النقص في التمويل إلى الحد من الأنشطة الأساسية الهادفة إلى مساعدة اللاجئين ذوي الاحتياجات الحرجة، في المخيمات والمناطق الحضرية على حد سواء، مثل تقديم الخدمات الصحية، ولوازم الإغاثة الضرورية، والمساعدة المالية، والحماية، بما في ذلك تقديم الخدمات للنساء والأطفال.

وقد وضعت هذه المتطلبات المالية على أساس المعلومات المتوفرة في منتصف عام 2014. وعلى ضوء تطور الوضع في الجمهورية العربية السورية وفي العراق، سيتم إدراج أي تغييرات في

المتطلبات في "خطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المضيفة" لعام 2015 لمعالجة الوضع السوري وفي النداء التكميلي لمعالجة الوضع العراقي.

ميزانيات الأردن من عام 2010 إلى عام 2015



ميزانية عام 2015 للأردن/ بالدولار الأمريكي

توزيع الميزانية	الركن 1 برنامج اللاجئين	المجموع
الميزانية المحدثة لعام 2014 (اعتباراً من 30 يونيو/حزيران 2014)	352,882,579	352,882,579
بيئة الحماية المؤاتية		
القانون والسياسة	622,776	622,776
المؤسسات الإدارية والممارسات	16,122,776	16,122,776
الحصول على المساعدات والتعويضات القانونية	2,838,462	2,838,462
الوصول إلى الأراضي وتراجع خطر الطرد	1,198,462	1,198,462
الموقف العام تجاه الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية	2,081,372	2,081,372
المجموع الفرعي	**22,863,847**	**22,863,847**
عمليات الحماية العادلة والتوثيق		
شروط الاستقبال	565,686	565,686
التسجيل وتحديد السمات	13,949,700	13,949,700
إجراءات تحديد السمات	1,171,776	1,171,776
الوثائق الفردية	622,776	622,776
التسجيل المدني وتوثيق السمات	622,776	622,776
المجموع الفرعي	**16,932,714**	**16,932,714**
الحماية من العنف والاستغلال		
الوقاية من العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس والاستجابة له	5,581,104	5,581,104
حرية التحرك والحد من مخاطر الاحتجاز	1,245,552	1,245,552
حماية الأطفال	5,384,014	5,384,014
المجموع الفرعي	**12,210,670**	**12,210,670**
الاحتياجات الأساسية والخدمات الضرورية		
الصحة	35,357,075	35,357,075
الصحة الإنجابية وخدمات علاج فيروس نقص المناعة المكتسبة	5,816,790	5,816,790
لتغذية	2,317,057	2,317,057
الأمن الغذائي	1,150,344	1,150,344
المياه	10,715,686	10,715,686
المأوى والبنى التحتية	100,116,351	100,116,351
الحصول على الطاقة	15,190,606	15,190,606
اللوازم الأساسية والمنزلية	127,748,780	127,748,780
خدمات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	9,708,328	9,708,328
التعليم	6,288,011	6,288,011
المجموع الفرعي	**314,409,029**	**314,409,029**
تمكين المجتمع والاعتماد على الذات		
حشد المجتمع	11,408,328	11,408,328
التعايش مع المجتمعات المحلية	7,665,686	7,665,686
أنشطة الاعتماد على الذات وسبل كسب العيش	1,754,148	1,754,148
المجموع الفرعي	**20,828,162**	**20,828,162**

الحلول الدائمة		
استراتيجية الحلول الشاملة	672,776	672,776
العودة الطوعية	876,956	876,956
إعادة التوطين	2,591,104	2,591,104
المجموع الفرعي	**4,140,837**	**4,140,837**
القيادة والتنسيق والشراكة		
التنسيق والشراكات	1,438,462	1,438,462
العلاقات مع الجهات المانحة وتعبئة الموارد	782,776	782,776
المجموع الفرعي	**2,221,238**	**2,221,238**
الدعم اللوجستي ودعم عمليات التشغيل		
الدعم اللوجستى والإمدادات	7,065,686	7,065,686
إدارة العمليات والتنسيق والدعم	3,760,211	3,760,211
المجموع الفرعي	**10,825,896**	**10,825,896**
إجمالى ميزانية العام 2015	**404,432,393**	**404,432,393**

قائمة المصادر والمراجع:

- البزايعة ، خليل مصطفى ، 2011، **تأثير اللاجئين العراقين على الأردن** ، رسالة ماجستير ن غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط .
- الختاتنة ، سحر عبد الله خليل ، 2014، **تأثير اللاجئين السوريين على الأمن الإجتماعي في مدينة الرمثا** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، سنة 2014.
- الوزني ، خالد واصف 2013. بعنوان **الآثار الاقتصادية والإجتماعية للاجئين السوريين على الإقتصاد الأردني** ، وكانت مقدمة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، 2013.
- الطراونة ، محمد ، **آليات حماية اللاجئين** ، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ، 2014م .
- أمر الله، برهان. 1980. **النظرة العامة لحق الملجأ في القانون الدولي المعاصر**. رسالة دكتوراه منشورة، جامعة القاهرة.
- أمر الله برهان. 2008. **دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي**. دار النهضة العربية، القاهرة–مصر.
- الأمم المتحدة، **معلومات أساسية**، اليوم العالمي للاجئين (30 حزيران)
- الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 1995. **مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين: حماية الأشخاص الذين هم موضوع اهتمام المفوضية**. صادر عن دائرة الحماية الدولية في مكتب بالمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- بيومي، محمد، 2009. **المشكلات الاجتماعية دراسة نظرية وتطبيقية**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية–مصر.

- سرحان،حجاج،مقداد،2013. **أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: 1990–2010** دراسات ، العدد2 ، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية.
- التخاتنة، خالد، 2011. **اللاجئون في القانون الدولي.** أوراق ندوة نظمها مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية جامعة اليرموك، إربد– الأردن.
- جامعة الدول العربية، 2012. **المتضررين من النزوح (اللاجئين–النازحين–المهاجرين).** الاجتماعي القطاعي العاشر بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية/القطاع الاجتماعي.
- الجوهري، محمد، 1993، **دراسة المشكلات الاجتماعية.** دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية– مصر.
- 18 الجوهري، محمد، 1996. **السلوك الإجرامي–نظريات.** دار المعرفة الجامعية، الازاريطة– مصر.
- الربابعة، أحمد، 1984. **دراسة في نظرية الهجرة.** مكتبة الأستاذ خليل أبو رحمة، عمان– الأردن.
- رمضان، السيد، 2000. **الجريمة والانحراف.** دار المعرفة الجامعية، السويس–مصر.
- صالح، كمال، 2005. **التجربة الأردنية في قياس الهجرة الدولية.** صادر عن مديرية الإحصاءات السكانية والاجتماعية، عمان–الأردن.
- الصالح، مصلح، 2000. **النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية.** مؤسسة الوراق، عمان– الأردن.

- عثامنة، عبد الباسط، 2002. **الآثار المختلفة للجوء والهجرات القسرية مع التركيز على الحالة الأردنية.** ندوة في مركز دراسة اللاجئين والنازحين والهجرة عن تطور اللجوء والنزوح – خصائص الهجرة وأنماطها الإقليمية، إربد– الأردن.
- العدوي، محمد، 2011. **الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان–دراسة في المفاهيم. والعلاقات المتبادلة.** المركز الإعلامي المني.
- علوان، عبد الكريم، 1997. **اللجوء في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي.** مجلة البلقان، المجلس الخامس، العدد الأول.
- علوان، محمد، 2002. **اللاجئون في القانون الدولي والتشريعات المحلية: مؤسسة اللجوء في الأردن.** ندوة في مركز دراسة اللاجئين والنازحين والهجرة عن تطور اللجوء والنزوح خصائص الهجرة وانماطها الإقليمية التي، إربد– الأردن.
- فضيل التل، محمود، 2000. **الثقافة السكانية: السكان والتنمية وتنظيم الأسرة.** دار اليازورني العلمية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن.
- فهمي، محمد، 2002، **الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي،** الإسكندرية –مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر.
- فوق العادة، سموحي، 1985. **القانون الدولي العام.** (لا يوجد دار ومكان النشر).
- مارتن، فلب، ردغون، جوناس، 1999. **الهجرة الدولية تحد عالمي.** ترجمة فوزي سهاونة، منشورات الجامعة الأردنية، عمان– الأردن.
- مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 2013. **مناقشة أزمة اللاجئين السوريين مجدداً في مؤتمر على هامش اجتماعات الأمم المتحدة 1-10-2013.** استرجع

بتاريخ 2014/5/27 من ملفات المركز من موقعه الإلكتروني www.asharqalarabi.org.uk

- مركز الدراسات الإستراتيجيات، 2012. **استطلاع للرأي العام–اتجاهات الرأي العام نحو الأزمة السورية**. وحدة استطلاع الرأي العام، الجامعة الأردنية.
- مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، 2013. **تأثيرات العمالة السوريةعلى سوق العمل الأردني**. برنامج المرصد العمالي بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان–الأردن.
- مفوضية الأمم المتحدة، 1996. **حالة اللاجئين في العالم 1995: بحثاً عن حلول**. مطابع الأهرام التجارية، قيلون–مصر.
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2011. **الحفاظ على البيئة**. استرجع بتاريخ من موقع المفوضية http://www.unhcr-arabic.org
- منتدى الفكر العربي 2000. **الكلفة البشرية للنزاعات**. المكتبة الوطنية، عمان– الأردن.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2013. **تقييم تأثير الأزمة السورية على سبيل العيش القائمة على الزراعة والأمن الغذائي في البلدان المجاورة لسوريا (مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا) وخطة الاستجابة**. الأمم المتحدة
- منظمة العفو الدولية، 2013. **تقرير موجز لمنظمة العفو الدولية**. رقم الوثيقة EUR/009/2013، صادر عن مطبوعات الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة.
- الوالي، 2002. **التزامات الدولة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين 1951** ورقة عمل مقدمة إلى ندوة تطور اللجوء والنزوح وخصائص الهجرة الدولية، مركز اللاجئين والنازحين، جامعة اليرموك، اربد– الأردن.

- الوزني، خالد، 2012. **دراسة عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لازمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني.** المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 6- ويكيبيديا 1، 2013. **الهجرة.** الموسوعة الحرة استرجع من الموقع الالكتروني للموسوعة، www.ar.wikipedia.org
- ويكيبيديا1، 2014. **التهجير.** الموسوعة الحرة استرجع من الموقع الالكتروني للموسوعة، www.ar.wikipedia.org
- ويكيبيديا 2، 2013. **حق اللجوء.** الموسوعة الحرة استرجع من الموقع الالكتروني للموسوعة، www.ar.wikipedia.org
- ويكيبيديا 2، 2014. **النزوح.** الموسوعة الحرة استرجع من الموقع الالكتروني للموسوعة، www.ar.wikipedia.org
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة : 4: 2012، http://www.fao.org/
- محمود حمدى أو القاسم، " التوافق الروسى الأمريكى حول نزع الكيماوى السورى هل تراجعت احتمالات العمل العسكرى؟"(ملف الأهرام الاستراتيجى: العدد 226، أكتوبر، 2013) .
- لبنى عبدالله محمد على يسن عبدالله ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية منذ 2011 -2014 .
- رابحة سيف علام، محمود حمدى أبو القاسم، "الثورة السورية: التعقيدات الداخلية والتوازنات الدولية" (كراسات استراتيجية، العدد 236، 2013.
- عبدالحليم المحجوب، " معادلات متشابكة: المسألة السورية والمحاور الإقليمية والدولية المحتملة" مجلة السياسة الدولية، العدد 190، أكتوبر، 2012.

Abstract

Political challenges and International changes
In the Middle East and its Impact on the role of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) in the international Protection of Refugees:
(Syrian Refugees in Jordan, 2011-2015: Case Study)

Prepared by:

Majdi Ahmad Mu’ala

Supervised by:

Dr. Hani AkhoIrshidah

This study aimed to show the effects as well as consequences of the political conflicts on the Middle East generally and Syria specifically in addition to the reflections of these international challenges along changes on the work and the role of UNHCR in protecting the refugees through focusing on the points of intersection. Also، by showing the national and international relations that affect the role UNHCR is holding.

In addition، the study tends to show whether it is possible to avoiding the negative impacts that have been restricting the work of the UNHCR. It also shows the repercussions of such challenges and changes of the Syria crisis and its impact on Jordan، which suffers shortage of resources، holds a major role in supporting victims of the Syrian conflict which has been neglected by prosperous countries that has proven the majestic heritage and civilization of Jordan as an Islamic Arab country.

The study further proves the theory that suggests the following:

There is a connection between- the political challenges and international changes that are related to the Middle East generally and the Syrian conflict specifically - and the restriction of the UNHCR role as well as its capability

to afford and provide international protection to refugees. Thus، to answer the questions concerning this study، the researcher believes it would be best to follow the international system method to solve the study's concerns as it analyzes the international relations. Furthermore، legal، analytical and deductive approach will all be used.

Over and above، the study monitored the concerns and impacts of political challenges and international variables in the Middle East on the role of the High Commissioner of the United Nations for Refugees (UNHCR) in the international protection of refugees in this historical stage sensitive to international changes and change concepts to attach to the humanitarian aspect which represents the rights of refugees scope of the most prominent areas which focused on the international legitimacy in developed for human rights guarantees exhibition، which is the most prominent of these refugees from the issues that must be surrounded by care and attention because of the growing phenomenon of individual and collective rights' violation and widening the focus of conflict and wars circle، Especially in a volatile region such as the Middle East.